

جامعة الحاج لخضر -باتنة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

**اللاستقرار السياسي في موريتانيا  
و انعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول  
المغرب العربي «2005-2010»**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون والأمن

إشراف:

إعداد الطالب:

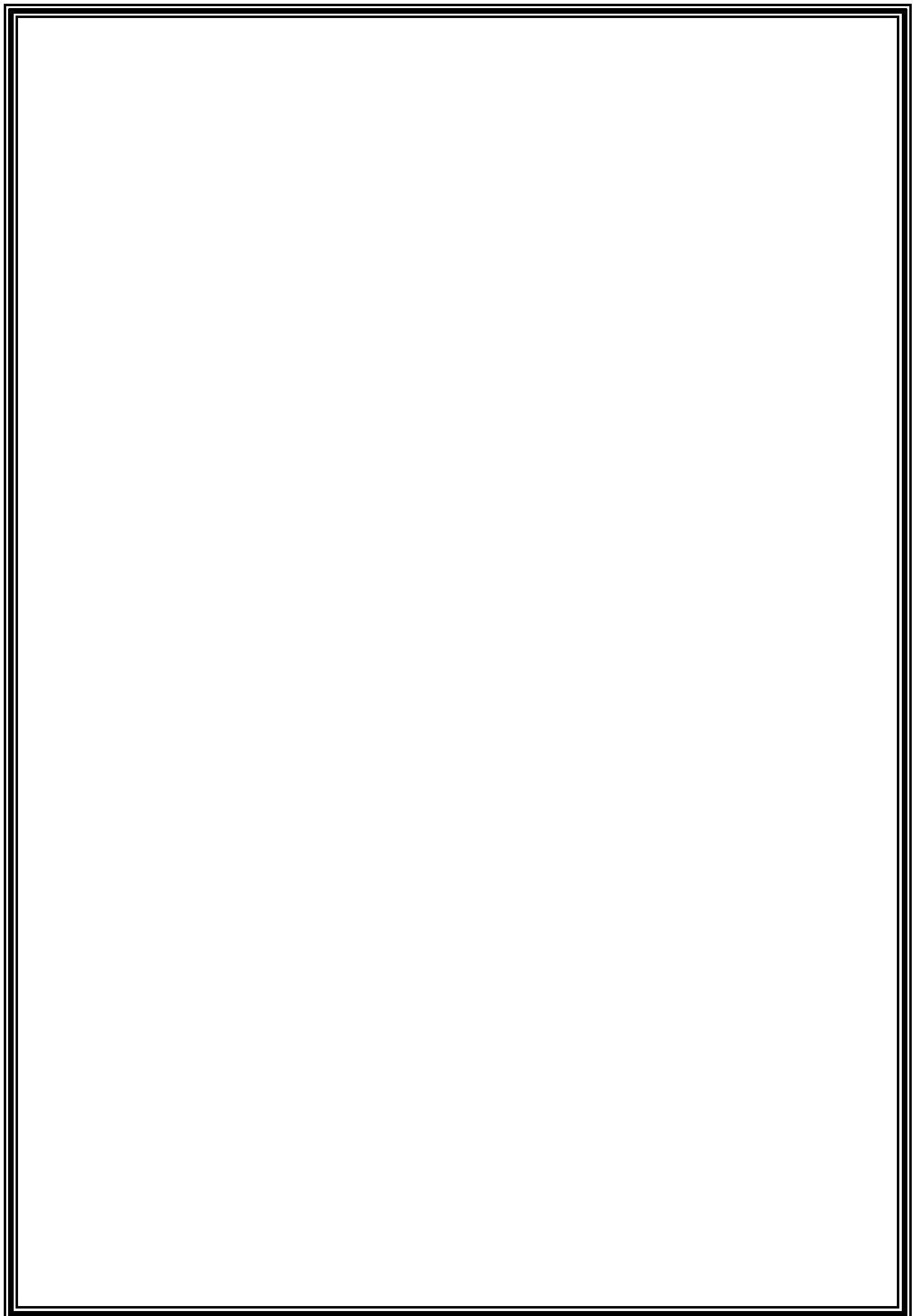
أ.د/ عبدالناصر جندلي

أيوب الساigh المبارك

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/بـري دلال	أستاذة محاضرة	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د/ جندلي عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
د/ رزاقى عبد العالى	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	مناقشا
د/ زقاغ عادل	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	مناقشا

السنة الجامعية



## شکر

أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه ومنه بإتمام هذا البحث  
شكري الخالص أوجهه إلى أستاذ المشرف الأستاذ الدكتور

"جندلي عبد الناصر"

على توجيهاته القيمة وتقويمه أخطائي وتشجيعه الدائم لي فله مني أسمى  
الاحترام والتقدير

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفضل عرفانا لهم بجميل صنيعهم  
وتقديرا لجهودهم وأخص بالذكر الأستاذ "حشود نور الدين"  
نشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بإسداء النصح.

اهداء

إلى من كانت دعواتهما صدى في أذني ونبراسا في حياتي  
إلى أمي وأبي

حفظهما الله

إلى من بعثت في نفسي روح الأمل زوجتي منال

إِلَى كُلِّ أَخْوَاتِي الْأَعْزَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ بِاسْمِهِ

أهدي هذا العمل

## خطة البحث

### مقدمة

**الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة.**

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.**

**المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي .**

**المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية.**

**المبحث الثاني: شرح وتكييف نموذج دافيد استون مع الدراسة.**

**المطلب الأول: شرح نموذج دافيد استون.**

**المطلب الثاني: تكييف نموذج دافيد استون مع النظام السياسي الموريتاني.**

**الفصل الثاني: التحول الديمقراطي في النظام السياسي الموريتاني.**

**المبحث الأول: مراحل تطور النظام السياسي و أسباب التحول الديمقراطي في موريتانيا.**

**المطلب الأول: مراحل تطور النظام السياسي الموريتاني.**

**المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي في موريتانيا.**

**المبحث الثاني: نتائج التحول الديمقراطي في موريتانيا.**

**المطلب الأول: الإصلاحات السياسية التي اقرها دستور 1991.**

**المطلب الثاني: التجربة الديمقراطية الموريتانية بين السلطة و المعارضة.**

**المطلب الثالث: انتخابات الرئاسية 2003 ظروفها و نتائجها.**

**الفصل الثالث: الانقلابات العسكرية و تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا .**

**المبحث الأول: الانقلاب العسكري لعام 2005 ونتائجها.**

**المطلب الأول: أسباب و دوافع انقلاب عام 2005.**

**المطلب الثاني: الفترة الانتقالية ما بين عامي 2005-2007.**

**المبحث الثاني: موريتانيا بين الشرعية و الانقلاب.**

**المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية الموريتانية لعام 2007.**

**المطلب الثاني:** انقلاب عام 2008 و انعكاساته.

**المبحث الثالث:** اتفاق داكار و العودة إلى الشرعية.

**المطلب الأول:** مبادرات التسوية "اتفاق داكار".

**المطلب الثاني:** الانتخابات الرئاسية لعام 2009 و نتائجها.

**الفصل الرابع:** انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي.

**المبحث الأول:** العلاقات الموريتانية مع دول المغرب العربي في ظل أوضاعها السياسية الداخلية

**المطلب الأول:** العلاقات الموريتانية مع دول المغرب العربي بعد انقلاب عام 2005.

**المطلب الثاني:** موافق دول المغرب العربي من الأوضاع في موريتانيا بعد انقلاب عام 2008 .

**المبحث الثاني:** انعكاسات التحولات السياسية في موريتانيا على موافقها من قضايا المغرب العربي.

**المطلب الأول:** موريتانيا و قضية الصحراء الغربية.

**المطلب الثاني:** موريتانيا و قضية مكافحة الإرهاب والأمن.  
الخاتمة.

شهدت العلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية، ظهور نظام عالمي جديد، هذا الوضع الجديد شكل تحدياً حقيقياً بالنسبة للدول العربية، خاصةً أن بعض هذه الدولة حالفت القطب السوفيتي وبسقوطه فقدت حليفاً استراتيجياً، ومع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى الوحيدة، أصبحت تلعب دوراً أساسياً في مجريات السياسة العالمية، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة وإلى غير ذلك من المتغيرات التي طرأت على الخريطة السياسية للعالم.

ويعتبر متغير النظام العالمي من أهم المتغيرات التي تؤثر على السياسة الخارجية للدول إذ يؤثر على سلوك الدول من ناحيتين، فهو يسمح من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص المتاحة، ويولد من ناحية أخرى الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين.

وتتأثر الدول العربية بهذه المتغيرات الدولية، مما جعل العديد من المدارس تتطرق إلى العلاقة بين النظام الدولي والنظم العربية، أهمها مدرسة التبعية والتي يرى أنصارها العلاقة بين النظامين باعتبارها علاقة ذات اتجاه واحد بين مركز القيادة في النظام الدولي والنظام الإقليمية، بل إن نظرية النظم إضافة لذلك، أكدت أن العلاقة بين هذه النظم الإقليمية والنظام الدولي أكثر تعقيداً فالنظم الإقليمية تملك تفاعلاتها الذاتية التي تتم وفقاً لاعتبارات خاصة.

لذلك عرفت العديد من الدول العربية تغييرات جذرية في نظمها فتحول الكثير منها إلى التعددية السياسية من بين تلك الدول، استجابةً موريتانياً للمطالبات الدولية وإقرارها بالتجربة السياسية سنة 1991 لكن هذا التحول لم يكن نتيجةً إرادة سياسية داخليةً لذلك اعتبرت هذه نقطة الضعف لهذه التجربة، مما جعلها تتعرض منذ البداية لأن الممارسة الديمقراطية لا تتحقق باملاءات خارجية، وعليه لم يستقر النظام السياسي في موريتانيا وشهدت البلاد أزمات سياسية واقتصادية نتيجةً للصراع على السلطة.

ولقد ربط العديد من المفكرين الاستقرار السياسي بالعامل الاقتصادي، وفي هذا الإطار يؤكد صمويل هينتون في بعض كتاباته "أن المستوى العالمي من النمو يشجع

على قيام مؤسسات أكثر تطورا لإجراءات الحوار ويسهل أفضل الشروط للممارسة الحريات السياسية " كما أن عملية التحديد القسرية الأثر البالغ على عدم استقرار النظم السياسية حيث صارت عنوانا كبيرا في أدبيات الإصلاح السياسي، ولو تأملنا الحالة الموريتانية سنجد أن هذا البلد عرف منذ استقلاله خمسة عشرة انقلابا عسكريا بين فاشل وناجح، أثرت هذه الانقلابات بشكل كبير على الوضع الداخلي للبلاد، كما أثرت على السياسة الخارجية للبلاد اتجاه دول المغرب العربي.

**التعریف بالموضوع:**

من خلال هذا التقديم الذي يأخذ شكله المعطى النظري، فإن العنوان الرئيسي المعتمد في هذه الدراسة هو :«اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي 2005-2010»، هذا الموضوع الذي يبحث في الأوضاع السياسية الداخلية في موريتانيا ما بين 2005 - 2010 ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية اتجاه دول المغرب العربي بحكم عضوية موريتانيا في اتحاد المغرب العربي.

**أسباب اختيار الموضوع:**

لكل باحث في موضوع ما أسباب معينة تدفعه لدراسته، قد تكون هذه الأسباب موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي أو ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

**الأسباب الذاتية:**

— رغبة الباحث في فهم وتمحيص أسباب الاستقرار السياسي في موريتانيا باعتبارها دولة من دول المغرب العربي .

— نطمئن أن تكون هذه الدراسة مقدمة جادة من أجل الاهتمام أكثر بدراسة الحالة السياسية في موريتانيا.

— رغبة الباحث في وضع دراسة أكاديمية تقدم إضافة جديدة ومفيدة في هذا التخصص.

### الأسباب الموضوعية:

- تمثل الحالة الموريتانية حالة خصبة للدراسة و البحث السياسي نتيجة للتحولات السياسية المستمرة في هذه الدولة .
- التحولات السياسية التي حدثت في موريتانيا مثلت فرصة سانحة بدرجة أو بأخرى لإحداث تغيير ما تحفز الباحث على دراستها.
- كون موريتانيا هي دولة من دول اتحاد المغرب العربي، لذلك فعدم الاستقرار السياسي فيها سيؤثر على علاقتها مع هذه الدول، وممكن أن يحول دون إتمام التكامل في هذا الاتحاد.

### أهمية الموضوع:

تكمّن الأهمية العلمية والأكاديمية للموضوع في دراسة الحالة السياسية في موريتانيا التي تكتسي صبغة خاصة من حيث عدد الانقلابات العسكرية فيها، فهذه الدولة تعرف صراعاً سياسياً مستمراً ومتعاقداً مما أثار العديد من التساؤلات عن طبيعة الحياة السياسية في هذه الدولة وعن علاقتها الخارجية في ظل هذا الاستقرار خاصّة مع دول المغرب العربي بحكم القرب الجغرافي .

### إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذا الموضوع "الاستقرار السياسي في موريتانيا و انعكاساته على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي (2005-2010)" حول النظام السياسي الموريتاني الذي يعني من حالة عدم الاستقرار نتيجة لعدة عوامل تتميز بها هذه الدولة منذ نشأتها وعرفت هذه الدولة خلال فترة الدراسة مرحلة جد حساسة في تاريخها انعكست على سير النظام السياسي الموريتاني داخلياً وانعكست كذلك على سياساتها الخارجية خاصة اتجاه دول المغرب العربي لذلك ارتأينا طرح الإشكالية التالية: "ما مدى تأثير الاستقرار السياسي لموريتانيا خلال الفترة بين (2005-2010) على سياساتها الخارجية اتجاه دول المغرب العربي؟"

وت رد تحت هذه الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية منها:

- ما هي أسباب عدم الاستقرار السياسي في موريتانيا ما بين 2005-2010؟
- هل البيئة الداخلية في موريتانيا غير قادرة على إنتاج نظام سياسي قوي؟
- هل للأوضاع الإقليمية أثر في زعزعة الاستقرار السياسي في موريتانيا؟
- ما مدى تأثير السياسة الخارجية الموريتانية بالأوضاع الداخلية خاصة مع دول المغرب العربي؟.

### فرضيات الدراسة:

تأسسا على الإشكالية المشار إليها فإن موضوعنا هذا سيعتمد على الفرضيات التالية:

- كلما غاب الإطار الديمقراطي الفعلي ،كلما ادى ذلك لزعزعة استقرار النظام السياسي الموريتاني.
- كلما كان مستوى المشاركة السياسية في موريتانيا ضعيفا، كلما نتج عنه نظام سياسي ضعيف.
- طالما أن الظروف السياسية الداخلية في موريتانيا غير مستقرة ، فان ذلك يؤثر سلبا على سياستها الخارجية اتجاه دول الغرب العربي.

### المقاربة المنهجية:

تماشيا وتلك الخطة، انتهينا تكامل منهجي يتشكل من :

**المنهج الوصفي**؛ ويظهر ذلك من خلال دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفا دقيقا، كل ذلك حاصل ضمن عملية مركبة بين التقسيير والتحليل وهو ما ساعد على دراسة النظام السياسي الموريتاني بصورة معمقة وتتبع حركته خاصة خلال فترة الدراسة ما بين 2005-2010.

**المقترب النسقي**؛ اعتمدنا على هذا المنهج في تفكيك العلاقات القاعية داخل العلبة السوداء من خلال ما أقربه دافيد إستون، حول المدخلات والمخرجات ثم الفعل الاسترجاعي فالمدخلات تمثلت بالأساس في مجموع المطالب الداخلية للنظام السياسي

الموريتاني، أما المخرجات فتمثلت في رد فعل النظام السياسي الموريتاني على هذه المطالب في صيغة قرارات.

### مبررات خطة البحث:

يتشكل هيكل للدراسة من مقدمة عامة وأربعة فصول وختمة.

**الفصل الأول؛** تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث أن الموضوع يتطلب تحديد بعض المفاهيم الالاستقرار السياسي و السياسة الخارجية حتى نستطيع وضع الموضوع في إطاره الصحيح وهذا ما تطرقنا إليه في المبحث الأول أما في المبحث الثاني؛ فتطرقنا إلى المقاربة النظرية المتبعة في هذه الدراسة و تكيفها مع موضوع الدراسة.

**الفصل الثاني؛** تطرقنا في هذا الفصل إلى مرحلة هامة جداً في التاريخ السياسي الموريتاني وبعد سنوات من الحكم الشمولي أعلن على بدء مرحلة التحول الديمقراطي في موريتانيا سنة 1991 لذلك ارتأينا دراسة هذه المرحلة التي مهدت للمرحلة القادمة والتي هي مرحلة الدراسة "2005-2010" ، فتطرقنا في هذا الفصل إلى مراحل تطور النظام السياسي الموريتاني منذ استقلاله وأسباب التحول الديمقراطي ثم إلى تداعيات هذا التحول على الحياة السياسية في موريتانيا وفي الأخير تطرقنا إلى علاقة السلطة بالمعارضة في النظام السياسي الموريتاني.

**الفصل الثالث؛** تطرقنا في هذا الفصل إلى ظاهرة عرفها النظام السياسي الموريتاني منذ نشأته ألا وهي ظاهرة الانقلابات العسكرية وكان لها تأثير كبير على بناء النظام السياسي الموريتاني، ففي عام 2005 ، عرفت موريتانيا انقلاباً أطاح بأطول فترة حكم في تاريخ موريتانيا لذلك تطرقنا إلى دواعي هذا الانقلاب ونتائجـه، والتي من بينها إجراء انتخابات رئاسية عام 2007 من أجل إعادة الشرعية للنظام السياسي الموريتاني، لكن هذه الشرعية لم تدم طويلاً فكان انقلاب أغسطس 2008 بمثابة صدمة للموريتانيين بعد ما أملوا في التخلص من هذه الظاهرة هذا ما أدخل البلاد في أزمة سياسية ودستورية خطيرة

تمت تسويته بعد تدخل أفريقي خلص إلى اتفاق داكار وبعدها انتخابات رئاسية في 2009 وهذا ما نطرقنا إليه في المبحث الثالث.

**الفصل الرابع؛** نطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة الخارجية الموريتانية اتجاه دول المغرب العربي في ظل الانقلابات العسكرية المتالية، نطرقنا في المبحث الأول إلى العلاقات الموريتانية مع دول المغرب العربي في ظل التطورات السياسية في موريتانيا خلال فترة الدراسة أما في المبحث الثاني؛ نطرقنا إلى المواقف الموريتانية من قضايا المغرب العربي القضية الصحراء الغربية، وقضايا الإرهاب والأمن في منطقة المغرب العربي.

#### أدبيات الدراسة:

تعددت الأدبيات السابقة التي تعلقت بنفس الموضوع، لكن مع مجموعة فوارق جوهرية من الناحية المنهجية وطبيعة الإشكاليات المطروحة، هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية، وقد تمثلت تلك الدراسات في شكل مؤلفات نذكر أهمها فيما يلي:

— احمد سالم ولد أباه؛ "الخريطة السياسية و مراكز القوى في موريتانيا" وركز الكاتب في هذه الدراسة على الخريطة السياسية في النظام السياسي الموريتاني بمكونيها النظام والمعارضة، و على القوى الضاغطة في هذا النظام سواء الداخلية أو الخارجية ، وخلص الكاتب في هذه الدراسة إلى أن المشهد السياسي الموريتاني يتم بالكثير من الاضطرابات بسبب مشكلة التداول على السلطة، كما خلصت الدراسة إلى انه لا توجد حدود واضحة للخريطة السياسية الموريتانية داخلية و خارجيا بسبب سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة وضعف المعارضة.

— محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي؛ "تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق، الواقع آفاق المستقبل 2005-2009". حيث ركز الباحثان في هذه الدراسة على تتبع خطى التحولات السياسية السابقة على التجربة الجارية في موريتانيا منذ أوت 2005 وكيف تضافرت تلك التحولات لتهدي إليها، و خلص الباحث من خلال هذه الدراسة أن خطوات الإصلاح السياسي في موريتانيا لم تكن ذات جدوى، وذلك بسبب طبيعة النظام

السياسي ذي السمة العسكرية، وضعف المؤسسات السياسية، ودليل هذا الفشل هو استمرار الانقلابات العسكرية في موريتانيا.

— محمد بوبوش؛ "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية التحول الديمقراطي" لقد ركز الباحث في هذه الدراسة على فترة الانتقال الديمقراطي وأثرها على مستقبل النظام السياسي الموريتاني، والنتيجة التي وصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة أن عملية الإصلاح السياسي في موريتانيا لم تكن إلا محاولة من النظام السياسي الموريتاني للخروج من أزمته المركبة، أزمة شرعية وأزمة هوية، بل تصل لتطال كل الأزمات التنموية السياسية، إذن الأصل هو أزمة نظام سياسي وطُرحت عملية الإصلاح لتقاديم الانفجار الذي يمكن أن يصيب النظام الذي يحمل السمة العسكرية.

لا يستطيع الباحث أن يدرس الظاهرة السياسية أو الاجتماعية كشيء مادي يمكن الإمساك به وتحليل أجزائه ويفسره، وإنما يتم التعامل معها من خلال وسائل معيينة تمثل في المفاهيم و المناهج ، هذه الوسائل يتم من خلالها نقل الظواهر و الأحداث من الواقع المادي المحسوس إلى العقل ليتمكن من فهمها و تحليلها و تفسيرها ومن هذا المنطلق ستنطرق في هذا الفصل إلى تأصيل مفاهيمي لكل من الاستقرار السياسي و السياسة الخارجية، و من ثم ستنطرق إلى المقاربة النظرية المتبعة.

## المبحث الأول الإطار المفاهيمي

يعتبر الإطار المفاهيمي عنصراً مهماً ومحورياً في أية دراسة من أجل استبيان عقد الصلة بين العنصر المتغير و الثابت في تحليل و فك التفاعل و حجم الغموض في الموضوع محل الدراسة كما يساعد الباحث على الفهم الجيد لما يريد الوصول إليه ويتجنب الاستنتاجات الخاطئة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث لمفهومي اللاستقرار السياسي و السياسة الخارجية.

**المطلب الأول:** مفهوم الاستقرار السياسي.

يختلف مفهوم الاستقرار السياسي بين الباحثين و الدارسين للأبحاث السياسية، لأنه لا يكاد يوجد مجتمع لا يخلو من هذه الظاهرة و تزداد حدتها في دول العالم الثالث بنسبة أكبر من الدول المتقدمة، لأن الاضطرابات و المظاهرات ضد السلطة يمكن أن تكون نوعا من أنواع الاستقرار السياسي ، كما يمكن أن تكون مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه .

ومن التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم عدم الاستقرار السياسي هو التعريف الذي قدمه الاستاذ حمدي عبد الرحمن حسن، حيث يرى أن عدم الاستقرار السياسي هو "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله ان يحافظ عليها في دائرة من السيطرة و التحكم فيها ، ويصاحبها استخدام العنف من جهة وتناقض شرعيته من جهة أخرى"<sup>(1)</sup>.

يؤكد هذا التعريف على أن وجود التناقض في المجتمع مع اسطاعة السلطة السيطرة عليه، سيؤدي إلى الاستقرار، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه، فسيقود إلى تصادم بين المجتمع و السلطة وبالتالي سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

<sup>(1)</sup> رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، الحوار المتدن، العدد 2592، 21 مارس 2009. الرابط الإلكتروني : تم تصفح الموقع يوم 23/10/2011.

كما يقدم هذا الباحث تعريفاً آخر لمفهوم عدم الاستقرار السياسي وهو: "عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه" ، يرى الباحث حسب هذا التعريف أن العنف هو أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره.

وترى الدكتورة نيفين مسعد خلافاً لذلك، حيث ترى أن الاستقرار السياسي لا يقتربن بغياب العنف السياسي لأن اللجوء إليه يعكس إفلاس النظام لوسائل التعبير الأخرى . وعليه، يكون العنف السياسي الذي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي بجميع مستوياته من عنف رسمي أو شعبي أو غير ذلك ، بدءاً من وسائل قمع المعارضة، مروراً بالانقلابات العسكرية، انتهاءً إلى العصيان السياسي أو العسكري يخضع للدراسات الإمبريقية المعتمدة على عدة مؤشرات منها التعددية الثقافية و أثر الحالة الاقتصادية وغيرها من التناقضات في بنية المجتمع .

ومن خلال هذا الرأي، ترى الدكتورة نيفين مسعد أن الاستقرار السياسي هو: "ظاهرة تتميز بالمرونة و النسبة وتشير إلى قدرة النظام على توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعنته وفعاليته"<sup>(1)</sup>. وحسب رأي ابن خلدون ، فإن الاستقرار السياسي هو "نتيجة لعدم التجانس الثقافي، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء" ، لكن هذا التعريف لا يمكن الاعتماد عليه بشكل مطلق وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي مثل دولة الرسول (ص) حققت العدالة بكل معانيها .

ويرى الدكتور محمد الغزالي أن الاستقرار السياسي يتتحقق "بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه ، وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي".

---

<sup>(1)</sup>- نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1988، ص 03.

ومن أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي نجد أن للعامل الاقتصادي دور كبير جداً في عدم الاستقرار السياسي، حيث يمكن ربط ذلك بالوحدة الاقتصادية الأوروبية و التي كان لها دوراً كبيراً في إنهاء الصراعات بين هذه الدول مما أنعكس على الوضع الداخلي الذي شهد استقراراً نسبياً فيها مقارنة بما مضى.

ومن أهم المؤشرات المؤثرة في الاستقرار السياسي لأي نظام سياسي نذكر<sup>(1)</sup>:

**1-نط انتقال السلطة في الدولة؛** والمقصود بها هو السلطة في قمة هرم النظام السياسي وهذه العملية تختلف باختلاف النظم السياسية والأساليب الدستورية المتبعة ، فإذا تمت هذه العملية بطريقة دستورية، وهذا مؤشرات إيجابي لظاهرة الاستقرار السياسي في النظام أما إذا تم هذه التغيير عن طريق الانقلابات العسكرية والاغتيالات فإن هذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي في الدولة .

**2-شرعية النظام السياسي؛** يعتبر هذا المؤشر من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي لأي نظام سياسي، وتظهر هذه الشرعية وتتجلى من خلال قبول الشعب ورضاه عن النظام القائم وخضوعه له طواعية .

**3-قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع وسيادة الدولة؛** فقدرة النظام السياسي في الحفاظ على أمن الدولة في حالة تعرضها لأي اعتداء خارجي، وكذلك قدرته على حماية مجتمعه يعد مؤشر إيجابي للاستقرار السياسي في البلاد .

**4-حدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية؛** بقاء القادة السياسيين لفترة طويلة في مناصبهم مؤشراً للاستقرار السياسي ولكن يجب أن يقترن ذلك برضاء الشعب<sup>(2)</sup>.

**5- الاستقرار البرلماني؛** البرلمان يستمد شرعنته من الشعب وفق عملية الانتخاب، ولذلك لا يجوز للسلطة التنفيذية التدخل في شؤون البرلمان، ولكن في بعض الأحيان يتم حل البرلمان قبل إنتهاء مدة القانونية وهذا يعد مؤشراً في مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

<sup>(1)</sup> - المرجع نفسه، ص58.

<sup>(2)</sup> - محمد محفوظ، "في معنى الاستقرار السياسي"، جريدة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006.

6- **الديمقراطية وتدعم المشاركة السياسية**؛ وتعتبر المشاركة أحد مقاييس الحكم على النظام السياسي بالاستقرار السياسي، وذلك من حيث تطبيقه لقواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي توفر الشعب لاختيار ممثليه في المجالس النيابية و المحليّة<sup>(1)</sup>، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار.

7- **غياب العنف السياسي**؛ ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه: "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية"<sup>(2)</sup> والعنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي في النظام السياسي. وقد يكون العنف رسمي كالعنف الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات وتنظيمات معينة. أما غير الرسمي، فهو الموجه من المواطنين ضد النظام وبعض رموزه.

8- **الوحدة الوطنية واحفاء الولاءات التحتية**؛ أي المجتمعات التي تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرق أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، لكن لتعامل النظام مع هذه التعددية دوراً بارزاً في الحفاظ على وحدة المجتمع أو انشقاقه وانقسامه وبالتالي تصادمه مع بعض، مما يولد حالة من الاستقرار السياسي في البلاد<sup>(3)</sup>.

كما أن للعوامل الخارجية سبب في عدم الاستقرار السياسي للنظم فهناك التدخلات الخارجية وفقاً للتطورات الدولية ، فعلى سبيل المثال تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات في دول أخرى على تهديد استقرار السياسي من خلال إحدى أشكال العنف .

فتتاغم التدخلات الخارجية مع التناقضات الداخلية سيؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي، كما أن تغيرات البيئة الدولية مثل الحرب الباردة والاستقطاب الدولي و السباق

(1) - عبد الله أحمد، دور الانتخابات في الاستقرار السياسي، ندوة بمركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا، 20 أكتوبر 2009.

(2) - آدم قبي، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر"، جامعة ورقلة: مجلة الباحث ، ص ص 101-102.

(3) - حسن موسى صفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، بيروت: دار العربية للعلوم ، 2005، ص 25

نحو التسلح بين الدول يساهم في عدم استقرار النظم المعبدلة، فتأخذ المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب بالانهيار بسبب ذلك.

كما أن عدم التوازن بين القوى الثلاثة التي ترتكز عليها الدولة سيحدث خلا في الدولة نفسها وتجعلها في وضع حرج يتسم بعدم الاستقرار وهذه القوى هي<sup>(1)</sup>:

1- القوى العسكرية وتشمل نفقات الدفاع .

2- القوى السياسية وتشمل نفقات الإنفاق على النظام .

3- القوى الاقتصادية وتشمل نفقات التنمية ورفع مستوى المعيشة و الدخل القومي.

### **المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية**

يعرف الأستاذ "الفاضل زكي محمد" السياسة الخارجية بأنها "أهم الخطط التي ترسم العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول"، يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن أي سياسة خارجية للدولة تسعى لتحقيق مصلحة وطنية، بيد أن العناصر الذاتية و النفسية تلعب دورا في صياغة السياسة الخارجية، كما أن المصلحة الوطنية ليس لها وجود مستقل عن إدراكات صانع السياسة الخارجية لتلك المصلحة.

ويعرفها ناصف يوسف حي أنها: "سلوكيات الدولة اتجاه محيطها الخارجي وقد تأخذ هذه السلوكيات أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي غير الدول كالمنظمات الدولية أو حركات التحرر أو قضية معينة"، طبقا لهذا التعريف فإن السياسة الخارجية هي مجموع سلوكيات و تصرفات الدولة في البيئة الخارجية، وبذلك يكون هذا التعريف قد حصر السياسة الخارجية على أنها مجرد سلوكيات وتصرفات الدولة، وجردها من أبعادها الأخرى كالأهداف والاستراتيجيات المعلنة.

أما "باتريك مورغان"، فيعرفها بأنها: "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانع القرار في الحكومة الوطنية بهدف التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين" ، طبقا

<sup>(1)</sup> - عزو محمد عبد القادر ناجي ، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي" ، الحوار المتمدن، العدد 2191، 14 فيفري 2008.

الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع يوم 2011/03/14.

لهذا التعريف فان السياسة الخارجية هي مجموعة سلوكيات و تصرفات صانع القرار في البيئة الخارجية و بذلك حصرها في مجرد رصد لسلوكيات الدولة.

أما "بيجانس روزيرو" ، فيعرف السياسة الخارجية بأنها "منهج للعمل تجاه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي من أجل إقرار أو تعقيد موقف في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفاً من فعل ورد فعل"<sup>(1)</sup>، يعتبر هذا التعريف الأدق من جملة التعريفات السابقة حيث يوضح طبيعة السياسة الخارجية ويفصلها عن غيرها من السياسات الأخرى.

والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصنع القرارات. وما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع للتفاعل بين البيئة الداخلية و البيئة الخارجية، وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتارضة ، وتخالف صناعة السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة، لكن رغم هذا الاختلاف في النظم السياسية للدول، إلا أن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية.

ولقد خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة و التحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا. وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة ، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية و المدرسة الواقعية بشكل خاص ، وبعد ذلك ظهرت مدارس أخرى لا نقل أهمية ارتبطت بالماركسية و الراديكالية، وكانت هناك نظريات ما بعد الحداثة، وكان لهذه النظريات المختلفة وقع مؤثر على سلوك الدول و المؤسسات العالمية.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة: مكتبة النهضة، الطبعة الثانية، 1989، ص 10.

<sup>(2)</sup> — حمد علي السوسي ، مفهوم السياسة الخارجية الموريتانية و النظريات المرتبطة بها، الأكاديمية السورية الدولية، الرابط الإلكتروني : تم تصفح الموقع يوم 17/05/2012 <http://sia-sy.het/sia/c/sia-sy.het/sia/contact.php>

فالمدرسة الليبرالية أو المثالية دعت إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق ، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية و الفلسفة السياسية الليبرالية. أما المدرسة الواقعية فهي عكس المثالية فهي لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية عبر مبادئ مثالية عالمية، بل تبني موقفاً يعني بال موضوعية و المصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى و لا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر ، ويرى أنصار هذه المدرسة أن النظام العالمي بمثابة لعبة لا تتحقق أي ربح، بل يمكن القول بأن الربح الذي تتحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي تتحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتکبدتها دولة أخرى و العامل الحاسم في هذه اللعبة هو السلطة المطلقة و القوة العسكرية ، أي تستند هذه المدرسة على مبدأ المصلحة الذاتية و المنفعة المرتبطة بمفهوم القوة و السلطة.<sup>(1)</sup>

**1- محددات السياسة الخارجية :** تتأثر صناعة وممارسة السياسة الخارجية لأي دولة بمحددات داخلية وخارجية متعددة ويمكن مناقشة هذه المحددات عند ثلاث مستويات لتحليل السياسة الخارجية لدولة وهي :<sup>(2)</sup>

– مستوى النظام الدولي ؛ ويتناول هذا المستوى من التحليل موقع الدولة وترتيبها من النظام الدولي وينقسم هذا المستوى إلى مستويين وهما:

– الهيكل العميق: ويعتمد على طبيعة المبدأ العام الذي يحكم أو يميز النظام الدولي هل هو تراتيبي هراري أو هو فوضوي.

– الهيكل التوزيعي: ويتناول هذا المستوى طبيعة توزيع القوة عبر النظام فقد يكون هذا النظام الدولي أحدياً في حالة سيطرة دولة واحدة على النظام الدولي، أو ثائياً في حالة وجود قطبين أو متعدد أو الأقطاب في حالة وجود أكثر من دولتين، وهذا الهيكل هو عرضة للتغيير أكثر من سابقه ويوضح هذا التغيير من خلال مستويات الدراسة الأخرى "الوطني و المؤسسي".

<sup>(1)</sup> – عامر مصباح، "المقاربة النظرية في تحليل السياسة الخارجية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 33.

<sup>(2)</sup> – محمد مختار قنديل، محددات السياسة الخارجية لتطبيق على الولايات المتحدة وألمانيا، شبكة الحوار المتمدن، العدد 3412، 2011، الرابط الإلكتروني: تصفح 08/11/2012 <http://www.ahewar.org/debat/show>.

- المستوى المؤسساتي ؛ ويتناول هذا المستوى التفاعلات الثانية أو الجماعية بين الدول ضمن الأطر والهيئات المؤسساتية، هذه التفاعلات و الأنماط تؤثر على سلوك الدول الخارجي وبالرغم من أن معظم الدارسين للعلاقات الدولية لا يرون أن هذا الهيكل يشكل إطار فاعلا للنظم الدولية إلا أنه لا يمكن تجاهله، وهو يلقى اهتماما خاصا من الليبراليين الذين يرون أنه عنصرا هاما يتزايد تأثيره في التفاعلات الدولية فهو قد يساعد في تشكيل سلوك الدول ويؤثر على تفاعلاتها .

- المستوى الوطني "الخصائص الداخلية": يعتبر هذا المستوى من أكثر المستويات أهمية في تحليل السياسات الخارجية للدول ، فالدولة وفق للنظرية الواقعية هي الوحدة الرئيسية للتحليل في النظام الدولي لأنها كانت ولا زالت الفاعل الأول في جميع التفاعلات الدولية ويتمثل التحليل عند هذا المستوى خصائص الدولة الداخلية ومن أهمها طبيعة نظام، ونوع الحكومة والإمكانيات المؤسسية للدولة ودرجة الاستقرار الداخلي ومدى التقدم الصناعي والاقتصادي ، كما يبحث هذا المستوى من التحليل في دور المؤسسات والقوى المختلفة في المجتمع لمعرفة مدى تأثيرها على سلوك الدولة الخارجي و التركيز هنا ليس فقط على جماعات المصالح أو البيروقراطية السياسية ولكنه قد يمتد لعوامل أخرى مثل توزيع السلطات و العلاقة بين الدولة و المجتمع وقوة الدولة نفسها ، لذلك يجب على صانع القرار أن يوفق بين الأولويات الوطنية الداخلية وبين الظروف الخارجية الدولية.<sup>(1)</sup>

يمكن القول أن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة الأهداف والأولويات والإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها .

أما الأهداف المحورية فهي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية وحماية الحدود و الأمن القومي

---

<sup>(1)</sup> - محمد بن أحمد مفتى، محمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989، ص44.

للدولة ، ولهذه الأهداف أهمية قصوى لذلك توظف لها الدولة كافة الإمكانيات و الوسائل لحفظها أما الأهداف المتوسطة فهي لا توالي الأهداف المحورية لكنها لها أهمية كبيرة بالنسبة للنفوذ السياسي في العلاقات الخارجية للدولة وهي أهداف متغيرة وترتبط بقضايا معينة وينتهي دورها بانتهاء موضوعها .

أما الأهداف بعيدة المدى فهي الأهداف التي توضع نتيجة خطط مدرورة لتحسين الأهداف الكبرى لدولة ما، وتمثل هذه الأهداف تصور معين لبنية النظام الدولي أو للنظام الإقليمي المباشر ويمكن إضافة أهداف أخرى كزيادة مستوى التنمية الاقتصادية للدولة و الدفاع عن الإيديولوجية و العمل على نشرها في الخارج، وأهداف ثقافية وهذا نظراً للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه هذه العوامل في التأثير على سلوكيات وتوجيهات الدولة .

**2- وسائل السياسة الخارجية :** عند تنفيذ السياسة الخارجية تبرز عدة مشاكل من بينها مدى التطبيق بين المستويين النظري و العملي، كما أن حجم الهدف يحدد حجم الوسيلة وكذلك طبيعة الظروف الدولية و الداخلية ، لذلك يمكن اختصار وسائل تنفيذ السياسة الخارجية فيما يلي:(<sup>1</sup>)

— **الدبلوماسية:** تعتبر من أقدم الوسائل في ممارسة وتنفيذ السياسة الخارجية وهي وظيفة تقوم بها السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الخارجية ، ويقصد بالدبلوماسية هي عملية التمثيل و التفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية و يعرفها "جورج كينان" بأنها عملية الاتصال بين الحكومات و الدبلوماسية الفاعلة هي التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى كالآدوات الاقتصادية و القوات المسلحة فبدون هذه الوسائل تكون الدبلوماسية محدودة " .

— **الدعائية:** هي محاولة منظمة للتأثير على عواطف و سلوك جماعة معينة، والدعائية تشتراك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي بالدرجة الأولى لكنها تختلف عليها لأنها توجه إلى الشعوب لا إلى الحكومات، وتعتبر الدعاية وسيلة مكملة أو تحضيرية لاستعمال وسائل أخرى وهي من أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية ودعم النشاط الحكومي .

(<sup>1</sup>) - جهاد عودة، "وسائل السياسة الخارجية"، القاهرة: صحيفة الموجز، 2010، ص 4 .

— **الوسائل الاقتصادية** : إن العامل الاقتصادي أصبح من أهم ميادين المنافسة بين السلوكيات الخارجية للدول ، وازدادت أهميته بفعل الاعتماد المتبادل ، وهكذا ، وبعد نهاية الحرب الباردة تراجع دور العاملين الايديولوجي و العسكري في مقابل تعظيم دور العامل الاقتصادي نتيجة لتعظم دور الشركات المتعددة الجنسيات ، وتعتبر الوسائل الاقتصادية من أرجع وسائل تنفيذ السياسات الخارجية للدولة، حيث الملاحظ أن معظم التكتلات الدولية ذات طابع اقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدول تستعمل المساعدات الاقتصادية للتأثير على سلوكيات الدول الأخرى .

— **القوة العسكرية** : وتستعمل عادة في حالات تهديد الأمن القومي للدولة، وتأتي هذه الوسيلة بعد فشل كل المساعي الدبلوماسية ، وأصبحت تستعمل هذه الوسيلة على نطاق واسع خاصة من طرف الدول الكبرى، رغم أنها باهظة الثمن إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية.

## المبحث الثاني

### شرح و تكييف نموذج دافيد استون مع الدراسة.

لقد كان اقتراب التحليل النظمي من أهم الاقترابات المستحدثة في الدراسات السياسية و التي يعتمد عليه الدارسون و الباحثون فهو من الاقترابات الأكثر شيوعا في الدراسات السياسية . وبما أننا اعتمدنا في دراستنا على هذا المنهج فسننطرق في هذا المبحث على شرحه وتحليله كما سنقوم بتكييف هذا الاقتراب مع موضوع دراستنا.

#### **المطلب الأول: شرح نموذج دافيد ستون .**

لقد كان إدخال مفهوم تحليل النظم أي نطاق الدراسات السياسية متاخراً بل لم يكن بطريقة مباشرة وإنما جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال "بارسونز وهومانز" ومن خلالهم تمكّن عدد لا بأس به من علماء السياسة من أمثال "إيستون و الموند وباي" من تطوير واستخدام اقتراب النظم في الدراسات السياسية.

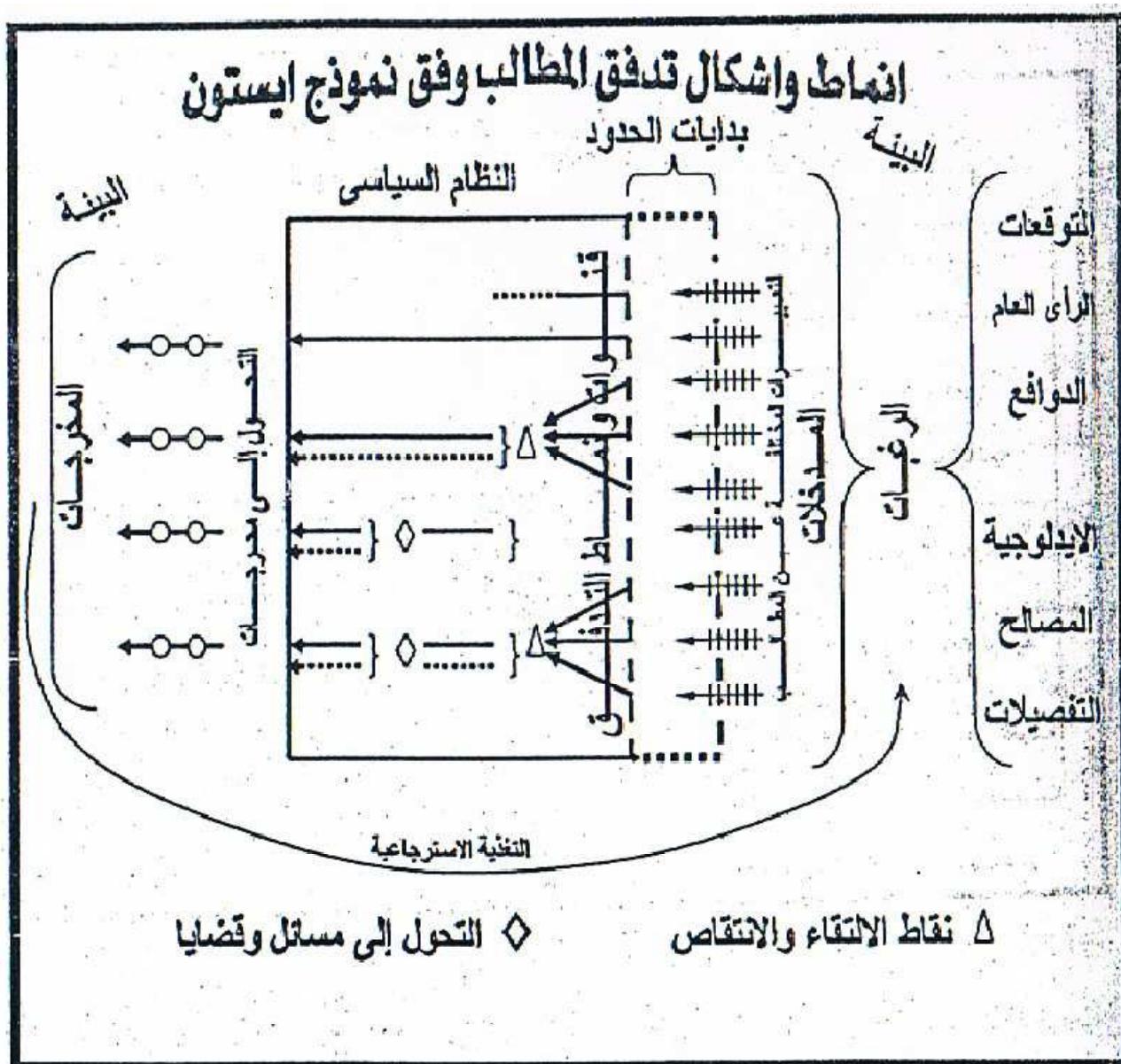
استمد هذا الاقتراب فكرته الأساسية من "النظرية العامة للنظم" ، ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية إلى "بيرتا لانفي" وقد طبقت هذه النظرية في علم الأحياء و الفيزياء الحديثة ثم انتقلت بعد ذلك إلى حقل الدراسات السلوكية و الاجتماعية،<sup>(1)</sup> أما إدخال هذا الاقتراب إلى حقل علم السياسة فيعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي "دافيد استون" لذلك أطلق بعض الدارسين للعلوم السياسية على اقتراب تحليل النظم "اقتراب استون" جاء تطوير استون لهذا الاقتراب عبر مراحل كانت بدايتها عام 1953 عندما نشر كتابه "النظام السياسي" "The political system" ، وتطورت كتاباته بصورة واضحة في مقالته العلمية المنشورة بمجلة "World politics" عام 1965 والتي أسهمت في توضيح أفكاره، وجاء كتابه "تحليل النظم السياسية" الصادر عام 1965 ليوضح أكثر النظام السياسي وطرق عمله ومكوناته و المفاهيم التي استخدمها،<sup>(2)</sup> حيث يرى استون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة و النظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقى على أنها مجموعة من التفاعلات تتم في إطار النظام السياسي من ناحية وبينه وبين بيئته من ناحية

<sup>(1)</sup> - هالة سعودي، "استخدام اقتراب النظم" ، القاهرة، مركز البحث والدراسات السياسية، 1992، ص 21.

<sup>(2)</sup> - محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي" ، الجزائر، دار هومة، 2002، ص 130.

أخرى، هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه استون أي لا يدعو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع، تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالدخلات وتنتهي بالخرجات وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية<sup>(1)</sup> كما يوضحه دافيد إستون في نموذجه للنظام السياسي.

الشكل (01): نموذج دافيد إستون للنظام السياسي



المصدر: جابر سعيد عمر، النظم السياسية المقارنة - النظرية والتطبيق -

(1) جابر سعيد عوض، اقتراب تحليل النظم في علم النفس، القاهرة : جامعة القاهرة ، ص 23.

### الفرع الأول: المفاهيم التي يقوم عليها اقتراب التحليل النظمي.

يتسم هذا الاقتراب بكثرة المفاهيم المستخدمة فيه ويعمل أiston ذلك بالإشارة إلى انه من الصعب الوصول إلى نظرية عامة وشاملة لذلك يمكن التعويض عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقياً من المفاهيم في إطار متكامل تشير إلى متغيرات من واقع الحياة السياسية وهذه المفاهيم هي، النظام، البيئة، الحدود، المدخلات، المخرجات، التحويل،  
التغذية الإستراتيجية.<sup>(1)</sup>

**1- النظام؛** والذي عده استون بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظامي، ويعرف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغيير في أحد العناصر المكونة للنظام السياسي يؤثر على بقية العناصر، لذلك اهتم أiston بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغيير.

**2- البيئة؛** يرى استون أن مفهوم البيئة يشمل كل ما هو خارج إطار النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، لكن النظام السياسي والبيئة يؤثر بعضها على بعض. ويقسم استون البيئة إلى بيئه داخلية وأخرى خارجية ، و يتضمن القسم الداخلي للبيئة الأساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، إلا أنها منفصلة عنه وتمثل مجموعة السلوكيات والاتجاهات والأفكار و التي تمثل مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة التي يتوجب على النظام السياسي أن يتحرك في ظلها .

أما القسم الثاني من البيئة المسمى بالبيئة الخارجية للمجتمع وتمثل كل الأساق الواقعة خارج المجتمع وتمثل في الأساق الدولية "السياسية، الاقتصادية والثقافية" .

**3- الحدود؛** هناك حدود بين النظام السياسي وبيئته يمكن تمييزها تحليلياً، أي حدود توضح بداية النظام السياسي ونهايته. هذه الحدود التصورية بين النظام السياسي و بيئته تختلف من مجتمع إلى آخر، وتتأثر بالقيم والأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق، القاهرة : جامعة ٦ أكتوبر، ٢٠٠٩، ص ٤٩.

<sup>(2)</sup> جابر سعيد عوض، اقتراب تحليل النظم السياسية، ندوة حول اقتربات البحث في العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

4- المدخلات؛ تشمل كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته. وحسب رأي استون ، فإن هذه المدخلات تشمل عنصرين رئисين، هما: المطالب و التأييد .

5- المطالب؛ تمثل حاجة الأفراد و المجتمع و التي تستدعي استجابة النظام لها بصورة أو بأخرى. و تختلف هذه المطالب من حيث قوتها وتأثيرها حسب الجهة الصادرة عنها. و يمكن النظر للمطالب على أنها متغير محوري، إذ بدونها لا يمكن أن تكون هناك فرصة في أي مجتمع لاتخاذ قرار إلزامي، كما تعتبر المادة الخام التي يشتعل عليها النظام .<sup>(1)</sup> وتحول هذه المدخلات إلى عناصر ضاغطة عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبيتها بسبب قلة الإمكانيات أو عدم مقدرة النظام السياسي على ذلك. وإذا تضخمت تلك المطالب الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات، فإن النظام معرض للانهيار .

التأييد؛ ونقصد بها تلك الاتجاهات و المواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام السياسي، وبدون التأييد لا يمكن أن تتحول المطالب إلى مخرجات، كما أن هذا التأييد يعطي الحد الأدنى من الانسجام بين أعضائه ، ويأخذ التأييد شكلين حسب تصنيف استون التأييد الصريح: ويتمثل في تأييد أي فرد لمجموعة من الأهداف و الأفكار و المؤسسات وهناك صنف هو التأييد الضمي: حيث أن سلوك التأييد يمكن يتضمن غير الأفعال والأقوال الظاهرة ، فقد يكون الفرد في وضعية مساعدة لآخرين من الناس أو الهدف سياسي.

وتحتفل المساندة من حيث مصادرها ، فالجهة الفاعلة و المؤثرة تستطيع أن تقدم تأييدا أكثر فاعلية وهذا التأييد يأخذ أشكالا عديدة و يأتي من جهات عديدة من البيئة الخاصة بالنظام ومن البيئة الداخلية و الخارجية

6- التحويل؛ تتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة و التفاعلات التي يقوم بها النظام من أجل تحويل المدخلات " مطالب وتأييد" إلى مخرجات وإلى قرارات سياسية تصدر عن بنية النظام السياسي وهي بمثابة عن غربلة للمدخلات أي أن هذه العملية لا تعدو أن تكون عملية داخلية تتم في إطار النظام ذاته .

<sup>(1)</sup> محمد شلبي، المرجع السابق، ص 135.

7- المخرجات؛ عرفها إيستون بأنها : "مجموعة القرارات و الأفعال و التصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية". وميز المؤند وبأول بين ثلاثة وظائف رئيسية على مستوى المخرجات هي:<sup>(1)</sup>

1- وظيفة صنع القواعد؛ بمعنى وضع السياسات واتخاذ القرارات ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية الأساسية.

2- وظيفة تنفيذ القواعد؛ بمعنى تطبيق القواعد و القرارات ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية و الجهاز الإداري .

3- وظيفة التقاضي حول القواعد؛ ويطلب ذلك إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد .

8- التعذية الإسترجاعية؛ يقصد بها كافة عمليات التأثير الإسترجاعي للمخرجات على المدخلات، وهي العملية التي يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله وهي تمثل عملية هامة وحيوية لبقاء النظام و استمراره لأنها تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته و العكس مما يعطي الطابع динاميكي المستمر للنظام .

**الفرع الثاني:** يرتكز اقتراب التحليل النظمي كما قدمه إستون على مجموعة من الافتراضات لعل أهمها:<sup>(2)</sup>

1- **العملية السياسية عملية آلية ديناميكية؛** يفترض اقتراب التحليل النظمي أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية و التي تحكم عملية تحليل النظام السياسي .

2- **النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى؛** نقطة البداية في التحليل لدى إستون تفترض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتغيرات البيئية، بمعنى أن الحياة السياسية تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثير بالبيئة المحيطة

<sup>(1)</sup> جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة (النظرية والتطبيق)، ص ص 51-52.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع، ص 58.

وبدوره هو يؤثر فيها، لذلك يرى استون أن المطالب تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تؤثر البيئة على عمليات النظام ومخرجاته .

**3- النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لابد منها لاستمرار:** في هذا الافتراض يطرح كيف أن الأنظمة السياسية تستمر في عالم يتضمن عناصر التغيير كما يتضمن عناصر الاستقرار، ويقول استون إن محاولة الإجابة على هذا التساؤل كشفت ما اسمه دورة حياة الأنظمة السياسية و التي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة التي بدونها لا يستطيع أي نظام أن يستمر.<sup>(1)</sup>

**4- البيئة تفرض على النظام ضغوطا:** استون يؤكد انه يمكن التركيز في تحلياناً لتأثير البيئة على النظام السياسي حول مجموعة من المدخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تمثل ضغطاً يعبر من البيئة إلى النظام السياسي كمطالب وتأييد مع أن استون يرى أن ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل ضغوطاً على النظام فبعضها قد يلعب دوراً إيجابياً في استمرار النظام .

**5- النظام السياسي نظام تكيفي:** يعتقد استون أن قدرة بعض الأنظمة على الاستقرار رغم الضغوطات الهائلة التي تتعرض لها من بيئتها، يؤكد على أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة قدرة على الاستجابة لهذه الضغوطات، وعليه يرى استون أن النظام السياسي هو نظام تكيفي.

هذا الاقتراب على الرغم من إسهاماته المختلفة في تطوير الدراسات السياسية إلا أنه يؤخذ عليه انه :<sup>(2)</sup>

- ينظر للحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها.
- اهتم بمقومات النظام وطرق دعمه وليس بعوامل تغييره وتطويره .
- تجاهل التاريخ علماً بأن الظاهرة السياسية ليست مقطوعة الصلة بالماضي .

<sup>(1)</sup> - عبد الغفار راشد العقبي، "مناهج البحث العلمي في علم السياسة"، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى ، 2004، ص 165.

<sup>(2)</sup> - جابر سعيد عوض، المرجع السابق، ص 50.

## **المطلب الثاني: تكييف نموذج دافيد استون مع النظام السياسي الموريتاني.**

بما أن النظام السياسي هو الوحدة الرئيسية للتحليل في اقتراب تحليل النظام ، فإن النظام السياسي الموريتاني هو الوحدة الرئيسية في موضوع بحثنا، لذا يجب علينا أولاً تحليل النظام السياسي الموريتاني و التفاعلات السياسية بين مكوناته المختلفة، تفاعلات توضح قدرة النظام السياسي على التعامل مع كل القضايا و الضغوطات التي تمكّنه من الاستمرار و البقاء.

وكما يرى استون أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي الكلي ، فإن النظام السياسي الموريتاني تأثر بالقيم الاجتماعية الموريتانية . مما جعل هذا النظام له خصوصياته التي تميزه على النظم الأخرى وهذا ما اهتم به ايستون حيث أكد إن لكل نظام سياسي خصوصياته التحليلية التي تفصله عن النظم الأخرى ، ومن خصوصيات النظام السياسي الموريتاني منذ نشأته هو سيطرة الجيش على الحكم مما ادخل النظام السياسي في دوامة مستمرة من الصراع على السلطة خلال فترة دراستنا لهذا الموضوع شهد هذا النظام انقلابين عسكريين (2005-2008) .

ولكل نظام سياسي بيئته الداخلية و الخارجية التي يتأثر بها و يؤثر فيها ، وتمثل البيئة أهمية تحليلية في اقتراب تحليل النظم ، واعتبر استون أنه من الممكن تبسيط مهمة تحليل أثر البيئة و التي قسمها إلى نوعين رئيسيين هما البيئة الداخلية وقسمها إلى مطالب وتأييد<sup>(1)</sup> ، فلو رجعنا إلى موضوعنا نجد أن للبيئة دوراً كبيراً في التأثير على النظام السياسي الموريتاني ، فقبل انقلاب 2005 عرفت موريتانيا العديد من المطالب الاجتماعية و السياسية كتحسين مستوى المعيشة ، وتخفيض القدرة السلطان من طرف النظام على قيادات المعارضة، وكذلك مطالب الأقليات الزنجية بحقوقها.

أما على مستوى البيئة الخارجية فكانت المطالب الدولية تلح على تطبيق الديمقراطية في البلاد ، لكن أصحاب القرار في النظام السياسي الموريتاني افتقدوا لميزة التكيف و المرونة التي اهتم بها ايستون حيث أكد على أن النظم السياسية ذات طبيعة تكيفية تمكّنها

<sup>(1)</sup> - نفس المرجع، ص 50.

من الاستجابة للضغوطات، وبدونها لا يمكن للنظام السياسي أن يستمر فهي من الوظائف الأساسية .

إذن فالطالب تتشاءم داخلياً وخارجياً وتصبح قضائياً يجب على أفراد النظام السياسي التعامل مع مفرداتها من خلال القنوات .

وقد تكون المدخلات عبارة عن تأييد ورضاء على عمل النظام السياسي ولقد لاحظنا هذا التأييد بعد انقلاب 2005 حيث شهد هذا الانقلاب تأييدها واسع من طرف القوى الفاعلة في موريتانيا ، هذا عكس انقلاب 2008 الذي شهد رفض من طرف العديد من القوى السياسية في موريتانيا و حتى الخارجية، لذلك حيث مورست على النظام السياسي الموريتاني ضغوطاً كبيرة ، لكن صانع القرار في النظام السياسي تميز هذه المرة بالمرونة و التكيف لذلك ، استطاع أن يستمر بل استطاع أن يحول تلك الضغوطات إلى تأييد .

ولقد كان للأحزاب السياسية دوراً فعالاً في إيصال وبلورة هذه المطالب للنظام السياسي الموريتاني وذلك ما وصفها المؤند بـوظيفة الاتصال السياسي ووظيفة التعبير على المصالح وإذا كانت تتم في العادة عبر قنوات غير رسمية .

ولو عرجنا إلى عملية المخرجات في النظام السياسي الموريتاني خلال مرحلة دراستنا (2005-2010) نلاحظ أنه بعد انقلاب 2005، استطاع صانع القرار السياسي في موريتانيا أن يفي بكل الوعود بإجراء انتخابات رئيسية شرعية تنقل السلطة إلى المدنيين ويعود ذلك إلى السيكولوجيا التي تتعلق بشخصية صانع القرار السياسي في موريتانيا ، وهذا العامل ركز عليه استون في دراسته للنظام السياسي ، لكن الصراع على السلطة كما أشرنا من قبل لم يعطي الفرصة للنظام السياسي الموريتاني للاستجابة للمطالب مما دخل البلاد في أزمة دستورية وسياسية خطيرة كادت تعصف بالنظام السياسي الموريتاني، لكن قدرة صانع القرار في موريتانيا استطاع التكيف مع هذه الأزمة و الخروج منها.

تميز المشهد السياسي الموريتاني ما قبل الاستقلال بظهور العديد من الأحزاب الفئوية ، وفي هذه الفترة كان الوعي المدني خافتا و الوعي السياسي منحصرا في ثلاثة قليلة من الموريتانيين ، وبعد الاستقلال بدت الحاجة ملحة لبناء دولة حديثة تقوم على الوحدة والمواطنة في مواجهة الانتماءات القبلية الضيقة ، ولذلك كان ميل القادة السياسيين هو التوجه لبناء مركزية إدارية قوية على غرار الكثير من الدول العربية، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مراحل بناء النظام السياسي الموريتاني وأسباب التحول الديمقراطي فيه .

## المبحث الأول

### مراحل تطور النظام السياسي وأسباب التحول الديمقراطي في موريتانيا

لا يختلف النظام السياسي الموريتاني عن التوجه العام لأنظمة السياسية للبلدان النامية إلا فيما يتعلق ببعض الخصوصيات، فقد خضع هذا البلد للاستعمار الفرنسي، وتأثر بالمؤسسات السياسية الفرنسية، ورغم الإعلان عن استقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 20 نوفمبر 1960 برئاسة المختار ولد داده، إلا أن ميلاد هذه الجمهورية طرح مشكلين:

- مشكل داخلي: يتعلق بغياب بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها لبناء الدولة الجديدة.
- مشكل خارجي: يتعلق بصعوبة الحصول على اعتراف من المجتمع الدولي.

### المطلب الأول : مراحل تطور النظام السياسي في موريتانيا .

من بناء النظام السياسي الموريتاني بثلاث مراحل هي :

#### الفرع الاول : مرحلة النظام السياسي قبل 1978:

أول مشكلة صادفت جمهورية موريتانيا منذ استقلالها هي عدم اعتراف المغرب بها، لذلك اعتمدت موريتانيا خلال هذه الفترة على الدعم الفرنسي، وقام الرئيس المختار ولد داده بتأسيس البرلمان سنة 1960 وفي فبراير سنة 1961 تم وضع أول دستور موريتاني وفي نفس السنة جرت أول انتخابات رئاسية وكان المرشح الوحيد هو المختار ولد داده، كما أقر هذا الدستور إمكانية تأسيس الأحزاب السياسية على أساس الاحترام للمبادئ الديمقراطية و السيادة الوطنية و عليه تشكلت أربع أحزاب سياسية و هي<sup>(1)</sup>:

- الحزب التقدمي الموريتاني .
- الاتحاد الوطني الموريتاني .
- الاتحاد الاشتراكي لمسلمي موريتانيا.
- حزب النهضة .

---

<sup>(1)</sup> - يحيى أبو زكرياء ، "موريتانيا المسلمة بين الإسلام والتغريب" ، دار ناشري للنشر الإلكتروني، أغسطس 2003، ص43 الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع يوم 24/09/2010 .

وفي ديسمبر 1961، تم انعقاد و بمبادرة من الحزب الحاكم مؤتمر توحدت فيه كل الأحزاب السياسية في حزب واحد هو "حزب الشعب الموريتاني" برئاسة المختار ولد داده وفي سنة 1965 تم تعديل الدستور لينص على أن "حزب الشعب" الحاكم هو الحزب الوحيد في البلاد، لذلك بدأت تبرز العديد من المشاكل في البلاد، وفي هذه الفترة بدأت تترعرع الحركات اليسارية في موريتانيا وكانت متاثرة بالمد اليساري العالمي و العربي، وتأسست حركات ثورية رفضت فكرة الحزب الواحد أهمها:

- الحركة الوطنية الديمقراطية .

- حزب الكادحين الموريتاني تأسس سنة 1973.

ولتخلص من هذه المشاكل قامت الحكومة الموريتانية بتنفيذ سلسلة من المشاريع التنموية السياسية والإصلاحية ، كما دعت الأحزاب إلى مؤتمر "الوضوح" من أجل توحيد كل الأحزاب السياسية تحت غطاء سياسي واحد ، لكنها لم تنجح في ذلك، وتواصلت التصدعات و الصراعات الداخلية، الأمر الذي أدى في 10 جوان 1978 لوقوع أول انقلاب عسكري في موريتانيا بقيادة العقيد مصطفى ولد السالك<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثاني: مرحلة ما بعد 1978 وهيمنة المؤسسة العسكرية.

تميزت هذه المرحلة من (1978- 1991) بهيمنة القيادة العسكرية على ممارسة السلطة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث تمثل سنة 1978 منعطفا حاسما في تاريخ موريتانيا، نتيجة استيلاء الجيش على السلطة بقيادة مصطفى ولد السالك وأعلن انه "ضد سياسة المختار ولد داده المؤيدة للمغرب في قضية الصحراء الغربية" ، وأسس العقيد المجلس العسكري الوطني، لكن هذا المجلس فشل في إعادة الاستقرار و الأمن للبلاد، وتفاقمت الصراعات الحادة بين الأجنحة السياسية و مراكز القوة داخل المجلس للإصلاح

<sup>(1)</sup>- محمد المختار بن سيدى محمد، المجتمع والسلطة في موريتانيا، 1961-1978. الرحيل للدولة، نواكشط: دار الفكر، 2006، ص56.

الوطني، وبلغت هذه الخلافات ذروتها<sup>(1)</sup> لتدخل البلد في مرحلة من اللاستقرار السياسي حيث شهدت البلاد ما بين (1978 - 1984) ست انقلابات عسكرية هي:

- الانقلاب الأول: وهو انفراط عسكري ضد نظام الحزب الواحد في 10 جويلية 1978 بقيادة المقدم "ولد محمد السالك" ضد حكم الرئيس "المختار ولد داده"، وأعلن الانقلابيون الاستيلاء على السلطة فأنهاوا بذلك حاليين هما: الحكم المدني، وحرب الصحراء الغربية.

- الانقلاب الثاني: النظام العسكري الأول في البلاد لم يدم طويلاً حيث قاد ضباط اليمين الشيوعي - حلفاء ولد داده - انقلاباً تم في أبريل 1979، وثاروا بذلك لـ "ولد داده" وتولى الحكم "بوسيف" ولكنه لم يدم طويلاً بعد مقتله في حادث تحطم طائرة يوم 27 ماي 1979. في ظروف غامضة.

- الانقلاب الثالث: بعد رحيل العقيد "بوسيف" انتدب اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني "محمد خونا ولد هيدالة" رئيساً مؤقتاً ريثما يتم انتخاب رئيس للدولة، ولكن "ولد هيدالة" لم ينتظر انتهاء فترة انتدابه فعاجلهم بقرارات مفاجئة اعتبرت انقلاباً داخلياً وقام بتعيين "محمد محمود ولد لولي" رئيساً للدولة يوم 03 جوان 1979 وأقصاه يوم 04 يناير 1980 ويعين نفسه رئيساً للدولة<sup>(2)</sup>.

- الانقلاب الرابع: وهو أول انقلاب دموي، حيث أن سيطرة "ولد هيدالة" على الحكم وإقصائه لضباط اليمين الشيوعي وتعاطفه مع البوليساريو كلها أمور أدت إلى محاولة انقلابية يوم 16 مارس 1981 بواسطة نساء ضباط موريتانيات آتون من المغرب، وكان القتال في قيادة الأركان ورئاسة الجمهورية وراح ضحيته عدة أشخاص قتلوا وجرحوا، ولكن في نهاية الأمر فشل هذا الانقلاب.

<sup>(1)</sup> - إبراهيم محمد، العنف السياسي في إفريقيا الانقلابات في موريتانيا، بيروت: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2010، ص 67.

<sup>(2)</sup> - Arthur S. Banks Political Handbook of the World, William Overstreet, 1981, p: 42.

- الانقلاب الخامس: وهو لم يكن انقلاباً حقيقياً، وإنما كان زيادة تكريس حكم "ولد هيدالة"، وذلك من خلال استئصال جذور التنظيمات السياسية السرية ذات الارتباط بالخارج، ومن أهم هذه التنظيمات المقصاة من طرفه هي: حزب البعث والحركة الناصرية. واستمرت سياسة "ولد هيدالة" على هذا النحو خلال سنواته المتبقية.

- الانقلاب السادس: أدت سياسات نظام "ولد هيدالة" وتقربه من الإخوان المسلمين وتصفيته للناصريين والبعثيين واليسار الشيوعي واتهاماته المتكررة للدول الخارجية مثل المغرب، ليببيا، والعراق بمحاولة قلب النظام، وهذا العامل الأخير كان هذه المرة الأكبر تأثيراً في حسم الموقف والإطاحة بهـ"ولد هيدالة" يوم 12 ديسمبر 1984 بتدير فرنسي مغربي، وأصبح "ولد الطايع" رئيساً للدولة، وبعد استيلائه على الحكم كرس ولد الطايع نظام الاستبداد ورفض قوى المعارضة، كما وضع ميثاق دستوري في 09 فيفري 1985 لكن هذا الميثاق لم ينظم السلطات بشكل واضح وبرر ذلك بأنه ميثاق مؤقت وانتقالي ريثما يتم تأسيس مؤسسات ديمقراطية تحكم البلاد.

ونلاحظ أن هذه المرحلة من تاريخ موريتانيا سجلت العديد من القضايا هي<sup>(1)</sup>:

- استمرار حالة اللااستقرار السياسي بسبب الصراع على السلطة .
- انهيار الاقتصاد بشكل كامل رغم الثروات الهائلة في موريتانيا.
- الصراع القبلي المتواصل و ما صاحبه من أزمة هوية في البلاد.
- تفاقم الخلافات الدبلوماسية مع المغرب نتيجة الموقف الموريتاني من قضية الصحراء الغربية و توقيع اتفاقية سلام مع جبهة البوليساريو .

وهكذا صار واضحاً أن موريتانيا لم تشهد أي بوادر جدية للإصلاح السياسي خلال هاتين الحقبتين، بل إنهما افتقرتا إلى أربعة مركبات مهمة للديمقراطية، وهي الحرية والمساواة، والتجددية، والتداول على السلطة، ويكمّن السبب الرئيسي وراء ذلك في هيمنة المؤسسة العسكرية على الحكم في موريتانيا.

<sup>(1)</sup>- محمد الأمين ولد سيدى باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 78، 2005.

### الفرع الثالث: مرحلة التحول الديمقراطي في موريتانيا.

بالرجوع إلى بداية التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي يتبيّن أن هناك اختلافاً في الرؤى الإستراتيجية كما يوجد تفاوت في هذا المجال بين دول المغرب العربي، ونجاح التحول الديمقراطي في تلك الأقطار يتطلّب شرطين هما<sup>(1)</sup>:

- 1- سن سياسة دستورية تهدف إلى مواكبة تفاعلات النسق السياسي والاجتماعي عند تبني أي إصلاح مرتقب ، وذلك بالاستناد على الخلفيات التاريخية والشروط الاجتماعية.
- 2- الحصول على الحد الأدنى من التراضي بين الفاعلين على الإصلاح وأهدافه .

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الدول العربية عموماً والمغاربية خصوصاً تتأقلم تدريجياً مع ما كان يعرفه العالم من تطورات متلاحقة للأحداث مما حدا بها إلى الإقبال على التحوّلات الديمocrاطية حتى لا تبقى بعيدة عما يجري حولها. واستجابة لهذه الظروف الدولية، أقرّ النظام السياسي الموريتاني التعديلية السياسية والديمقراطية<sup>(2)</sup>، حيث أكد الرئيس ولد الطابع آنذاك على ضرورة إشراك كل الموريتانيين في الحياة السياسية.

والواقع أن هذا التحول الديمقراطي ليس مجرد رد فعل للتغيرات التي يشهدها النظام الدولي فقط بل لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل الأوضاع الداخلية لموريتانيا، وعلى رأسها كفاح الموريتانيين من أجل الحد من ظاهرة احتكار السلطة، وشخصنة النظام السياسي.

---

<sup>(1)</sup>- محمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 45.

<sup>(2)</sup> - Poilitique Africaine N:055, La Mauritanie un tournant démocratique? par Collectif, Oct 1994, p 179.

## **المطلب الثاني :أسباب التحول الديمقراطي في موريتانيا.**

### **الفرع الأول : الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في موريتانيا.**

إن الديمقراطية في موريتانيا ليست وليدة نضج سياسي نظراً لقصر العمر السياسي للمجتمع الذي يتميز بالبداءة، حيث لا يعرف هذا المجتمع أي شكل من أشكال التنظيم السياسي العصري.

ويصعب فهم التطور الذي عرفه النظام السياسي الموريتاني مع بداية التسعينيات من القرن العشرين بمعزل عن ماضيه، فهناك ترابط وثيق بين المراحل المتعاقبة فإذا كانت هذه المراحل مختلفة أحياناً بشكل كبير، فإن درجة الاختلاف هذه لا تصل إلى حد الانفصال والانفقاء فكل مرحلة هي في حقيقتها نتيجة منطقية للمراحل السابقة لها<sup>(1)</sup>، كما أنه لا يمكن تحليل وتفسير هذا التحول الديمقراطي ، دون الأخذ بعين الاعتبار الأسباب السياسية والاقتصادية التي أدت لهذا التحول في النظام السياسي الموريتاني وهي:

#### **الأسباب السياسية:**

يؤكد الباحثون على أن الاستقرار السياسي في أي نظام يرتبط بعدة عوامل منها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية ويعني ذلك تحقيق أربعة أسباب:

- أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسية للمجتمع.
- أن تعكس سياسات النظام مصالح، وأهداف مختلف الجماعات، والطبقات المؤثرة في المجتمع.
- أن يوجد النظام قنوات اتصال قادرة على ربط كافة أجزاء المجتمع، بحيث تشعر كل جماعة أو طائفة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.
- أن تعكس النخبة في داخلها كافة القوى الاجتماعية، بحيث تشعر كل منها بأن النخبة امتداد لها.

<sup>(1)</sup> - سيد اعمد ولد شيخنا، موريتانيا المعاصرة، شهادات ووثائق ، نوا قشط: دار الفكر ، 2010، ص367.

<sup>(2)</sup> - مراد حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، 2005، ص 71.

وفي حالة ما إذا عجز النظام عن أداء ذلك، فإنه سيواجه أزمة تعبر عن نفسها في حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعليه فان استمرارية أي نظام سياسي تتوقف على قدرته على التكيف مع حركة التفاعلات الاجتماعية برمتها<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن مؤسسات النظام السياسي الموريتاني أخذت منذ بداية الثمانينيات تعاني قصورا هائلا في الأداء، خصوصا في مجال كبت الحرريات السياسية وارتفاع معدل القمع، وغياب المشاركة الشعبية، رغم حصول بعض الانفراج منذ عام 1986 حينما بدأت محاولات إشراك الشعب في عملية إدارة شؤونه، إلا أن ذلك الانفراج لم يصل إلى درجة إرساء دعائم الممارسة الديمقراطية الحرة، والتي من شأنها أن تزيل فكرة التصادم والخيار العسكري كبديل وحيد للتغيير، والذي نتج عنه شعور لدى إطارات الحركات السياسية بضرورة التوأد المكثف داخل المؤسسة العسكرية، من أجل اقتلاص أي فرصة تمكناها من الاستيلاء على السلطة، وهو أمر يؤذن بمستقبل أقل استقرارا، وأكثر عنفا، وقد تجسد ذلك في فترة حكم العقيد ولد الطابع، حيث أعلن عن عدة محاولات انقلابية فاشلة كانت اغلبها من تدبير حركات سياسية ذات توجه قومي وبعد عرقي.

وبعد ارتفاع هذه المحاولات بشكل يهدد الوئام الاجتماعي والوحدة الوطنية حملت القاعدة العريضة من النخبة النظام الحاكم مسؤولية هذا التدهور، مما جعل الساحة الوطنية تشهد بروز مطالب متعددة تدعو إلى إجراء افتتاح ديمقراطي عاجل، والعبور نحو حياة التعددية السياسية<sup>(2)</sup>.

وجاءت الأحداث المؤلمة أو ما يعرف بالأزمة مع السنغال سنة 1989، والتي تركت جروحا غائرة في جسد المجتمع، حيث ازداد الحديث عن التعدد الأثني في الدولة، وبدأت كل إثنية تشعر بحساسية زائدة اتجاه الطرف الآخر، وبعد هذه الأحداث مباشرة بدأ الحديث عن انتهاكات حقوق الأقليات الزنجية، كما بدأت الرسائل تتواتى على ديوان رئيس

<sup>(1)</sup>- محمد بوبوش، "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية التحول الديمقراطي"، المغرب : مدونة التجمع من أجل المملكة، 2010، ص 03.

<sup>(2)</sup>- Mark R. Lipschurtz, R. Kent Rasmussen Dictionary of African Historical Biography , 1989, p 286.

الجمهورية مطالبة بفتح تحقيق حول ظروف اعتقال، واغتيال العشرات من الزنوج، وفي هذا الوقت بدأت المنظمات الحقوقية الغربية تتحدث عن تلك الانتهاكات، وتطالب بتقديم المسؤولين عنها للعدالة.

لكن رأية التغيير حملتها النقابة العمالية المركزية بوصفها الإطار الوحيد المسموح له بمخاطبة الجماهير، ومنذ تلك الفترة بدأت هذه النقابة تتغمس في العمل السياسي المعارض للحكم العسكري، فقد طالبت النقابة الحكومة بسرعة معالجة الأوضاع السياسية في البلاد وفتح تحقيق شامل حول الأحداث الأخيرة ضد الأقلية الزنجية، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وما لبّثت النقابة حتى وضعت للحكومة ثلاثة مطالب سياسية واضحة وهي<sup>(1)</sup>:

- إقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقة.

- فتح حوار وطني يضم جميع الفعاليات السياسية الوطنية.

- إقرار الحقوق والحريات العامة للأفراد وصيانة حق التعددية السياسية والنقابية.

ودخلت النقابة ويزيد عدد أعضائها عن 45000 عضو، في حملة قوية ضد النظام العسكري، وفي هذه النقطة نلاحظ تشابه الوضع في موريتانيا مع غيرها من بلدان العالم الثالث التي أخذت طريق التحول الديمقراطي، لذلك طالب مكتب المركزية النقابية بعقد مؤتمر وطني كامل السيادة تمثل فيه كافة الشرائح الاجتماعية، ويناقش جميع المسائل، والقضايا التي تشغّل البلاد.

وقد تعزّز دور النقابة الضاغطة على النظام مع بروز ما يعرف بالمبادرة من أجل الديمقراطية والوحدة والتحالف من أجل موريتانيا جديدة، وضمت عناصر طلابية متقدمة من تيارات سياسية شتى تطالب بإنهاء حالة الاستثناء في البلاد، غير أن أهم ما عزّز تحركات النقابة هو ظهور الجبهة الديمقراطية الموحدة من أجل التغيير، بكونها ضمت

<sup>(1)</sup>- شيخنا محمد ولد الفقيه، "النظام السياسي الموريتاني في ظل دستور 1991"، القاهرة: رسالة دبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية، معهد البحث والدراسات العربية، 1993، ص 10.

شخصيات مدنية معروفة من كافة فئات المجتمع، لها باع طويل في التعامل مع أنظمة الحكم المتعاقبة<sup>(1)</sup>.

وقد قررت هذه القوى زيادة الضغط على الحكومة حتى تستجيب لمطالبها، ورأت أن الوقت لصالحها خاصة مع زيادة بعض أسعار المواد الأولية، فوجتها وسيلة لتحريك الشارع ضد الحكومة، حيث شهدت مدينة نواكشوط مظاهرات عارمة شارك فيها العمال وطلاب المدارس طالبت بتحسين الظروف السياسية والاقتصادية، وبالفعل أعلنت الحكومة التراجع عن هذه الزيادات هذا ما أعطى شحنة كبيرة لقوى المعارضة لتحسين بثقلها في الساحة، فسارعت المركزية العمالية للإعلان عن إضراب شامل حتى تتم الاستجابة لكل مطالبها، لكن الحكومة حاولت الالتفاف على تلك الدعوة باتخاذ خطوتين تمثلت في تقديمها وعوداً بالنظر في المطالب الاقتصادية والاجتماعية للعمال، وتمثلت الخطوة الثانية بعزل الأمين العام للنقاية، وتعيين مكانه آخر موالي للنظام، مما جعل الحكومة تتوجه في إحداث صدامات بين أعضاء النقاية ، لو لا تدخل بعض الشخصيات السياسية في تلك الأحداث، كما اعتمدت الحكومة أسلوب الاعتقالات في صفوف النقاية وقادة الجبهة الوطنية الموحدة من أجل التغيير، ولم يتم الإفراج عنهم إلا مع صدور قرار العفو الشامل في 25 جوان 1991، وقبل ذلك كان الرئيس ولد الطايع قد أعلن في 15 أفريل 1991 وبمناسبة عيد الفطر عن بداية التحول الديمقراطي في البلاد، وأعلن الاستفتاء عن دستور جديد للبلاد.

ورغم ما خلفه هذا الخطاب من ارتياح في نفوس عامة المواطنين، فإن ذلك لم يمنع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة منمواصلة الضغط، والإعراب عن رؤيتها لما يجب أن يطبع التحول الديمقراطي الموعود، لذلك بعثوا برسالة إلى الرئيس ولد الطايع وطالبوه بتحقيق بعض الشروط الضرورية لإنجاح عملية التحول الديمقراطي وهي<sup>(2)</sup> :

- تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة الماضية ومعاقبتهم.

<sup>(1)</sup> - السيد ولد عباس وأخرون، موريتانيا، الثقافة والدولة المجتمع، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1995، ص 127.

<sup>(2)</sup> - إسماعيل ولد محمد، "الواحدوية والتعددية في المشروع السياسي الموريتاني" ، بحث دبلوم في القانون ، جامعة نواكشط، كلية القانون، 1992، 45 ص.

- انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع مشروع دستور، بحيث يكفل حرية الرأي والتعبير، ويقر التعديلة السياسية، ويسعد تشكيلاً هيئة برلمانية مختصة بالحقوق والحريات الشخصية، كما يؤكّد هذا الدستور الجديد على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الموريتاني، وأن يقرّ اللغة العربية لغة رسمية وحيدة للبلاد.

- تنظيم مؤتمر وطني يحدد الكيفية التي تتم بها إدارة عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

- تشكيل حكومة انتقالية قبل نهاية عام 1991 تتولى الإشراف على إقامة المؤسسات التي ينص عليها الدستور الجديد.

- إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين خصوصاً أولئك المتهمين بالمساس بأمن الدولة، وإصدار عفو شامل.

وقد عبرت هذه المطالب عن رأي جموع المواطنين المتطلعين إلى إحداث تغيير سياسي جري في البلاد ومن فيهم الزنوج.

وإذا كان للفعل السياسي دوره الكبير في بلورة هذه الإرادة الكامنة لدى النظام العسكري فإن للعوامل الاقتصادية دورها المهم الذي لا يمكن إغفاله.

#### الأسباب الاقتصادية:

ظل الاقتصاد الموريتاني اقتصاداً معاشاً منغلقاً على نفسه لا يتأثر بالمحيط الخارجي نظراً لاعتماده الشديد على القطاع الزراعي، لكن بعد سنوات الاستقلال استهدفت السياسة الحكومية دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك من خلال ربطه بسلع تصديرية استحوذت على الأهمية في الاقتصاد الوطني لقطاع المعادن، لكن تأثير الاقتصاد الموريتاني بشكل كبير إثر حرب الصحراء سنة 1978، حيث زادت نفقات الحكومة على العتاد العسكري، وكان هذا الوضع أحد الأسباب التي أدت إلى انقلاب سنة 1978 الذي أطاح بالرئيس المختار ولد داده<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup>- عبد الهادي سويفي، قراءات اقتصاديات الوطن العربي، القاهرة: جامعة أسيوط، الطبعة الثانية، 2007، ص 159.

هذا في الوقت الذي أدت فيه حالة عدم الاستقرار السياسي، والسعى إلى التشبت بكرسي الحكم مهما كان الثمن إلى تدهور الاقتصاد الوطني بشكل أخطر، حيث انتشرت المسؤولية والرشوة، والتلاعب بالمصالح العامة وانخفاض إسهامات أداء كل القطاعات في الاقتصاد الوطني بسبب ذلك، وكانت الهوة والقطيعة كاملة بين هذه القطاعات التي يعد كلا منها حيويا في ناحية من نواحي الاقتصاد الوطني، وكانت انعكاسات تلك السياسات العشوائية واضحة، حيث ارتفع حجم المديونية من 701 مليون دولار سنة 1979 إلى 1377 مليون دولار سنة 1984<sup>(1)</sup>، ونتيجة هذا التدهور في الاقتصاد الموريتاني بادر العقيد ولد الطايع فور وصوله إلى السلطة بإدخال البلد في عداد التداوي بوصفات الإصلاح الهيكلي التي تتصح بها مؤسسات التمويل الدولية «صندوق النقد الدولي والبنك الدولي»، بحيث تمكن النظام الموريتاني من توقيع اتفاق مع هذه المؤسسات بموجبه بدأت البلاد في تنفيذ مخطط للإصلاح الهيكلي، عرف في مرحلته الأولى «1985-1988» ببرنامج التقويم الاقتصادي والمالي، ثم برنامج الدعم والدفع (1989-1991)، ورغم أن هذه البرامج حققت بعض النجاح حيث ارتفع الناتج المحلي، لكن هذا التحسن في الأداء الاقتصادي لم يستمر طويلا، وأخذت نسبة الناتج المحلي الإجمالي في التراجع ووصلت سنة 1990 نسبة 2.1% و 2.2% سنة 1991<sup>(2)</sup>.

فالقطاعات الرئيسية التي نالت الجزء الأكبر من الاستثمارات المخططية والمنجزة ظلت عاجزة، ولم تتجاوز مساهمتها مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.8%， مما يؤكد أن المحاولات الذي اتخذت من أجل إصلاح الأوضاع الاقتصادية لم توفق في ذلك، وتعود الأسباب إلى سوء اختيار المشاريع، وضعف القدرة التسخيرية والمتابعة، والفساد المستشري في الإدارة، وهو وضع زادت من ثباته الأزمة السنغالية عام 1989، ثم حرب الخليج الثانية 1990، حيث تسببت المحننة الأولى إلى عودة مئات الموريتانيين بعد

<sup>(1)</sup>- العوثر ولد الطالب جد ولد العربي، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا"، القاهرة: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد البحث والدراسات العربية، 2001، ص 113.

<sup>(2)</sup>- محمدن ولد أحمد سالم، "البعد الاقتصادي في دستور 20 جوان 1990" ، جامعة نواكشوط: المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد 7 ، 1993 ، ص 80.

أن نهبت ممتلكاتهم في السنغال، ومن ثم انقطاع التحولات المالية الكبيرة كما تسببت المحنـة الثانية إلى انقطاع الدعم المالي الغربي والعربي «دول الخليج العربي» عن موريتانيا<sup>(1)</sup>.

وقد زاد من سوء هذه الأوضاع الآثار الاجتماعية التي خلفها برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كانت له آثار سلبية على شرائح اجتماعية كثيرة إلا أن تطبيق سياسات البنك الدولي تسببت في تفاقم الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها شرائح واسعة من المجتمع، حيث تدهورت وضعية محدودي الدخل نتيجة التوقف عن توزيع الإعانات الحكومية التي كانت الدولة تقدمها في صورة سلع مدعومة.

هذا إلى جانب ما أدت إليه من تخفيض متواصل لقيمة الأوقية الموريتانية، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب نتيجة سياسات الخصخصة التي تسببت في تسریح المئات من العمال مما زاد من نسبة الفقر لتصل سنة 1990 إلى حوالي 40٪.

وبما أن شرعية أي نظام حكم تتوقف إلى حد بعيد في قدرته على تلبية المطالب المادية للشعب، ورغم أن العلاقة البينية قد لا تكون وثيقة جداً أو ربما لا تؤتي أكلها، فإن ثمة اتفاق عام على أن النظم التي لا تستطيع تلبية احتياجات مواطنيها المادية لفترة طويلة من الزمن تواجه تقويضًا لأسسها، وتحديات متزايدة في حق ممارسة السلطة، وبدأت هذه المؤشرات في النظام الموريتاني مع نهاية الثمانينيات بالنسبة للحكم العسكري حيث أخذت الاحتجاجات والمظاهرات تتزايد، وأصبحت تتذر بأن الدولة تتجه إلى أزمة اقتصادية خانقة نتيجة ضعف أداء القطاعات الاقتصادية، في الوقت الذي جمدت فيه الدول الغربية خصوصاً فرنسا أغلب مساعداتها، ومن ثم فإن هذا الوضع الصعب لعب دوراً هاماً في تحديد توجه النظام الموريتاني، حيث كان لا بد من إشراك الجماهير بغية تخفيف المسؤولية على عاتق القيادة من ناحية، ومن أجل ضمان الحفاظ على الاستقرار الذي يصعب تحقيقه في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup>- الغوث ولد الطالب جد ولد العربي، مرجع سابق، ص80.

<sup>(2)</sup>- إسماعيل ولد محمد خيرات، التيارات السياسية في موريتانيا أذوار لم تكمل ، نوا قشط: المطبعة العصرية ، 2007، ص144.

كما أن التجربة أثبتت أن تحقيق أي مشروع تنموي إذا أريد له النجاح ينبغي وضع الهياكل الديمقراطية أولاً، وفي هذا الفضاء المعقد جاء الإعلان عن التوجه الديمقراطي بإعداد مشروع الدستور الذي عرض على الاستفتاء الشعبي يوم 12 جوان 1990، وحصل على نسبة تأييد قاربت 98% ونسبة مشاركته تجاوزت 85%， ليتم إصداره في 20 جويلية 1991<sup>(1)</sup>.

رغم ما ذكرناه من الأسباب الداخلية التي حفظت على التحول الديمقراطي إلا أنه لا يمكن غض الطرف عن العامل الحاسم حسب أغلب الباحثين فيما يعرف بالثورة الديمقراطية أو الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي المتمثل في العامل الخارجي، نظراً للتبعة الواضحة التي يعانيها العالم الثالث لدول، وحكومات العالم الأول، لذا فإن حدث كبير بحجم التحول الديمقراطي وإعلان التعديلية السياسية لا بد أن يكون للعامل الخارجي تأثيراً في توجيهه وتنفيذه.

#### **الفرع الثاني: الأسباب الدولية للتحول الديمقراطي في موريتانيا.**

عرفت معظم دول العالم الثالث تطورات متلاحقة في أنظمتها السياسية، وذلك استجابت للأوضاع العالمية المستجدة منذ نهاية الثمانينات التي تميزت بانتهاء الحرب الباردة، وانفراط الولايات المتحدة بالقرار العالمي، وترتب على هذا الوضع الجديد تزايد الاهتمام العالمي بحقوق وحرمات الإنسان، وأصبح الجو السائد هو جو مؤيد للديمقراطية، ولو من الناحية الشكلية، وقد زاد من قوة هذا الضغط هو أن القوى الغربية سارعت إلى فرض الإصلاحات السياسية أو ما يعرف بالمشروعية السياسية كأساس للتعاون مع حكومات دول العالم الثالث، وآتت تلك الضغوط بنتائجها حيث لوحظ تحول الكثير من هذه الدول من أنظمة سلطوية ذات تنظيم سياسي واحد، أو نظم عسكرية وشمولية إلى نظم تقوم على التعديلية الحزبية، وتقر حقوق وحرمات واسعة للإفراد.

---

<sup>(1)</sup>- قصي صالح درويش، "موريتانيا في مواجهة الديمقراطية" ، لندن: جريدة الشرق الأوسط، 04 سبتمبر 1991، ص 14.

## 1 – الأسباب الدولية للتحول الديمقراطي:

لم تكن موريتانيا إلا إحدى الدول العربية الإفريقية التي تأثرت بهذه المتغيرات الدولية التي فرضت فتح المجال أمام الخيار الديمقراطي، إلا أن موريتانيا تبقى لها مع ذلك خصوصياتها التي ميزتها عن غيرها من الدول، فقد مرت البلاد بمحنتين، تمثلت المحنة الأولى في الأزمة السنغالية التي كادت أن تشعل نار الحرب بين الجارتين، وبصرف النظر عن التفسيرات المتقاضة لكل طرف حول أسباب هذه الأزمة، فإن التأكيد هو أنها كشفت عن وجود قضية داخلية تمثل في وضع الموريتانيين الزنوج، وبالإضافة إلى التأثير السلبي للأزمة على الاستقرار الداخلي فإنها أدت كذلك إلى ظهور علني لحركة أفلام "وهي حركة المشعل الإفريقي أسسها الزنوج للدفاع عن حقوقهم في موريتانيا" التي تتبنى خطاباتها على المستوى الدولي مما ساعدتها في الحصول على دعم قوي من طرف جهات حكومية ومستقلة لإدانة النظام الموريتاني في طريقة تعامله مع مواطنيه الزنوج<sup>(1)</sup>.

أما المحنة الثانية فقد تلت الأولى مباشرة، وتمثلت في أحداث حرب الخليج الثانية، والتي بدأت على اثر الاجتياح العراقي للكويت في 02 أكتوبر 1990، وما سببته هذه الحرب من انقسام عربي، ولذلك كان لهذه الحرب تأثير سلبي على النظام الموريتاني بسبب دعمه للعراق، حيث كان لهذا التأثير تبعاته السياسية والاقتصادية الواضحة على البلاد، حيث رفضت دول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع موريتانيا على أساس أنها من مجموعة دول الاصد، بل وأبعد من ذلك فإن الأزمة جعلت موريتانيا محمل انتقاد دائم من قبل دول المجلس التي قطعت المساعدات والقروض المسيرة التي كانت تمنحها لها ، كما يرى المحللين أن هذا الموقف كان السبب الرئيسي في فشل السلطات الموريتانية في توقيع اتفاق مع مؤسسات التمويل الدولية، هذا في الوقت الذي فقدت فيه موريتانيا الدعم من طرف العراق أقوى حليف عربي لها في تلك الفترة<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> إجلال محمود رافت، "النزاع السنغالي الموريتاني دراسة تحليلية للمسارات المحلية والدولية"، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية، مايو 1990، ص 23.

<sup>(2)</sup> محمد السالك ولد إبراهيم ،"السياسة الخارجية الموريتانية جدلية الداخل و الخارج" ،ناوكشوط: المركز الموريتاني لأبحاث التنمية و المستقبل ،09 سبتمبر 2007، ص 04.

كما لوحت فرنسا بفتح ملف حقوق الإنسان كورقة ضغط على النظام الموريتاني بسبب موقفه من هذه الحرب، وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول، والممول للعديد من المشاريع التنموية، واهم سند غربي لموريتانيا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فأعلنت حرمان موريتانيا من امتيازات "نظام الأفضلية" الذي بموجهه كانت بعض السلع الموريتانية المصدرة إلى الأسواق الأمريكية معفاة من بعض الرسوم، والإجراءات الجمركية، كما هددت بتوقيع عقوبات أكثر شمولاً إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه، في الوقت الذي أخذت تستضيف بعض المعارضين الموريتانيين خصوصاً من الزوج<sup>(1)</sup>، ويرى بعض المراقبين أن الموقف الأمريكي ضد النظام السياسي الموريتاني جاء كعقاب لهذا النظام بسبب مساندته للعراق، ورفضه التوأجد الأمريكي في المنطقة كما أكد بعض المفكرين الموريتانيين أن الدول الغربية لم تكن دوافعها أخلاقية اتجاه ملف حقوق الإنسان، وإنما كانت لها أهدافها السياسية والاقتصادية الواضحة، فالنظام الموريتاني وفي ظل هذه الأجواء إقتنع بضرورة تبني الديمقراطية خصوصاً وأن زعماء النظام العالمي الجديد جعلوا الديمقراطية معياراً على أساسه يتم التعامل مع الدول النامية، وشرطًا لاستفادتها من المساعدات الاقتصادية التي تقدمها حكومات هذه الدول بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

عمدت هاتين المؤسستين إلى التدخل في طريقة تدابير خطط الدول المستفيدة من معوناتها، كالتحقيق في حسابات الشركة العمومية أو فضحها، وإذا كان صحيحاً في هذا التدخل ما يضايق حكومات هذه الدول فإنه يؤثر لا محالة بصفة إيجابية في سلوك هذه الحكومات، ويحثها على الالتزام بالنظام الديمقراطي.

وعليه أعلنت القيادة الموريتانية في منتصف 1990 عن نيتها إقامة مؤسسات ديمقراطية، وهو قرار إذا كانت البيئة الدولية دفعت إليه بقوة، فإن البيئة الإقليمية المحيطة كانت هي الأخرى مشجعة على اتخاذه.

<sup>(1)</sup> - محمد الأمين ولد سيدى، "العلاقات الموريتانية الأمريكية إلى أين؟"، نوافشط، صحيفة الرأي، 22 جوان 2003، ص.3.

### -الأسباب الإقليمية للتحول الديمقراطي:

لقد كان للأوضاع الدولية المستجدة، وما ترتب عنها من تغيير في خطاب قادة القوى الدولية بشأن ضرورة إقامة مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فعلها الواضح على سلوك العديد من الأنظمة العربية.

ففي المنطقة العربية هبة رياح الانفتاح السياسي على بلدان عربية كثيرة، رغم أنها كانت متسمة بالبطء وعدم السماح بوجود تعددية سياسية حرة ، أما في بداية التسعينيات فإن العديد من هذه الدول بادرت إلى توسيع هامش الديمقراطية بمستوى لا يأس به مقارنة مع ما كان سائدا قبل هذا التاريخ، وهو انفتاح كان فيه للعاملين التاليين دوراً مهما يتعلق أولهما<sup>(1)</sup> :

– بالنخب الحاكمة التي أدركت حقيقة الأزمة التي أدت إليها سياسية القمع والاستبداد، وأن الرد على الاحتجاجات الشعبية بالعنف لم يعد ممكنا، وأن تجاوز الأزمة يمكن أن يكون بإعادة مد الجسور مع الجماهير .

– أما العامل الثاني فهو أن الجماهير العربية تحررت ولو جزئياً من السيطرة على الأوهام العقدية القديمة، مما زاد قدرتها على التضحيّة، والاستعداد للمخاطرة من أجل تأكيد وجودها.

وفي منطقة المغرب العربي والتي تعتبر موريتانيا إحدى دولها الخمس بادر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديـد على آثر الانفلاـفة الشعبية التي وقـعت في أكتوبر 1988 بإصدار دستور جديد تم الاستفتاء عليه في 22 فـيفري 1989، والـذي أقر التعددية السياسية<sup>(2)</sup>، أما في المغرب إلى تعد الدولة العربية الوحيدة التي حافظت منذ استقلالها على شكل أو آخر من إشكال التعددية الحزبية، أخذت أصوات المعارضة السياسية ترتفع

<sup>(1)</sup>ـ برهان غليون وعزمي بشارة وآخرون، " حول الخيار الديمقراطي - دراسة نقدية- "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص110.

<sup>(2)</sup>ـ عبد الكـريم سـعدـاوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث -الجزائر نموذجاـ" ، القاهرة: مجلـة السياسـة الدوليـة، عدد 138، أكتـوبر، 1999، ص57.

بشكل متزايد سنة 1989، وتطالب بالتغيير، بما في ذلك تعديل دستور البلاد، وبضرورة مراجعة القوانين المتعلقة بالحريات العامة و نظام الانتخابات، بل إن المعارضة ذهبت إلى حد طرح الثقة في الحكومة "14 ماي 1990"، وتقديم مذكرة للعاشر المغربي الحسن الثاني تطالب به بمزيد من الانفتاح وعلى أثر ذلك قام القصر الملكي بجملة من الإصلاحات التي لم يكن خفيا أنها تهدف إلى إرضاء المعارضة .

أما في تونس ، ورغم أن دستورها اعترف بتعدد الأحزاب منذ عام 1971، إلا ذلك ظل أمرا نظريا لأن فترة الرئيس السابق الحبيب بورقيبة تميزت بتعطيل تام لكل أنواع المنافسة الحزبية، لكن خلفه زين الدين العابدين بن علي حاول إدخال بعض الإصلاحات رغم أنها لم ترقى إلى الجدية إلا أنها شكلت بداية نحو التغيير.

هكذا يتبيّن لنا أن دول المغرب العربي أخذت تتجه نحو الديمقراطية، ولو بصورة يغلب عليها الطابع الشكلي، ولم تكن موريتانيا بمعزل عن محيطها ، حيث أن الحكومة الموريتانية أصبحت أكثر يقظة اتجاه المسألة الديمقراطية ، عندما شرعت حكومات إفريقية مجاورة كالسنغال ومالي في تدشين المشروع الديمقراطي، بعد قمة لا بول التي أعلن فيها الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" أن الأنظمة السياسية في إفريقيا ينبغي توجيهها نحو الأخذ بالسبل الديمقراطية في تسخير شؤون الحكم ، كما ربط بين ديمقراطية الحياة السياسية وتقديم العون الفرنسي<sup>(1)</sup>.

وفي هذا المحیط الذي اتسم بالعالمية كان لزاما على موريتانيا أن تبدى تجاوبا مهما كان نوعه مع الوضع الجديد، حتى لا تبقى في عزلة إقليمية ودولية، وبما يحفل من حدة الانتقادات الدولية، والهجمة الشرسة التي تتعرض لها ، في الوقت الذي لم يكن يمكن التعويل على الدعم العربي بسبب آثار حرب الخليج الثانية، وانشغال كل دولة بمشاكلها الخاصة، كما خاب أمل القيادة الموريتانية من موقف الاتحاد المغاربي اتجاه أزمتها مع السنغال خاصة عندما أعلن الرئيس الدوري للاتحاد الملك الحسن الثاني " بأن الاتحاد هو

<sup>(1)</sup>- محمد الأمين ولد سيدى بابا، "دواعي الانفتاح السياسي في موريتانيا" : نواكشوط ، مجلة الجمعية الموريتانية للدراسات الإنسانية ، 2004، ص 03.

إطار للتعاون الاقتصادي، وليس له أية إبعاد أخرى"، وهو ما اعتبرته موريتانيا تصريحاً غير ودي، ولا يتماش ونصوص المعاهدة المنصنة لاتحاد المغاربي، وتسبب هذا التصريح في فتور العلاقات بين البلدين .

من هنا بدأت الحكومة الموريتانية في سياسية التوడد للدول الغربية، وبالذات فرنسا التي لم تعاند في ذلك بالنظر إلى احتمالات المنافسة الأمريكية في المنطقة خاصة بعد الحديث عن وجود النفط، وفي ظل وجود شركات أمريكية للتنافس عنه، وبعد أن أحست فرنسا بإمكانية تغيير سياسة ولد الطايع اتجاه الديمقراطية، بدأت الزيارات الرسمية الفرنسية تتواتى على موريتانيا، وقد وجدت تلك الوفود رغبة لدى النظام السياسي الموريتاني بانتهاج الديمقراطية، وهو ما أكدته رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الفرنسية بعد انتهاء زيارته لموريتانيا في مارس 1991 أنه سيعود إلى فرنسا، ويحمل معه أنباء سارة عن التزام موريتانيا باحترام النهج الديمقراطي القائم في العالم وفي المنطقة<sup>(1)</sup> .

ولقد كان لهذا التحول الديمقراطي في موريتانيا الدور الكبير في عودتها إلى المجتمع الدولي فلقد صرَّح وزير المالية الموريتاني السيد " محمد ولد بوكر " أنه بفضل الديمقراطية أصبحنا نحس بقدر كبير من التفهم من قبل شركائنا الدوليين، ونحس من صناديق التمويل الدولية استعداداً للمشاركة، والمساعدة لم تكن موجودة قبل الديمقراطية" ، وقد ظهر ذلك جلياً عند توقيع موريتانيا على برنامج جديد من برامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي بعد أن كانت ترفض التوقيع لصالح هذا البلد .

وفي نفس السياق صرَّح نفس الوزير " بأن علاقات موريتانيا مع شركائهما الاقتصاديين هي علاقات طبيعية ووثيقة، وذلك على ذلك بحفاوة الاستقبال التي حضي بها أثناء اجتماعات نادي باريس في جانفي 1994، حيث كانت سياسات البلاد الاقتصادية محل إشادة من لدن الجميع، وتنمَّين لذلك تم شطب بعض الديون المستحقة على خزينة الدولة" ، كما تم عودة العلاقات مع دول الخليج بالسرعة المطلوبة ، و تم تعيين موريتانيا "أمينا

<sup>(1)</sup>- محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي ، "تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق، الواقع ، أفاق المستقبل" ، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 149، 2009، ص39.

"عاما مساعدا للمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في سنة 1994 بعد أن كانت تکال لها الاتهامات في هذا المجال، وأخذت المساعدات والإشادات بالديمقراطية الناشئة تتولى، وهي خطوات لعبت فيها الدول الغربية دورا " حاسما<sup>(1)</sup>.

وعليه يمكن القول أن قرار التحول الديمقراطي في موريتانيا، قد يكون في جزء منه نتيجة إرادة سياسية، نابعة من تجربة مريرة لفترة تزيد على 30 عاما من الكبت السياسي عاشتها الجماهير في ظل نظام الحزب الواحد، ثم بشكل اخطر في ظل النظام الاستثنائي العسكري، مما جعل من الديمقراطية مطالبا رئيسيا على الساحة الوطنية ، وما المحاولات الانقلابية المتلاحقة سوى مظهر من مظاهر رفض الوضع القائم ، كما أن قرار التحول جاء بالأساس انعكاسا للمتغيرات الدولية، وصدى لما يحدث في البلدان المغاربية والإفريقية المجاورة<sup>(2)</sup>.

كما أن النظام السياسي في موريتانيا تأكيد أن كل منازلة يخوضها مع القوى صاحبة المصلحة بالتغيير حول موضوع الديمقراطية سوف تكتبها هذه الأخيرة، لذا فضل الجنوح للسلم، وقبل بالنهج الديمقراطية، ورغم ثنائية التأثير الداخلي والخارجي على قرار الحكومة بالبدء في المسلسل الديمقراطي لكن الملاحظ أن المسعى نحو الديمقراطية في موريتانيا يفتقد خاصية التأهيل المحلي.

<sup>(1)</sup>- وفاء زينهم، "موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والاحزاب"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 119، جانفي 1995، ص 45.

<sup>(2)</sup>- محمد الأمين ولد سidi بابا ، مرجع السابق، ص 05.

## المبحث الثاني

### نتائج التحول الديمقراطي في موريتانيا

بعد ثلاثين سنة من مركزية السلطة وطغيان نفوذ الفرد المتحكم بواسطة الحزب أو بواسطة اللجنة العسكرية، ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية التي تعرض إليها النظام السياسي من أجل تغيير هذا الوضع ، أعلن الرئيس ولد الطايع في خطاب ألقاه بمناسبة عيد الفطر سنة 1991 عن قيام عهد جديد في موريتانيا، يتسم بتبني النهج الديمقراطي، واستحداث مجموعة من المؤسسات تمكن المواطنين في أن يشاركوا في صنع وتنفيذ القرارات ، وعليه تم إصدار دستور 1991 الذي يكرس عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

### **المطلب الأول: الإصلاحات السياسية التي أقرها دستور 1991**

إن مسعى الإصلاح لا يمكن أن يستقيم ما لم يأخذ المسألة الدستورية من أولى أولوياته، ولكون الدستور وثيقة تشكل قمة البناء القانوني للدولة الحديثة والمعاصرة، حيث يحدد شكل وطبيعة الدولة وأجهزتها والعلاقات بين مختلف السلطات وتوزيعها كما يعتبر المواطن الأول للعمل السياسي والمدني ، إذ لا يمكن الحديث عن آية إصلاحات في غياب إصلاح دستوري يكون لبنة أساسية للإصلاحات السياسية ويرى بعض المراقبين إن هذا التحول لم يكن ديمقراطياً منذ بدايته ، فالدستور أعدته اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي يمسك رئيسها بدوالibb الحكم .

بعد صياغة اللجنة العسكرية مشروع دستور 1991، والمصادقة عليه في 10 جوان 1991، تم التصويت عليه في 12 جويلية 1991 باستفتاء شعبي بنسبة 97% من الأصوات، ويتضمن هذا الدستور ديباجة و 104 مادة، ودخل حيز التنفيذ في 20 جويلية 1991، حيث ورد في ديباجة هذا المشروع إن الشعب الموريتاني شعب عربي إفريقي، يسعى من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي خصوصاً والأمة العربية عموماً ، غير أن المادة الأولى منه، تنص على أن القانون يعاقب " كل دعاية إقليمية ذات طابع عنصري أو عرقي "، وشدد على المثل الثقافية، والواقع الاجتماعي للبلاد، خلافاً لدستور 1961 الذي

يحاكي الدستور الفرنسي بشكل كبير فقد برزت الهوية الإسلامية للدولة على نحو واضح في ديباجة دستور 1991<sup>(1)</sup>.

المهم في هذا الدستور فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية مسألتان هما : المشاركة السياسية والتداول على السلطة إذا سلمنا بأن عملية الإصلاح السياسي تعد حجر الزاوية في عملية إصلاح الدولة، وجوهر هذه العملية هو تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها يجعل من المواطنة بمعنييها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم يستند إلى مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان ، وإقرار التعديلية السياسية والفكرية، وتمكين مختلف القوى والتكتونيات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية مع توفير ضمانات تمثيلها في هيأكل الدولة، ومؤسساتها بصورة عادلة ومتوازية، إضافة إلى إفساح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني وتطورها وتحقيق استقلاليتها عن الدولة ومن مقومات العقد الاجتماعي الجديد أيضا، إقرار مبدأ الفصل بين السلطات واحترام استقلالية القضاء وتوفير ضمانات تقويد في نهاية المطاف إلى إقرار مبدأ التداول على السلطة<sup>(2)</sup>، كما يمنح هذا الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية الذي يقود الجهاز التنفيذي، وينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر لمدة ستة أعوام قابلة للتجديد بلا حدود ، ويجعل هذا الدستور من الرئيس رئيسا لكل السلطات بما فيها القضائية إذ للرئيس الحق في استبدال العقوبات الصادرة عن القضاء، وهو ما أكدت عليه المادة (37) من الدستور<sup>(3)</sup>.

وينص هذا الدستور على وجود برلمان من غرفتين : الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ، وتنتخب الجمعية بالاقتراع المباشر لمدة خمس سنوات ، ويكون مجلس الشيوخ من 56 عضوا ويلعب دورا أساسيا في نطاق البرلمان الموريتاني شأنه في ذلك شأن الجمعية الوطنية، ويتمتع بجميع السلطات والاختصاصات الأساسية لأي جمعية برلمانية

<sup>(1)</sup> - محمد بوبوش، مرجع سابق، ص12.

<sup>(2)</sup> - حسن بن توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص71.

<sup>(3)</sup> - دستور موريتانيا 1991.

حديثة ، وهذا ما يتجلى بشكل واضح في المجالات التشريعية، والمالية ، ورقابته للعمل الحكومي، كما يتمتع مجلس الشيوخ بحق اتخاذ المبادرة، والتصويت على القوانين، وتعديلها في المجالات المحددة في المادة 57 من الدستور، أما في مجال وظيفته المتعلقة بالميزانية و رقابة تنفيذ قوانين المالية فإنه يتقاسم هذه الوظيفة مع الجمعية الوطنية<sup>(1)</sup>.

كما يصادق بموجب سلطته التوجيهية على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يرخص المجلس إعلان الحرب وحالات الطوارئ ، ويسمح للرئيس الجمهورية بالتصديق على الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية، ويستطيع المجلس تقديم مشاريع القوانين إلى المجلس الدستوري لإعلان مطابقتها أو عدم مطابقتها للدستور.

وينص مشروع الدستور على أن رئيس الجمهورية هو الذي يضمن استقلالية القضاء، ويساعده في ذلك المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه، كما ينص المشروع على وجود مجلس دستوري مكون من ستة أعضاء يعين رئيس الجمهورية نصف أعضائه في حين يعين رئيس الجمعية الوطنية عضوين، ويعين رئيس مجلس الشيوخ عضوا واحدا، ويحكم هذا المجلس على صحة انتخاب رئيس الجمهورية ، وينظر في الدعاوى، ويعلن نتائج الاقتراع ويبث في حالات النزاع المتعلقة بصحة انتخاب النواب.

أما عن علاقة رئيس الجمهورية بالبرلمان فينص هذا الدستور على أن رئيس الجمهورية يصدر مشاريع القوانين، ويتم إحالة هذا المشروع إلى البرلمان للمصادقة عليه، ولرئيس الجمهورية في هذه المدة أن يعيد مشروع القانون، أو يقترح المشروع لقراءة ثانية.

كما يمنح هذا الدستور لرئيس الجمهورية سلطة حل الجمعية الوطنية في حالتين:  
إذا حدث تغييران للحكومة في أقل من 36 شهرا في هذه الحالة تنظم انتخابات جديدة في فترة لا تتجاوز 40 يوما.

---

<sup>(1)</sup>- الفارغ بن محمد ولد الشيباني، المؤسسة التشريعية في موريتانيا في ضوء دستور 1991، جامعة القاهرة : أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب ، مايو 1996 ، ص127.

–رئيس الجمهورية الحق بعد استشارة الوزير الأول، ورؤساء الغرفتين أن يحل الجمعية الوطنية، وتتم الانتخابات العامة 30 يوما على الأقل و60 يوما على الأكثر.

أما بالنسبة لعلاقة الحكومة بالجمعية الوطنية تلزم الحكومة بأن تقدم للبرلمان كل إيضاحات تطلب منها بشأن تسييرها ونشاطها، ويقدم الوزير الأول سنويا في دورة نوفمبر تقريرا للجمعية الوطنية حول نشاط الحكومة للسنة المنصرمة ، ويعرض الخطوط العامة ل برنامجه للسنة المقبلة ، ويعتبر الوزير الأول مع وزارته مسؤولاً أما الجمعية الوطنية، وينتج تعریض المسؤولية السياسية للحكومة عن مسألة الثقة وملتمس الرقابة<sup>(1)</sup>.

وللجمعية الوطنية أن تعطى في مسؤولية الحكومة بالتصويت على ملتمس رقابة، و يؤدي ذلك إلى الاستقالة الفورية للحكومة، وتظل الحكومة المستقلة تسيير الأعمال الجارية إلى أن يعين رئيس الجمهورية وزيراً أول وحكومة جديدة .

ومن هم مواد هذا الدستور هو أنه كفل حق تكوين الأحزاب السياسية، وحرية الانساب إليها لكل مواطن موريتاني بلغ سن الأهلية، مع مراعاة القيود إلى يمكن أن تخضع لها الأنظمة الأساسية لبعض الهيئات ، وأشترط القانون أن تمتلك الأحزاب عن القيام بأية دعاية مخالفة لمبادئ الإسلام ، وألا ينفرد أي حزب سياسي بحمل لواء الإسلام ، ويرى بعض لمرأقبين أن الدستور الموريتاني استفاد كثيرا من التجربة الجزائرية وتقاضى خلق مناخ سياسي مماثل ، وهو ما حصل من الناحية العملية مع حزب الأمة الإسلامي حيث تقدم بطلب الترخيص له لكنه رفض باعتباره حزبا إسلاميا .

كما أقر الدستور أن تمتلك هذه الأحزاب في أنظمتها الأساسية، وفي برامجها وأدبياتها، وأنشطتها عن أية دعوة عن عدم التسامح أو العنف أو المساس بالنظام، والسلم والأمن العموميين أو الانحراف عن غرضها في اتجاه إقامة منظمات عسكرية أو شبه عسكرية .

كما حول القانون صلاحية التصريح بتكوين الأحزاب لوزير الداخلية، وأشترط في الأعضاء المؤسسين، وقادة الأحزاب أن يكونوا متمتعين بحقوقهم السياسية والمدنية، وألا

<sup>(1)</sup> نفس المرجع ، ص128.

يكونوا قد أدينوا بجريمة أو جنحة مخلة بالشرف ، كما أعطى القانون الحق لوزير الداخلية في استبدال أو استبعاد أي عضو لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة في الأمر القانوني، كما أن وزير الداخلية الحق في تعليق أنشطة الحزب، والإغلاق المؤقتة لمقره بواسطة قرار مسبب، وذلك في حالة خرقه للقوانين، والنظم المعمول بها، والتي تؤدي إلى تهديد النظام العام ، كما يمكن للحزب أن يقدم طعنا في هذا القرار للمحكمة العليا .

وحدد القانون أربعة حالات يتوجب فيها حل الحزب بواسطة مرسوم صادر عن مجلس الوزراء: إذا لم يراع تكوينه الإجراءات والشروط الواردة في القانون، وعندما يخرق القانون، والنظم المعمول بها، أو عندما يتلقى الحزب إعانات مالية من جهة أجنبية ، وأخيرا عندما يقوم بتطبيق تعديل نظامي بعد رفضه من وزير الداخلية<sup>(1)</sup>.

وعلى إثر هذه المادة من الدستور تم إنشاء العديد من الأحزاب السياسية في موريتانيا ووصلت إلى 28 تشكيلًا أبرزها الحزب الجمهوري الحاكم يرأسه ولد الطايع ويضم هذا الحزب أوسع توليفة سياسية شهدتها الساحة الموريتانية، وحزب التجمع من أجل الديمقراطية برئاسة احمد ولد سيدى بابا، وتعتبر الساحة السياسية الموريتانية فسيفساء يتدخل فيها السياسي بالعرقي بالطائفي، والقبائي والفكري والثقافي والإيديولوجي، وهذا ما فسره البعض بأنه يعكس التوق الكبير للموريتانيين للحرية، والانفتاح على كافة التيارات، والمذاهب الفكرية والسياسية، ويمكن أن نوضح الخارطة السياسية للأحزاب الموريتانية على الشكل التالي<sup>(2)</sup>:

- التيار الإسلامي: والذي يتحرك من خلال حزب الأمة غير المرخص له، وهيئات الإغاثة الإسلامية، ويؤمن هذا التيار بمشروع الدولة الإسلامية، من خلال المؤامة بين النظرية والتطبيق .

- التيار القومي العربي: والذي يضم كافة الأحزاب التي تؤمن بعروبة موريتانيا في مواجهة سياسية التغيير .

<sup>(1)</sup> - السيد عوض عثماني ، "تجربة التحول الديمقراطي المقيد في موريتانيا" ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2004 ، ص256.

<sup>(2)</sup> - يحيى أبو زكريا ، المرجع السابق، ص7.

- **التيار الفرانكوفوني اليساري:** والذي يعادي مشروع تكوين هوية موريتانيا ذات البعدين العربي والإسلامي، ولهذا التيار القدرة على الحركة السياسية حيث يتمتع بديناميكية من خلال تغيير التحالفات، كما يسيطر على الإعلام الموريتاني بنسبة كبيرة.
- **التيار الانفصالي:** ويضم الزنوج الذين يطالبون الاعتراف بالهوية الإفريقية، ولهذا التيار ارتباطات قوية مع فرنسا.
- **التيار القبائلي:** و يوجد في خانة هذا التيار العديد من القوى السياسية، وهناك طبقة المستقلين، والتي تضم المتقفين، وأستاذة الجامعات، والمعاهد الثانوية، وهذه النخبة تؤثر بشكل محدود في الحياة السياسية .
- أما المادة المتعلقة بحرية الصحافة فتهدف إلى تحديد شروط ممارسة حرية التعبير وإيصال الأفكار والأراء السياسية، وكذا العقوبات المطبقة في حالة مخالفة المنظمة لهذه الحرية.

### **المطلب الثاني: التجربة الديمقراطية الموريتانية بين السلطة والمعارضة.**

بعد إقرار التعديلية السياسية في موريتانيا منذ سنة 1992، أصبح المجتمع السياسي يتموقع أفراده داخل كتل السلطة و المعارضة، وبات من الصعب الحصول على موقع ثالث داخل الخريطة السياسية بعيداً عن ثنائية السلطة والمعارضة ، حيث اتسمت علاقتهما بالعداوة ، وتم تجسيد هذا الموقف في التطبيق العملي عند كل مواجهة بينهما ، والتفسير حول كل قطب عدد من المناصرين، وبكل حماس دافع كل طرف عن مواقفه، و اختيار الطرفان التussib للرأي، وسد كل واحد منها الباب أمام الآخر ، ولم يظهر طرف ثالث قادر على تقريب وجهات النظر لذلك عملت السلطة بكل ما أتيت من قوة على الفتاك بهذه المعارضة، كما أن هذه الأخيرة كانت تستفز النظام على الدوام ، ولم يقدر المجتمع المدني الناشئ على تتفيق الجو من أجل الحد من هذا الصراع الدائر بين أطراف المعادلة السياسية الموريتانية، وعليه سنوضح طبيعة هذا الصراع القائم و مراحله<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup>- محمد الأمين ولد سيد بابا، "السلطة المعاشرة في موريتانيا: من الصراع إلى الحوار". نواكشط : مجلة الجمعية الموريتانية للدراسات الإنمائية، 2004، ص 02.

- مرحلة جس النبض؛ عندما قرر الرئيس ولد الطايع نهج الانفتاح السياسي، كانت القوى الوطنية موزعة بين العمل العلني في أحضان السلطة، وبين العمل السياسي السري في نطاق الحركات السياسية الوطنية، واستبشر الجميع بهذا الانفتاح وأعربوا عن استعدادهم للمشاركة فيه، ولم يكن منهج التعامل مع المشروع السياسي الجديد موحداً عند أفراد المجتمع السياسي بل كان لكل طرف فلسنته الخاصة في التكيف مع المنعطف الجديد، لذلك انقسم السياسيون إلى فئتين لكل واحدة منهما رؤيتها الخاصة للمشاركة السياسية، فالفئة الأولى فضلت العمل في ظل النظام السياسي الحاكم، ومشاركته في مشروعه السياسي الديمقراطي وبررت ذلك بما يلي:

(<sup>1</sup>) مشروعه السياسي الديمقراطي وبررت ذلك بما يلي:

- مسيرة صاحب المبادرة الديمقراطية في تطبيقه للانفتاح السياسي، واستغلال الهاشم الذي يسمح به لصالح المزيد من المشاركة السياسية، أما القوى السياسية فهي تستفيد من هذا التحول دون أن تكون قد ساهمت بعملها السياسي في حصوله، فالديمقراطية الموريتانية في طبيعة تعاطيها شبيهة بأسلوب دستور المنحة (L'Octroi) الذي يفضل الحاكم في بعض النظم الدستورية على شعبه بسنّه دون أن يكون مجبراً على ذلك من أية جهة.

- درء المخاطر التي تحتمل حصولها جراء مواجهة السلطة، ومساعدتها على دمقرطة الحياة السياسية.

- التدرج في ممارسة الديمقراطية، وإعطائها فرصة لتنمو بشكل طبيعي.  
أما الفئة الثانية؛ فقد فضلت مواجهة النظام، ومواجهته بالعملية الديمقراطية ، مقدمة جملة من الحجج بررت خلالها موقفها المعارض لولد الطايع ذكر منها:

- أن ولد الطايع رجل عسكري لا يصلح لتدبير شؤون الدولة والمجتمع و لا يستحق أن يحمل الشرف الديمقراطي، ودخول التاريخ بوصفه الرئيس الذي سعى - لأول مرة - لإدخال الديمقراطية إلى الحياة السياسية في موريتانيا؟

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص.3.

- استغلال فرصة الانفتاح لتصفية الحسابات مع الرئيس ولد الطايع، والذين اعتبروه ساذجا عند ما قبل بالديمقراطية المفروضة عليه من الخارج،

- مراهنة المعارضة الموريتانية على سياسة النفس الطويل، ظنا منها أن نظام الرئيس ولد الطايع سينهار بمجرد مضي عهدة رئاسية واحدة، بفعل الاستقرار السياسي جراء الأزمات الداخلية التي يعيشها، والتي ستفقد النظام توازنه، ويتداعى على رؤوس صناع قراراته، فتأتي المعارضة لتراث الحكم، ومن بين الأزمات التي عولت عليها المعارضة الأزمة الاقتصادية بسبب انكمash الاقتصاد الموريتاني وتفاقم ديونيته وذلك بسبب موافق هذا النظام من حرب الخليج الثانية وكذلك أزمة حقوق الإنسان والاضطهاد ضد الزنوج ولكن بالغت المعارضة في هذه الأزمة، كما علقت أملا في التدخل الخارجي، حيث حاولت تأليب فرنسا على نظام ولد الطايع، وكانت تأمل في أن فرنسا ستتخلى على نظام ولد الطايع وتختار المعارضة بدليلا له لكن هذا الطرح، انعكس بالسلب على المعارضة، وأغضب التيار القومي العربي، و التيار الإسلامي اللذين شعوا بخطر التغريب.

#### **مرحلة الأداء المنظم:**

شرع المجتمع المدني الموريتاني في التفاعل مع إشكالية الديمقراطية المستحدثة، وتم التركيز على الأحزاب بوصفها أهم ما جاءت به الديمقراطية. وبالمقابل تم إغفال مظاهر الديمقراطية الأخرى، إذا لم تعط عنابة كبيرة للنشاط النقابي، ولم يتم التركيز على بلورة رأي عام قادر على اتخاذ موقف سياسي موحد، أما الحريات العامة والفردية فقد تم استغلالها بشكل سي، وعجز المجتمع المدني على استثمار الديمقراطية لصالح الكف عن الخلط الذي يقع فيه البعض، ونتيجة لهذا الفهم السقيم للنهج الديمقراطي، اختزلت السلطة التجربة الديمقراطية في هيكل جوفاء، مثل الأحزاب السياسية والبرلمان وال المجالس البلدية، ولم تعطي أهمية كبيرة للفصل بين السلطات، ولا لاستقلالية القضاء ، وإصلاح الإدارة وتنمية المجتمع المدني.

كما أن المعارضة لم تكن على القدر الكافي من الذكاء لكي تطرح مسألة تعليم الديمقراطية، وتعترض على من يريد فصل جزء من المنهج الديمقراطي على الجزء

الآخر، بل قنعت بما تم منحه، وأعرضت عن المطالبة بالباقي، وآمنت في الأخير بان أطروحتات التدرج في تطبيق الديمقراطية ستوصل إلى الخلاص ولم تتغطّن إلى أن منطق التدرج، قد يتحول إلى الترثي والتباطؤ، وحتى الجمود في مكان واحد<sup>(1)</sup>.

لذلك شاركت المعارضة في انتخابات الرئاسة 1992 بدون أن يكون لها برنامج واضح المعالم، يكون بمثابة مشروع بديل لما عهد الموريتانيون من برامج، ومنجزات السلطات التي تعاقبت على الحكم وعجزت المعارضة على طرح بديل سياسي واقتصادي، واكتفت بنقد المسار الديمقراطي، كما تم انتقاد برامج التصحيح الهيكلي لكن الرئيس ولد الطايع تمكن من الفوز بهذه الانتخابات بنسبة 62.82 %، وخرجت المعارضة ضعيفة، واتهمت النظام بتزوير الانتخابات لذلك اشترطت المعارضة لعدم مقاطعة الانتخابات التشريعية في 6 مارس 1992 عدة شروط نذكر منها: <sup>(2)</sup>

- إعادة جو الحريات العامة، وضمان حق التجمهر والتظاهر، أو بعبارة أخرى رفع حالة الطوارئ غير المعلنة.
- توزيع البطاقات الانتخابية بصورة فورية، ومراجعة اللوائح والجداول.
- تأجيل موعد الانتخابات لتمكين المعارضة من إعداد حملتها الانتخابية بشكل جيد.
- تسليم نسخ من محاضر الاقتراع لممثلي المرشحين إلزاماً.
- فتح وسائل إعلام الدولة بالتساوي أمام كافة المرشحين.

وعلى الرغم من إدراك النظام الحاكم أن مقاطعة المعارضة يكون لها دور كبير في التأثير سلباً على مصداقية الديمقراطية، إلا أنها تقاعست في تلبية هذه المطلب وإذاء ذلك قررت أحزاب المعارضة مقاطعة هذه الانتخابات، وقامت بحملة تعبئة شعبية من أجل مقاطعتها وبالفعل، نجحت إلى حد ما، حيث وصلت نسبة المشاركة 38%.

لكن أحزاب المعارضة أدركت أن مجرد وجودها، واستمراريتها خارج المؤسسات الديمقراطية يحكم عليها بالعزلة، ويربطها في أذهان الناس بالتطرف والعجز، ويزيد من

<sup>(1)</sup>- بلقيز عبد الإله وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية، بيروت، مركز الدراسات الحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 123 .

<sup>(2)</sup>- السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص 260.

أزمنتها الداخلية، ويخفف الضغوط الدولية على النظام الحكم من أجل القيام بانفتاح ديمقراطي فعلي حقيقي، وعليه قررت المعارضة المشاركة في الانتخابات البلدية المبكرة في 28 جانفي 1994<sup>(1)</sup>.

لكن هذه الانتخابات عجزت عن الوفاء بالعهد الذي قطعه الرئيس ولد الطابع على نفسه ، وهو تشجيع المعارضة على المشاركة في المؤسسات الديمقراطية القائمة، لكن رغبة حزب السلطة "الحزب الجمهوري الديمقراطي" في الاستثارة والاحتقار بالحكم جعلت الحيز المتاح للمعارضة محدودا للغاية.

وخلال هذه الفترة، عرفت المعارضة أزمة داخلية نتيجة تصاعد الخلافات التي كادت تعصف بتجمع المعارضة الرئيسي بزعامة محمد ولد داده حيث أعلنت ثلاث تشكيلات سياسية مهمة في الحزب في مايو 1994 عن نيتها الانسحاب من التجمع، وبررت ذلك بالهيمنة والاستبداد التي يمارسها احمد ولد داده، كما بُرِزَ اتجاهان احدهما يدعو إلى عصرنة الحزب، وهياته القاعدية، والقيادة عبر اعتماد الكفاءة، وتجاوز الحساسيات الطائفية والعرقية، بينما يتوجه الاتجاه الآخر إلى أن يكون معيار التمثيل على الأسس العرقية، لكن بعد دراسة متأنية اعتمدَت اللجنة الحزبية عنصر الكفاءة والفاعلية للوصول إلى حالة مرضية من مستوى الانضباط الحزبي وفي المحصلة، باتت الصراعات والانسحابات سمة غالبة على معظم أحزاب المعارضة الموريتانية<sup>(2)</sup>.

وعليه، قاطعت المعارضة انتخابات الرئاسة 2007، مع استمرار النظام السياسي في تجاهل المعارضة، والإقدام على الكثير من الإصلاحات والبرامج والمشاريع والمبادرات السياسية، وكانت المعارضة ترد على هذه الانجازات بالفقد.

لكن مع مرور الوقت اقتنعت السلطة بضرورة تخفيف الخناق على المعارضة، والتخلي عن أسلوب الإقصاء، بعد أن كان الرئيس ولد الطابع يصف المعارضة

<sup>(1)</sup> - Joel Kreiger, Margaret E. Graham The Oxford Companion to Politics of the World 2001, p: 528.

<sup>(2)</sup> - بلقيز عبد الإله وآخرون، المرجع السابق، ص 262-263.

بالفوضوية، أصبح يطالب الحوار معها، وأعلن أن السلطة دخلت في حوار مباشر مع بعض أجنحة المعارضة.

وجاء قانون تمويل الأحزاب السياسية، ومنع الترشح بصفة مستقلة، بالإضافة إلى إصلاح الحالة المدنية، وتحسين مستوى تعامل الإدارة مع خصوم النظام في المناسبات الانتخابية.

هذا التطور في موقف السلطة شجع المعارضة للمشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية التي جرت سنة 2001، وفازت المعارضة ببعض المجالس البلدية في العاصمة نواكشوط وبأكثر من عشرة مقاعد في البرلمان.

وأستمر الحوار مع السلطة لكن لم يفض إلى نتائج إيجابية بل زاد من شدة الاحتقان بين الطرفين، لذلك توقف هذا الحوار وأنصرف الجميع إلى التحضير للانتخابات الرئاسية التي جرت في 07 نوفمبر 2003<sup>(1)</sup>.

ومن خلال محاولتنا لتحليل أزمة المشاركة السياسية في موريتانيا سوف يظهر لنا بجلاء أن من بين الأسباب أن الديمقراطية في موريتانيا لم تنشأ بفعل تطور داخلي مما جعل الفرقاء السياسيين يفتقدون الثقافة الديمقراطية، وانعكس ذلك على أسلوب تعاملهم فيما بينهم ، كما يظهر جليا غياب مجتمع المدني مستقل على الدولة قادر على أن يكون عنصر توازن بين أطراف المعادلة السياسية، كما يتجلى لنا أن علاقة الدولة بالمجتمع لم تكن سوية لأن الديمقراطية الموريتانية عبارة عن تجربة تمارسها النخب الحاكمة دون بقية أفراد المجتمع ، وأصبحت هذه الديمقراطية مجرد أداة نسختها الدولة لمراقبة الشعب من أجل توجيهه إلى ما تراه في مصلحتها وضمان استقرارها .

أما إذا نظرنا للمعارضة فنلاحظ أن تعاملها مع هذا التحول لا يزال محدودا نظراً لبعض الصعوبات ذكر منها:

- غياب الثقافة الديمقراطية فهي معارضة عانى معظم أقطابها من الخضوع للحاكم.

(1)- محمد بن أشدو، أزمة الحكم في موريتانيا، نواكشط: دار الفكر، 2010، ص 25.

(2)- بلقيز عبد الإله وعزمي بشارة وأخرون، مرجع سابق، ص 43.

- انعدام سياسية طول النفس والصبر على الموقف المعارضة ومواجهة النظام الحاكم.
  - هشاشة الأحزاب السياسية المعارضة فالأغلبية من الأحزاب المعارضة شكلية ترتبط بشخص مؤسسها ، كما تعاني انقساما واضحا بين القاعدة والقيادة، وغياب واضحا للديمقراطية في علاقاتها الداخلية .
  - العزوف عن العمل الجماعي مما ترتب عنه تذبذب في المواقف، وهذا ما لاحظناه من خلال تعاملها مع الاستحقاق الانتخابية.
  - غياب البرامج والاستراتيجيات التي لا تتعالى على الواقع الموريتاني بل المعارضة الموريتانية ضيعة جل وقتها في إنقاذ النظام بدل وضع مشروع بديل .
- المطلب الثالث: انتخابات الرئاسة 2003 ظروفها ونتائجها.**

اكتسبت الانتخابات الرئاسية التي شهدتها موريتانيا في 7 نوفمبر 2003 أهمية خاصة نظرا للأجواء التي سبقتها، والتي ألت بظلالها الكثيفة عليها فقد جاءت بعد فترة من حملات الاعتقال التي قام بها النظام ضد الإسلاميين والبعثيين مستغلة في ذلك الأجواء العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وهذا ما اعتبرته منظمة هيومان رايتس ووتش استغلالا من النظام الموريتاني لأجواء الحرب على الإرهاب من أجل التكيل بالمعارضة، كما أن هذه الانتخابات أتت بعد فترة وجيزة من محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها ما يعرفون بفرسان التغيير، وهم ضباط في الجيش الموريتاني وكان قائدهم هو العقيد صالح ولد حننه. ورغم أن الانقلاب نجح من الناحية العسكرية بسرعة قياسية حيث سيطر الانقلابيون على القصر الرئاسي، وقيادة أركان الجيش، والإذاعة والتلفزيون، لكن نجاح الرئيس ولد الطايع من الإفلات من قبضة قادة الانقلاب شوش على نجاحهم العسكري، فالذي كان ينقص قادة هذا الانقلاب لاستكمال انقلابهم كان أسهل وأهم مرحلة الانقلاب، وهو الإعلان عن قيادة جديدة، واجتناب أي فراغ في السلطة يثير ارتباكا عاما، لكن قادة هذا

الانقلاب انسحبوا من ساحة الانقلاب ما طرح العديد من التساؤلات ،لماذا انسحب قادة هذا الانقلاب؟<sup>(1)</sup>.

وبينت الدراسات أن السبب هو ضعف التخطيط لدى قادة الانقلاب، لعدم امتلاكم الخبرة الكافية لهذه العمليات، كما انه من بين أسباب الفشل هو تخلي بعض القوات التي عولت عليها قيادة الانقلاب عن المشاركة في هذا الانقلاب في آخر لحظة.

لكن مع فشل هذه المحاولة الانقلابية إلا أنها أظهرت ثغرات في نظام ولد الطايع، كسهولة اكتساب قادة الانقلاب لضباط شباب إلى جانبهم، ويدل ذلك على الاستياء الكبير داخل الجيش الموريتاني، واستشراء الفساد والمحسوبيّة داخل هذه المؤسسة هذا من الجانب العسكري، أما من الجانب السياسي فقد شكل تحالف ولد الطايع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة علاقات مع إسرائيل سخطاً كبيراً من طرف العديد من الساسة الموريتانيين، بمختلف مشاربهم الفكرية والسياسية.

لقد كانت تجربة المحاولة الانقلابية تجربة مريرة بكل المعايير، فقد أزهقت فيها أرواح المئات، وانفتحت فيها جروح لن تندمل في المستقبل، وكان يقتضي على النظام اخذ العبرة، والدروس من هذه المحاولة، والقيام بإصلاحات جذرية، ومراجعة عميقه لتوجهاته السياسية، لكن على عكس كل التوقعات صعد النظام السياسي للرئيس ولد الطايع من وثيره الاحتقان، وإطلاق العنان لأجهزته الأمنية لاعتقال كل من يعارض هذا النظام، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، واتسمت الأجواء قبل هذه الانتخابات باتهامات متبادلة بين الرئيس من ناحية، ومرشحي المعارضة من ناحية أخرى، وقد قامت السلطات باتخاذ عدة إجراءات تتالى من شفافية العملية الانتخابية، ومن ذلك قيام حكام المقاطعات المواليين للنظام بإبلاغ ممثلي المعارضة بعدم إمكانية اصطحاب قوائم الناخبين معهم أو الاتصال بوسائل الإعلام الأجنبية لإخبارهم بأي عملية تزوير، كما قامت وزارة الداخلية بحملة اعتقالات واسعة النطاق شملت مرشح المعارضة ولد هيدالله، ومدير

<sup>(1)</sup>- محمد بن المختار الشنقيطي، "محاولة الانقلاب في موريتانيا.. أسباب الفشل وأفاق المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات و البحوث السياسية، 6/06/2003، الرابط الالكتروني : تم تصفح الموقع يوم 15/12/2010 .  
[http://www.aljazeera.net/analysis/pages\\_](http://www.aljazeera.net/analysis/pages_)

أعماله، وبعض أنصاره بتهمة التخطيط لمحاولة انقلابية في حالة فشله في الانتخابات وذلك بتمويل من دولة أجنبية.<sup>(1)</sup>

ومما ذكرنا نلاحظ أن الرئيس الذي سيتم انتخابه في هذه الاستحقاقات سيواجه العديد من التحديات نذكر منها:<sup>(2)</sup>

**التحديات السياسية:** ضرورة تهدئة الوضع السياسي الوطني الذي تعيشه البلاد منذ بداية المسلسل الديمقراطي، وذلك من خلال التجاهل المتبدل بين السلطة والمعارضة، فلا المعارضة تقبل بشرعية النظام، كما أن هذا الأخير لم يكن يرى في هذه المعارضة سوى مجموعة متطرفة تدفع البلاد إلى عدم الاستقرار، كذلك يجب إقامة انسجام وطني لحل مشكل الموريتانيين المهاجرين في السنغال ومالى.

القيام بإصلاحات مؤسسية من أجل اتخاذ توازن ملائم بين لسلطات الثلاثة، وهذه الإصلاحات، وتلك المتعلقة بالحربيات العامة تعتبر ضرورة من أجل الدفع بالبلاد نحو التحديث.

**التحديات الاقتصادية:** يكمن في ضرورة زيادة القوة الشرائية للموظفين بواسطة، وسائل ملائمة كزيادة الرواتب، والمراقبة الصارمة للأسعار، وعلى السلطة التنفيذية أن تعلن حربا ضد الرشوة التي تشكل عائقا يستحيل اختراقه، يحول دون إعادة توزيع الدخل الوطني، والدولة بحاجة إلى أن تقوم بدورها التنظيمي خاصه وان موريتانيا دولة تعتبر من حيث الموارد الطبيعية دولة غنية.

أما من ناحية الجيش والأمن: تدل المحاولة الانقلابية الأخيرة أن الجيش يعاني تحديات منها: ضعف الرواتب واستشراء الفساد، انعدام العدالة، ويضاف إلى هذا محدودية وسائل العمل، ونقص ما هو متاح من الصيانة.

وهذا ما يؤكد أن المحاولة الانقلابية، وان لم تنجح عسكريا إلا أنها نجحت من حيث تركيز نظر الرأي العام حول هشاشة الوضع الداخلي.

<sup>(1)</sup>- نفس المرجع، ص3.

<sup>(2)</sup> - Gale Group ,World Mark Encyclopedia of Nations,2003, p 401.

وفي يوم 7 نوفمبر 2003 شهدت موريتانيا ثالث انتخابات رئاسية خلال فترة التعديدية، تنافس في هذه الانتخابات ستة مرشحين كان أبرزهم الرئيس ولد الطايع، وزعيم المعارضة ولد هيدالة، ومحمد ولد داده، وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 60.83% وحصل الرئيس ولد الطايع على نسبة 66.02%， كما حصل ولد هيدالة على 18.73%， ولد داده 6.98%， وأبرزت هذه النتائج مدى تفوق ولد الطايع على المعارضة، ويعود ذلك إلى ولاء الكثير من القبائل للنظام، ودعم كبار رجال الأعمال للرئيس، واستخدام سلاح المال في هذا الشأن الأمر الذي كان له اثر بالغ في جذب تأييد الأصوات له في بلد يعاني من الفقر الشديد<sup>(1)</sup>.

والبعض ارجع هذا الفوز إلى التكتيكات التي عملها ولد الطايع قبل الانتخابات، منها نجاحه في كسب أصوات الحراطين بعد تعيينه لولد مبارك (الذي ينتمي لهذه الفئة) رئيساً للحكومة، كما نجح في جذب أصوات الزنجو، وذلك بعد حملة الاعتقالات الواسعة التي شنها ضد الإسلاميين، ما طمأن هؤلاء الزنجو الذين كانوا يخشون أن تتحول موريتانياً لدولة إسلامية.

أما المعارضة فقد اتهمت النظام بتزوير هذه الانتخابات، وبررت ذلك بعدم وجود مراقبين دوليين، وعدم توجيه دعوة رسمية لهم، مما يساهم في الطعن في شفافية الانتخابات، وقيام الحكومة باعتقال مرشح المعارضة الرئيس ولد هيدالة قبل الانتخابات ثم بعدها، يكشف أن النظام لا يزال يفضل استخدام الأساليب غير الديمقراطية في التعامل مع خصومه.

ويرى البعض أن السبب الحقيقي لإخفاق مرشحي المعارضة يعود بالدرجة الأولى إلى غياب برنامج بديل، هذا الموقف التشرذمي يدل على الأنانية التي تحلى بها زعماء المعارضة، فكل واحد منهم يريد أن يكون هو المنتخب<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup>- بدر حسن شافعي، "موريتانيا، استمرار سيناريو الأزمة"، القاهرة، مجلة الديمقراطية، العدد 13، يناير 2004، ص 151.

<sup>(2)</sup>- نفس المرجع، ص 155.

وبعد هذه الانتخابات شن النظام الموريتاني حملة شرسة ضد المعارضة، بدأها بسجن ولد هيدالله وبعض مساعديه بعد اتهامهم بالتخطيط للانقلاب على النظام، وحكم عليهم بالسجن خمس سنوات، مع المنع من الحقوق المدنية والسياسية، كما تم في جانفي 2004 اعتقال الناشط الإسلامي محمد جميل منصور، وتم رفض الترخيص لإنشاء حزب إسلامي، وفي 9 جوان 2004 أعلن من العاصمة السنغالية عن تشكيل جبهة المعارضة الموريتانية بالخارج للإطاحة بحكم ولد الطايع، وسميت "التحالف الوطني للإطاحة بنظام الحكم والإحداث التغيير المنشود في البلاد".

وفي 9 أوت 2004 تم اعتقال الكثير من الضباط الموريتانيين بتهمة التخطيط للانقلاب على النظام، واتهم وزير الدفاع الموريتاني "فرسان التغيير" بالقيام بمحاولة جديدة للانقلاب، كما اتهم النظام الليبي بدعم الانقلابيين، وفي 25 سبتمبر تم القبض على عنصرين من تنظيم فرسان التغيير، كما تم اعتقال قادة التيار الإسلامي بتهمة أن لهم صلة بالمحاولة الانقلابية، وفي 21 نوفمبر بدأت أكبر محاكمة عرفتها موريتانيا "من بينهم قائد فرسان التغيير صالح ولد حنا الذي قبض عليه جنوب موريتانيا" في تاريخها السياسي وتضم عشرات الضباط الموريتانيين بالإضافة إلى نحو 170 عسكري و11 مدني، من بينهم قادة المعارضة، وصدرت أحكام بالسجن المؤبد لقادة فرسان التغيير، وتم تبرئة قادة المعارضة، كما تم إطلاق صراح قادة التيار الإسلامي.

هذه الأحداث المتلاحقة جعلت الوضع الأمني في موريتانيا متآزماً للغاية ووضع البلاد في وضع لا تحسد عليه حيث فقد النظام مصداقيته ولم يعد محل ثقة، حتى من طرف بعض الضباط المقربين للرئيس ولد الطايع، فلما شعر الرئيس بذلك قام بإجراء احترازي حيث تخلص من كبار الضباط المشكوك في ولائهم، ومن حينها بدأ العد التنازلي لنهاية حقبة ولد الطايع ، وفي 03 ماي 2005 انتهى هذا العد ليعلن عن نهاية حكم ولد الطايع على أيدي أقرب الضباط إليه.

في الثالث من أغسطس 2005 شهدت موريتانيا انقلابا عسكريا أطاح بالرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطابع، وجاء هذا الانقلاب ليعيد البلد إلى الحكم العسكري بعد قطيعة دامت قرابة خمسة عشرة سنة (1990-2005) هذا الانقلاب لم يأت من العدم بل نتيجة احتقان سياسي وتراتبات اقتصادية واجتماعية وهذا ما ذكرناه في الفصل الأول. لكن الكثير من المحللين يرون أن قادة نظام الرئيس معاوية قرروا التخلص من ولد الطابع نفسه، وسد الطريق أمام أي تغيير يأتي من خارج النظام، وعلى غرار هذا الانقلاب، وقع انقلاب آخر في عام 2008 للإطاحة بالشرعية السياسية من قبل الجنرال محمد ولد عبد العزيز.

لذلك يتadar لنا في الأذهان أسئلة عديدة من بينها: ما هي أسباب انقلابي عامي 2005 و 2008؟ هل صحيح أن انقلاب عام 2005 فتح صفحة جديدة لموريتانيا مع الديمقراطية؟ وكيف أصبحت الحياة السياسية في موريتانيا بعد هذا الانقلاب؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا وقع انقلاب عام 2008؟ وما تداعياته داخليا وخارجيا؟

## المبحث الأول

### الانقلاب العسكري لعام 2005 ونتائجها

بعد انقطاع دام قرابة الخمس عشرة سنة، عادت مقاليد السلطة في موريتانيا إلى الجيش بعد الإطاحة بالرئيس ولد الطايع الذي تمسك بالسلطة حوالي عشرين سنة، لتطوى بذلك صفحات من التاريخ السياسي الموريتاني المعاصر وتفتح صفحة أخرى لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى الأسباب المباشرة التي أدت إلى انقلاب عام 2005، وقاده هذا الانقلاب والفترة الانتقالية التي شهدتها موريتانيا بعد انقلاب عام 2005، والتي دامت عامين أي حتى عام 2007.

### المطلب الأول: أسباب وداعم انقلاب عام 2005

لقد كانت علاقة الرئيس معاوية بعناصر الحركة الوطنية الديمقراطية جيدة ولذلك استثمر الرئيس معاوية تلك العلاقة من أجل جر عناصر الحركة الفاعلين ورموزها إلى جانبه، فضل يحتفظ بهم كمستشارين ووزراء مما متن من تلك العلاقة، ما جعل عناصر الحركة الوطنية يدافعون علينا عن خيارات وتوجهات الرئيس معاوية، وتعلقهم بمشروعه الهدف إلى ديمقراطية الحياة السياسية في موريتانيا فقد ساعدوه على بناء هيكل النظام الديمقراطي، ووفروا له الشرعية الازمة للاعتراف بنظامه ولم يتوقف دعم هذه العناصر لنظام ولد الطايع عند هذا الحد، بل خدموه من موقع المعارضة وقد قاد هذه المعارضة مصطفى ولد بدر الدين الذي تربطه علاقات شخصية بالرئيس معاوية هذه المعارضة الظاهرية أمنت ظهور ولد الطايع وساعدته على إضعاف المعارضة، فكلما اشتدت المعارضة، تقاعست جماعة الحركة الوطنية المعارضة من أجل إبطال مفعول النشاط الهدف إلى الإضرار بالرئيس ولد الطايع، والعكس كلما خفت صوت المعارضة، انتعشت جماعة الحركة حتى لا تبقى ديمقراطية ولد الطايع بلا معارضة<sup>(1)</sup>.

كما عملت هذه الجماعة جاهدة من أجل كبح مدد التيار السياسي الديني في موريتانيا، لكن هذا الود لم يتواصل بسبب براغماتية الحركة الوطنية فبعدما لاحظت أن

---

<sup>(1)</sup> - محمد الأمين ولد سيدى باب، المرجع السابق، ص 439  
- 68 -

الرئيس تحفظ على بعض رموزها كمظهر من مظاهر تلميع الوجه والبحث عن كبش فداء خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة سنة 2003، تأكّدت الحركة الوطنية الديمocrاطية أن الرئيس ولد الطايع بدأ يبحث عن بديل لهذه الحركة، لكنها استغلت الفرصة وسبقت الرئيس ولد الطايع فهي التي أيدت الضباط الذين انقلبوا على ولد الطايع، وهيأت لهم الأرضية عبر المسيرات الشعبية، كما تولّت هذه الحركة الوطنية الدفاع عن الانقلاب عبر المنابر الدولية<sup>(1)</sup>.

لا ينكر أي دارس للحالة الموريتانية أن ولد الطايع بذل مجهودات كبيرة من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية في موريتانيا، لكن هذه المجهودات أحبطها انتشار الفساد الإداري والمالي، وبالمقابل ضعف أجهزة الرقابة، كما أن مساعي الديمocrطي الذي شرع في تأسيسه في 1991 قد شابه الكثير من اللبس بسبب الاستبداد السياسي الذي أدى في مراحل متقدمة إلى المساس بحقوق الإنسان في موريتانيا، فلقد قاومت الحركة الإسلامية بقوة، ونكل ببعض رموزها، وضيق عليهم عملهم عبر نصوص تنظيمية مجحفة كما تجلّى الاستبداد في حل ثلاثة أحزاب سياسية، والعديد من الصحف، ودفعه إلى محاكمة بعض قادة المعارضة، وفرضه الإقامة الجبرية عليهم، ورفض الحوار مع المعارضة، ومباغته في تهميشهم، ورفضه التداول السلمي على السلطة.

لكن المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 2003 أخلّت أوراق ولد الطايع فبعدها ظهرت حركات وطنية في الداخل والخارج، متعددة الأطياف: إسلامية وقومية، لبيرالية ويسارية، عصية على التدجين وجرئيه على المواجهة، وقدرة على تحريك الشارع، واستغلال الثورة المعلوماتية لفضح سياسات الطبقة الحاكمة، كما أنه من بين مخلفات هذه المحاولة الانقلابية المحاكمات التي تلتها بين سنتي 2004 و2005، مما زعزع ثقة الكثريين من حاشية النظام بقدرته على البقاء وخوفهم من أن يجرفهم معه في حالة الانهيار.

<sup>(1)</sup>- محمد صالح الكروي، "ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة"، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 31، صيف 2011، ص130.

كما أنه من بين أسباب انقلاب عام 2005 التطبيع مع إسرائيل سنة 1999 هاته الخطوة يراها الكثير من المحللين أنها بداية النهاية لنظام ولد الطايع<sup>(1)</sup> فقد جوبه هذا الأمر بمعارضة كبيرة من قبل الموريتانيين الذين خرجوها في مسيرات متعددة بهاته الخطوة التي اعتبروها بيعاً للقضية الفلسطينية وخيانة لها، ما أوقع نظام ولد الطايع في حرج كبير داخلياً وخارجياً، ولم يقدم هذا النظام المسوغات الموضوعية لاتخاذ هذه الخطوة، التي جاءت بعد لقاءات سرية بين الطرفين بقيادة واشنطن، جاء هذا التقارب الموريتاني الأميركي بعد تصدع علاقات موريتانيا مع فرنسا<sup>(2)</sup>، وكان هذا من بين أسباب ضعف وسقوط نظام ولد الطايع، بل يراه العديد من المحللين بأنه السبب الرئيس والمباشر لحدث انقلاب 2005، فلا يخفى على أحد أن فرنسا هي التي جاءت بولد الطايع إلى الحكم في ديسمبر 1984، لكن المتتبع لمسار تطور العلاقات بين فرنسا وموريتانيا يلاحظ أن هذه العلاقة مرت بفترات توثر شديدة خاصة عندما طرد ولد الطايع البعثة العسكرية الفرنسية، وفرض التأشيرة على المواطنين الفرنسيين، كما أوقف بث إذاعة فرنسا الدولية، وعندما حاولت فرنسا معاقبته من خلال محاكمة أحد الضباط الموريتانيين جاء للتدريب بفرنسا، قامت أجهزة أمنية موريتانية بتهريبه إلى موريتانيا وإظهاره في التلفزيون كنوع من التحدي لفرنسا، فقامت فرنسا بالتلویح بإشهار ملف حقوق الإنسان، واتهام الرئيس معاوية ولد الطايع بالعنصرية ضد الزنوج لكن ولد الطايع حاول امتصاص الغضب الفرنسي بدعوة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، عندما بدأ مشروعه الديمقراطي وطلب فتح صفحة جديدة مع فرنسا، وإعطاء اللغة الفرنسية مكانة رفيعة في التعليم وحسن علاقته مع جاره الجنوبي السنغال، كل ذلك من أجل ود فرنسا، لكن ولد الطايع لم يحفظ الدروس الماضية فأغضبه فرنسا مرة أخرى عندما انسحب من منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وقام بربط علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وانجذب نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الحين وفرنسا تتعامل مع نظام ولد الطايع بحذر شديد، ولم تعلن له صراحة عن عدائها إلا بعدما منح تراخيص لشركات أمريكية للتنقيب عن البترول في

<sup>(1)</sup>- عبد الإله بلقريز، "السلطة الجديدة في موريتانيا والتحديات"، الإمارات: جريدة الخليج، 7 أوت 2005، ص 13.

<sup>(2)</sup>- Islamic Republic of Mauritania: Staff Monitored Program( EPUB) 2006, p 35.

السواحل الموريتانية، بعدها قررت فرنسا وضع حد لتعاونها مع العقيد ولد الطايع، والبحث عن شريك جديد يكون أكثر استجابة، وبالفعل تمت حياكه المؤامرة الانقلابية في الوقت المناسب وبالتنسيق مع الجماعة الموريتانية الموالية لفرنسا، وبنفس الطريقة التي جاء بها ولد الطايع إلى الحكم<sup>(1)</sup>.

إلى جانب هذه التطورات السياسية المتلاحقة التي خلقت العديد من القوى المعارضة الساخطة على نظام ولد الطايع، كانت الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد باعثاً على زيادة الحقد الشعبي على النظام، فقد عانى المواطن الموريتاني من ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية بسبب انخفاض الأجر، وتخلى الدولة على دورها في تقديم بعض الخدمات كالصحة والتعليم، ووفقاً لتقديرات عام 2004، يعيش حوالي 40% من الموريتانيين تحت خط الفقر<sup>(2)</sup>.

لذلك لم يكن انقلاب عام 2005 مفاجأة للعديد من المراقبين للساحة السياسية الموريتانية، ولكن المفاجئ والجديد في هذا الانقلاب هو أن قادته من المقربين للرئيس ولد الطايع، فالعقيد محمد فال كان مديرًا عامًا للأمن الوطني، والذراع الأيمن لولد الطايع، ومحمد عبد العزيز كان يشغل منصب رئيس الحرس الرئاسي الموريتاني، وقد ساهم من قبل في إفشال محاولتين انقلابيتين ضد الرئيس الطايع لكن نتيجة للأسباب المذكورة سابقاً، انقلب هؤلاء على ولد الطايع أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية لأداء واجب العزاء في وفاة العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز، وشكلوا بعد نجاح الانقلاب المجلس الوطني للعدالة والديمقراطية، ويكون من قادة الانقلاب (18 فرداً) يرأسهم العقيد ولد فال ولقد أقرروا في أول بيان لهم أن هذا الانقلاب لم يأت إلا نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد<sup>(3)</sup>. كما وعد المجلس بتولي حكم البلاد لمدة عامين كمرحلة انتقالية تجري بعدها انتخابات رئاسية وبرلمانية، كما أصدر المجلس العسكري ميثاقاً أطلق عليه الميثاق الدستوري للمجلس ويحوي أحد عشرة مبدأ يتعهد فيه المجلس

<sup>(1)</sup>- سيد محمد ولد جعفر ، «انقلاب من القصر..أم على القصر؟» ، نوافыш: جريدة القلم، 09/08/2005، ص.02.

<sup>(2)</sup>- راوية توفيق، "موريتانيا: حلقة جديدة في مسلسل الانقلابات العسكرية" ، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 126، أكتوبر 2005، ص.154.

<sup>(3)</sup>- التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2006، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

بتتحقق العدالة والديمقراطية واحترام المعايير والمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها موريتانيا سابقا، أما من ناحية ردود الفعل، فقد قبل الانقلاب بترحيب شعبي عبر عن نفسه في شكل مسيرات شعبية في العديد من أنحاء موريتانيا، وكذلك العديد من القوى والأحزاب المعارضة، حيث رحب حركة فرسان التغيير مؤكدة في بيان رسمي صدر عنها أن هذا العمل كان ضروريا لإنقاذ البلاد من الاستبداد والطغيان، كما رحب الحركة الإسلامية الموريتانية بهذا الانقلاب، وأكملت على ضرورة التشاور مع جميع الأطراف السياسية والعودة إلى الحياة الدستورية وطريق صفحة الديكتatorية<sup>(1)</sup>.

أما على المستوى الدولي، فكان عكس الداخل فقد قبل هذا الانقلاب برفض من قبل هيئة الأمم المتحدة، واعتبره أمينها العام محاولة للوصول إلى السلطة بوسائل غير دستورية، ودعا لتسوية الخلافات بوسائل ديمقراطية وسليمة، ولم يختلف موقف الاتحاد الأوروبي على الأمم المتحدة ولذلك سارع ولد فال عقب الانقلاب إلى الاجتماع بسفراء الدول الغربية بنواكشوط لتوضيح دوافع الانقلاب وطبيعته السليمة وإنها حكم الاستبداد وإنقاذ البلاد من تراكمات المرحلة السابقة<sup>(2)</sup>.

## **المطلب الثاني: الفترة الانتقالية ما بين عامي 2005-2007**

بعد نجاح انقلاب 2005 على ولد الطايع وتولي المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية تسخير شؤون البلاد لفترة انتقالية تدوم لستين بقيادة ولد فال، دخلت البلاد في حركة دؤوبة من الإصلاحات السياسية والقانونية وقد بدأ هذا التوجه بدعة المجلس العسكري وحكومته الانتقالية جميع القوى السياسية والمدنية إلى أيام وطنية للتشاور<sup>(3)</sup> حول محمل الإصلاحات الضرورية لخروج البلاد من حالة الاستبداد السياسي والاستقرار التي طبعت مسارها الانفتاحي منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، نظمت هذه الأيام التشاورية خلال الفترة الممتدة ما بين 25 و 29 أكتوبر 2005، وشارك فيها ممثلون عن

<sup>(1)</sup>- محمد بوبيوش، مرجع سابق، ص 07.

<sup>(2)</sup>- محمد الأمين ولد سيدى بابا، "انقلاب 03 أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، أكتوبر 2005 ، ص 70.

<sup>(3)</sup>- حسن أبو طالب، "الانقلاب العسكري في موريتانيا" ، القاهرة: التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 371.

أغلب الفاعلين السياسيين في البلد ومن فيهم الجماعات التي تسعى إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه البلاد قبل الثالث من أوت 2005، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النقابية، ومنظمات أرباب العمل، والقضاة والمحامين وكان الهدف من هذه الأيام هو تحقيق إجماع وطني واسع بين الفرقاء حول سبل تسيير المسار الانقالي الديمقراطي، ووضع حد للتفred الرسمي في تسيير الشأن العام بما فيها جدولة الاستحقاقات، والاستثمار بالإشراف الكامل عليها كما قام المجلس العسكري بتقديم تعهدات للبرلمان الأوروبي بجديته في تنفيذ الالتزامات التي جاءت في الأيام التشاورية، ومن أهم هذه الالتزامات: احترام مبادئ الديمقراطية كتنظيم الانتخابات قبل نهاية مارس 2007 وتنظيم استفتاء على التعديلات الدستورية الضامنة للتناوب على السلطة في جانفي 2006 كما أكدوا حياد الإدارة المركزية والحكومية خلال الانتخابات، وتحديد آليات عادلة لتمويل الأحزاب، وهيئات الإشراف على الحملة الانتخابية باستدعاء مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات، والعودة إلى النظام الدستوري عقب الانتخابات الرئاسية وعودة القوات المسلحة إلى الدور الذي حدد لها الدستور والقانون<sup>(1)</sup>.

كما تعهد المجلس باحترام القانون والحريات العامة كضمانت حرية المواطن في التعبير عن رأيه، وإقرار نظام للصحافة يضمن حريتها ويرفع عنها القيود التي كانت تحد من حريتها، إنشاء لجنة لحقوق الإنسان لتسهيل عودة اللاجئين الموريتانيين الفارين من قهر النظام السابق، واسترجاعهم لكافحة حقوقهم المدنية والسياسية.

وقد ظلت جميع الأطراف تراقب عن كثب أداء العسكريين، فقوى الثبات في المجتمع تراقب لطرق التي من خلالها تستطيع استعادة امتيازها، وبدورها كانت قوى التغيير تراقب هي الأخرى عن كثب حتى لا يحيد العسكريون على الطريق المرسوم للمعاهدة، وكذلك كانت مجموعة المتابعة الدولية ممثلة في الاتحادين الأوروبي والإفريقي تراقب بحذر وتقوم بدور الحكم بين السلطة الانقالية والمجتمع المدني الذي لا يزال يساوره الشك في سير أمور البلد من طرف المجلس العسكري نتيجة عقود من حكم

(1) صافيناز محمد أحمد، "موريانا... ديمقراطية ناهضة"، القاهرة: مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والبحوث الإستراتيجية، العدد 26، 2012، ص 32.

العسكر وقهره، وزاد من تلك الشكوك ما شاع في بداية 2006 من أن قادة الانقلاب قد استقبلوا أفراد من رموز النظام السابق، ودعوه للانسحاب من أحزابهم والترشح كمستقلين في الانتخابات البلدية والتشريعية المرتقبة، من أجل تحضير صفقة تهدف إلى التحكم في العملية الانتخابية ولقد كاد رئيس المجلس العسكري ولد فال أن يقع في المحظور عندما أبدى نوایاه للترشح للرئاسيات وبالتالي إمكانية تفزييم العملية برمتها حتى تكون مجرد استبدال ضابط بأخر ، كما أعلن أمام اجتماع للعمد المنتخبين أنه إن أراد البقاء في السلطة، فلا أحد يستطيع إزالته لكن هذه التصريحات، قوبلت برد قوي من الداخل والخارج بل ومن المجلس العسكري نفسه، مما أضطر رئيس المجلس إلى أن يعلن في اليوم التالي إلغاء الفكرة برمتها<sup>(1)</sup>.

وبالعودة إلى الإصلاحات التي أقرها المجلس العسكري غداة الانقلاب، فإن بعد تشكيل الحكومة الانتقالية، قام بتشكيل ثلاث لجان وزارية تتوزع صلالياتها حسب النصوص المنظمة كما يلي :

1- اللجنة الوزارية المكلفة بالإصلاح الدستوري والمسلسل الديمقراطي، والتي عهد لها مهمة مراجعة الدستور، بحيث يضمن تكريس مبدأ التداول على السلطة وحصر المدة الرئاسية في خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ووضع جدول زمني لانتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية تجرى قبل نهاية الفترة الانتقالية<sup>(2)</sup>.

2- اللجنة الوزارية المكلفة بإصلاح العدالة، وعهد إليها تقديم مقترنات تهدف إلى ضمان استقلال القضاء، وتطهيره ومراجعة النصوص القانونية.

3- اللجنة الوزارية المكلفة بالحكم الراشد، والتي كلفت بتقديم مقترنات تهدف إلى إصلاح الإدارة، والتسهيل الاقتصادي، ومكافحة الرشوة، وتعزيز ضمانات احترام حقوق الإنسان. وبعد عدة أشهر من تنصيب هذه اللجان وعقد الأيام التشاورية، يلاحظ أن وتيرة العمل تختلف من محور إلى آخر، فالنسبة للإصلاح الدستوري والديمقراطي، تم تنصيب اللجنة الانتخابية المستقلة التي ستشرف على إجراء الانتخابات رغم النواقص التي تشوب النص

<sup>(1)</sup>- سلمى وجدي، "موريانا وتحديات الديمقراطية الناشئة"، نشرة الإصلاح العربي، 2007، ص15.

<sup>(2)</sup>- محمد الأمين ولد سيدى بابا، مرجع سابق، ص447.

المنظم لعملها ، وكذلك تحفظ بعض الفاعلين السياسيين بخصوص تداخل اختصاصات اللجنة مع بعض الاختصاصات التي احتفظت بها الإدارة في مجال تنظيم الانتخابات وضمانات استقلال اللجنة أما بخصوص التعديلات الدستورية، فقد عدلت الحكومة الانقلالية ثمانية مواد في الدستور أبرزها المادة 26 التي تحدد مدة ولاية الرئيس بخمس سنوات بدلاً من ست سنوات، وعلى أن لا يتجاوز عمره لحظة الترشح خمسة وسبعين عاماً أما المادة 27، فهي تحظر على المترشح الانتماء لقيادة أي حزب سياسي بينما كانت المادة الثامنة والعشرون محددة للتجديد للرئيس بحيث لا يكون إلا مرة واحدة كما جاءت المادة التاسعة والعشرون لتلزم الرئيس بعدم السعي لمراجعة أو تعديل فترة مأموريته، وأكثر من ذلك اعتبرت المادة 99 من الدستور المتعلقة بـمأمورية الرئيس من المبادئ التي لا يجوز المساس بها<sup>(1)</sup>.

ثم إقرار مشاركة المستقلين في الترشح لانتخابات وهو ما كان نظام ولد الطابع قد ألغاه تحكماً في مسار الترشح، كما فرض تمييز إيجابي لصالح المرأة في الترشيحات، بحيث تحصل في المؤسسات المنتخبة على نسبة تمثيل لا تقل عن 20%.

وتؤكدنا لحيادية المجلس العسكري، جاء الأمر القانوني رقم 2005/005 الصادر في 29 سبتمبر 2005، والذي ينص على منع أعضاء المجلس العسكري وحكومته من الترشح لانتخابات، كما وقعت اللجنة المكلفة بالانتخابات الجدول الزمني للاستحقاقات الانتخابية فقد تقرر بدء المسلسل الانتخابي باستفتاء وطني على تعديل الدستور في 2006، مروراً بانتخابات بلدية تجرى في ديسمبر 2006، كما حدد موعد انتخابات مجلس الشيوخ في فبراير 2007 وخلال هذا العام تم الترخيص لثمانية عشر حزباً سياسياً جديداً من بينهم حزباً يمثل التيار الإسلامي، كما صدر قانون غير مسبوق في العالم العربي يحدد وينظم موقع ودور زعيم المعارضة ويケفل له امتيازات خاصة، كما يلزم رئيس الجمهورية بالتشاور معه في القضايا الوطنية الكبرى<sup>(2)</sup>.

(1) - عزمي بشارة، "تجربة موريتانيا والأسئلة الواجهة"، الإمارات: جريدة الخليج، 31/05/2007، ص 12.

(2) - محمد وبن محمد، "موريتانيا ومساعي التأسيس لعهد جديد"، بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 339 ،مايو 2007، ص 67.

وبالرجوع إلى المحور المتعلق بالحكم الراشد فقد شملت إجراءات ملموسة في هذا المجال، وذلك بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الرشوة واحتلاس الأموال العامة، لكن المحور الذي واجه العديد من العرائض هو المحور المتعلق بإصلاح العدالة، الذي عرف بطء كبيرا في فتح الكثير من القضايا العالقة منذ فترة النظام السابق، من بينها ثلاثة قضايا تمنى الكثير من الموريتانيين لو تسببت لهم الفرصة في المرحلة الانتقالية لمناقشتها وطي ملفاتها نهائيا، إلا أن السلطة العسكرية رفضت الخوض في هذه المواضيع لحساسيتها المفرطة، ويررون أن الوضع لا يزال غير مهيأ لفتح هذه المسائل ويتعلق الأمر بمسألة مظالم الزنوج، وحملة التطهير التي تعرضوا لها في عهد الرئيس ولد الطايع، ومطالبة أهالي الضحايا في التحقيق في هذه الحملة ومحاسبة فاعليها لذلك بقيت هذه النقطة تمثل جوهر مطالب الحركة الوطنية الزنجية التي تمثلها "جبهة تحرير الأفارقة الموريتانيين" (FLAM) أما النقطة الثانية المتمثلة في مشكلة العبودية فقد تم تجاهلها في جهود الإصلاح، هذه الظاهرة التي لازالت تمارس في موريتانيا رغم توقيع هذه الأخيرة للعديد من المواثيق الدولية تحظر هذه الممارسة، لكن بدأ طرح هذا الموضوع من قبل العديد من السياسيين ومنظمات حقوق الإنسان على المجلس العسكري، لكن التقارير النهائية للإصلاح في أيامه التشاورية لم تحمل أي حل أو إجراء ملموس في هذا الشأن.

أما المسألة الثالثة، فهي قضية الفساد الاقتصادي كما نعلم أن فترة ولد الطايع عرفت نهبا كبيرا للمال العام، ورغم أن المجلس العسكري الحالي كان من زبانية ولد الطايع، لكن الأمل راود الكثيرين في أن يفتح هذا المجلس تحقيقا في قضايا الفساد، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء حقيقي في هذه المسألة سوى إنشاء لجنة رقابة عامة لممتلكات الدولة، وليس في نيته فتح ملفات الماضي، في إشارة واضحة (حسب المرافقين) إلى طمأنة رجال الأعمال<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup>- محمد أمين ولد أباه، "ماذا يحدث في موريتانيا؟ تحليل للمرحلة الانتقالية بعد الانقلاب"، مبادرة الإصلاح العربي، 2006، ص156.

## المبحث الثاني

### موريتانيا بين الشرعية والانقلاب

لاحظنا أن المجلس العسكري بعد توليه مسؤولية تسيير البلد، وضع أجندة لتحديد مسار المرحلة الانقلالية تبدأ بإجراء تعديلات دستورية، وتليها انتخابات نيابية وبلدية وتنتهي بانتخابات رئاسية يسلم فيها المجلس العسكري السلطة لرئيس مدني منتخب، ورأينا أن المجلس استطاع أن يوفق في التعديلات الدستورية، وفي إجراء انتخابات نيابية وبلدية شهد على نزاهتها المن هزم قبل المنتصر، فهل يوفق المجلس العسكري في إجراء انتخابات رئاسية نزيهة وبذلك يفي بكل وعوده التي قطعها على نفسه للشعب الموريتاني؟ وكيف ستعيش موريتانيا بعد تسلم السلطة لرئيس مدني؟ هذا ما سنطرق إليه في المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية الموريتانية لعام 2007.
- المطلب الثاني: انقلاب عام 2008 وانعكاساته.

### **المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية الموريتانية لعام 2007**

حظيت الانتخابات الرئاسية الموريتانية منذ بدايتها بأهمية استثنائية، وذلك بالنظر إلى أنها الخطوة الأخيرة في مسلسل المرحلة الانقلالية التي تعيشها البلاد منذ الإطاحة بولد الطايع، حيث سبقت هذه الانتخابات تعديلات دستورية في 2006 وانتخابات تشريعية وبلدية في نوفمبر من نفس السنة لذلك تميزت الانتخابات الرئاسية في موريتانيا بعدها سمات عكست بدورها حزمة من الدلالات المهمة، منها أنها شهدت منافسة محمومة بين قوى وتيارات سياسية لكل منها رؤيته الخاصة، وهو أمر يكشف عن مدى خصوبة الساحة السياسية الموريتانية، كما أن العملية الانتخابية دارت بين تكتلات أساسية على الرغم من وجود مرشحين مستقلين وهذا أمر مهم من زاوية أن السياسة هي لعبة جماعية وليس فردية.

و قبل أن تنطرق إلى نتائج هذه الانتخابات سوف تنطرق إلى الظروف السياسية التي سبقت إجراء هذه الانتخابات<sup>(1)</sup>.

بالرغم من الحديث الواسع عما سمي بالإجماع الوطني حول كل ترتيبات المرحلة الانتقالية، و حول تأكيد حياد المجلس العسكري و حكومته الانتقالية و حرصهما على الابتعاد عن شبهة التعاطي السياسي على الأقل في هذه المرحلة، فإن أجواء الانتخابات الرئاسية انتهت بكثير من المد والجزر بين الأحزاب السياسية عموماً، و كتلة قوى التغيير بشكل خاص من جهة، وبين ما وصف بأنه تدخل من قبل بعض العناصر في المجلس العسكري و الحكومة الانتقالية من جهة أخرى لذر ذلك على صفاء الجو السياسي العام لعملية التحول الجارية، وألقى بظلال الريبة حول جدية المجلس العسكري في التخلص الكامل عن السلطة بعد أن بات في شبه المؤكد أن بعض العناصر هذا المجلس كانوا وراء ظاهرة المستقلين هذه الظاهرة التي يراها الكثير من المحليين أنها سببت الكثير من رصيد الأحزاب السياسية، وبخاصة الحزب الجمهوري الديمقراطي للتجديد "الذي تأسس على أنقاض الحزب الحاكم سابقاً هذا الحزب الذي شهد بعد سقوط ولد الطاعي نزاعاً بين من وصفوا بالمجددين، ومن وصفوا بالمحافظين أي القيادات السابقة أدى هذا النزاع إلى حل الحزب الحاكم" ، وحزب تكتلقوى الديمقراطي، شهدا هذان الحزبان هجرة العديد من العناصر الفاعلة فيما بسبب ظاهرة المستقلين، كما أن الشك ازداد في حياد المجلس العسكري عندما نظر إلى أحد المرشحين وهو سيدى ولد الشيخ عبد الله بوصوفه مرشح المجلس العسكري و الحكومة الانتقالية، كما أعلنت كتلة المستقلين و عدد من أحزاب ما كان يعرف بالأغلبية الرئاسية مساندتها لهذا المرشح<sup>(2)</sup>.

لكن بالرغم مما تقدم فإنه يمكن القول أن هذا الجو السياسي العام المشحون لم يؤثر في الواقع على وجود حد معقول من التوافق الوطني بين جميع الفرقاء حول إيجابية المجرى العام للمسار الانتقالي، وخصوصاً حول الدور الإيجابي للإدارة، المتمثل في

<sup>(1)</sup>- بدر حسن شافعي، "الانتخابات الرئاسية الموريتانية وإبعاد العملية"، القاهرة: ملـف الأهرام الاستراتيجي، مراكز الأهرام، العدد 148، أبريل 2007. ص 45.

<sup>(2)</sup>- محمود بن محمد، "ظاهرة الترشح المستقل في موريتانيا: نحو فهم أعمق للظاهرة" ، لندن: جريدة القدس العربي، 18/12/2006. ص 14.

موقفها المتوازن مع جميع المتعاطفين بالشأن السياسي، كما أن المجلس العسكري والحكومة الانقلالية قاما باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير بهدف تحسين البيئة القانونية المؤطرة لاستحقاقات الرئاسية ومن بين هذه الإجراءات المتخذة هو تأكيده على عدم ترشح كل من رئيس المجلس وأعضاءه وأعضاء الحكومة لأي منصب انتخابي طيلة المرحلة الانقلالية وتأكيداً لمبدأ الحياد، شكلت لجنة وطنية مستقلة للانتخابات، وذلك بالتشاور مع جميع الفرقاء السياسيين والمجتمع المدني ومنحت هذه اللجنة صفة سلطة إدارية مستقلة مكلفة بالسهر على شفافية الانتخابات الرئاسية، و العمل على إجراء إحصاء إداري وذلك لوضع حدا للتلاءبات التي كانت تتم على نطاق واسع في اللوائح الانتخابية، كما تم تعليم نظام البطاقة الموحدة، ليشمل جميع الانتخابات وذلك بمقتضى مرسوم رقم 90/2006 الصادر في أوت 2006، والحرص على حل معضلة تمويل الأحزاب، وذلك بالاتفاق مع الأحزاب نفسها وبمراجعة حد أدنى من التمثيل الجماهيري في آخر استحقاقات<sup>(1)</sup>.

ويرى بعض المحللين أن المواقف الدولية الرافضة للتغيير بواسطة الانقلابات العسكرية كان لها تأثير إيجابي على شفافية العملية السياسية الجارية في البلاد، وذلك من خلال الدور الرقابي الذي أدته الهيئات والمنظمات الدولية في جميع محطات المسار الانقلالي في موريتانيا، وارتفع عدد المراقبين في هذه الانتخابات الرئاسية حيث بلغ عددهم حوالي 300 مراقب دولي من الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإفريقي، و39 منظمة مدنية غير حكومية عربية وإفريقية وغربية، هذا فضلا على 800 مراقب وطني<sup>(\*)</sup>.

ولقد أشاد هؤلاء المراقبون الدوليون والمحليون جميا، بما وصفوه نزاهة وشفافية العمليات الانتخابية، كما أجمع ذلك المتنافسون من خلال بياناتهم ومؤتمراتهم الصحفية، مؤكدين أن دور اللجنة كان إيجابيا إلى حد كبير، حيث جرت العملية في ظروف جيدة

<sup>(1)</sup>- علي محمد الصراروي، التحول الديمقراطي في موريتانيا ودور الجيش، ندوة حول التنمية السياسية في موريتانيا، 19 افريل 2007.

<sup>(\*)</sup>- تقرير عن حصيلة عمل الحكومة الانقلالية: الوزارة الأولى الموريتانية، نوفمبر 2006، ص 03.

سادتها الشفافية، وغابت عنها مظاهر التزوير التي كان يعاني منها الجميع في الانتخابات الموريتانية السابقة.

وإذا ما عرجنا على نتائج الانتخابات الرئاسية، لوجدنا ان الدورة الأولى لها قد جرت في 11 مارس 2007، وشهدت إقبال عدد كبير من الناخبين على صناديق الاقتراع، حيث وصلت النسبة إلى حوالي 70% أما عدد المتنافسين في هذه الدورة، فيبلغ 19 مرشحاً بينهم اثنان من الأقلية الزنجية، واستحوذت الأغلبية العربية على العدد الباقي للمرشحين، وما يلفت الانتباه في هذه الانتخابات هو خلوها من العنصر النسائي على الرغم من أن المرأة الموريتانية لها دور بارز في الحياة السياسية، حيث ترأس سيدتان حزبيتين سياسيتين وهناك ثلات وزیرات في الحكومة الحالية<sup>(1)</sup>، وأسفرت الجولة الأولى من هذه الانتخابات على عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة 51%， لكن حصل ولد الشيخ عبد الله على 24.80% من الأصوات، وحصل منافسه محمد ولد داده على 20.68% من الأصوات، هذه النتائج تعبر على الحضور القوي لهذين المرشحين في المشهد السياسي الوطني، كما يفسر هذا التقارب بالتماثل في برامجهم السياسية والتي تتفق إلى حد التطابق على ضرورة التغيير في آليات وأساليب إدارة البلد، بما يعزز فرص بناء دولة القانون والحكم الراشد ويسهل الأداء الاقتصادي للبلد.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ البلد والمنطقتين العربية والإفريقية جرت الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية الموريتانية في 25 مارس 2007، وبلغت نسبة المشاركة 67.48% مما يدل على ثقة الموريتانيين في العملية الانتخابية، والمرشحان هما بطبيعة الحال سيد محمد ولد الشيخ عبد الله وأحمد ولد داده، واستطاع الأول الفوز بالأغلبية المطلقة بنسبة 52.85% من أصوات الناخبين، أما الثاني فحصل على 47.15% من الأصوات<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup>-منصف المرزوقي، عبد الوهاب معطر، "الانتخابات الرئاسية الموريتانية في تقييم اللجنة العربية لحقوق الإنسان"، بيروت: المستقبل العربي، العدد 337 مايو 2007، ص 72.

<sup>(2)</sup>-محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص 56.

وقد تميزت الدورة الثانية باستقطاب سياسي كبير بين الذين يوصفون بكتلة ائتلاف قوى التغيير الداعمة للمرشح أحمد ولد داده، وكتلة المستقلين المساندة للمرشح سيد ولد الشيخ عبد الله الذي استطاع كسب المنافسة المحمومة بعد أن تمكن من إحداث شرخ كبير في الكتلة الأولى المناوئة له بحصوله على دعم ومساعدة واحد من أبرز رجالاتها، وهو المرشح مسعود ولد بوالخير وبعض المرشحين الآخرين.

كما عرفت هذه الدورة بالمناظرة غير المسبوقة التي جرت بين المرشحين، حيث سجلت هي الأخرى في نظر الكثير من المراقبين سبقاً في تاريخ البلاد والمنطقة العربية والإفريقية.

وبعد هذه العملية الانتخابية الناجحة والتي اعتبرها الكثيرون نموذجاً يجب أن يحتذى به من قبل الدول العربية، جرى تنصيب الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في 19 أبريل 2007 كأول رئيس مدني لموريتانيا، وخروج قادة الجيش والمؤسسة العسكرية من الحياة السياسية بعد أن بقوا فيها لمدة ثلاثة عقود، ويشهد لهم التاريخ أنهم حافظوا على أمن ووحدة النسيج الاجتماعي، لكن فشلوا فشلاً ذريعاً في تسخير وتحطيم النهوض بالتنمية الاقتصادية نتيجة الفساد الذي انتشر في النخبة الحاكمة<sup>(\*)</sup>.

وبعد أن تولى الرئيس مهامه باشر في تشكيل حكومة تكنوقراطية أغلبها من الشباب الذين لا يملكون الخبرة اللازمة في تسخير البلاد، واصطدمت هذه الحكومة بواقع سياسي لم تكن مؤهلة لمواجهته، فالطبقة السياسية المحيطة بالرئيس حساسة تجاه ضبط الأمور وفرض النظام، هذه الطبقة التي استعادت مواقعها كأغلبية في البرلمان وترى أنها الأحق في تشكيل الحكومة، لأنها ترى أن حكومة التكنوقراط المشكلة من قبل الرئيس تقف حجرة عثرة أمامها للوصول إلى مصادر المال لذا يجب أن تزاح<sup>(1)</sup>، في حين أن هذه الحكومة ترى أن لديها التزامات يجب أن تقي بها، وأن عدم الوفاء بها يعني أن التمويلات التي وعدوا بها من قبل الدول الغربية لن يتم استيعابها، لذلك تعمل هذه الحكومة لتبرز أنها قادرة على استيعاب التمويلات وضمان حمايتها من العابثين، لكن هذه الحكومة لم

(\*) تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان حول الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2007.

(1) - علي أبو فرحة، تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا، نواكشوط: مركز الدراسات السياسية والبحوث الإستراتيجية، 2011 ، ص32.

تستطيع التغلب على هذه الطبقة السياسية العنيفة في النظام السياسي الموريتاني التي استطاعت أن تكسب الرئيس إلى جانبها، ولذلك وجهت انتقادات إلى هذه الحكومة بأنها غير متجانسة، وغير مؤهلة اعتمد في الغالب على التحالفات القبلية والسياسة، ولذا فشلت في تحقيق المأمول منها وخاصة ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ووجهت لها انتقادات بشأن تعاملها مع ارتفاع أسعار الغذاء، وعلى الوضع الأمني الذي شهد عمليات إرهابية قام بها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، كما أن الرئيس ولد الشيخ عبد الله بدأ في بناء وضعه السياسي حيث أسد إلى ولد أحمد الوقف مهمة إنشاء حزب الرئيس المكون من النواب المستقلين<sup>(1)</sup>، والذي رأه البعض أنه إحياء للحزب الجمهوري وهو الحزب الحاكم في عهد ولد الطايع، وثم تعيين مجلس وطني للحزب الجديد الذي سمي العهد الوطني للديمقراطية والتنمية "عادل"، مكون من ثلاثة مئة عضو، وفي فبراير 2008 أعاد الرئيس تشكيل الحكومة وأوكل رئاستها إلى ولد الوقف، وقد تكونت هذه الحكومة من 32 عضوا وقد طمح الرئيس من خلالها إلى إدماج جميع القوى السياسية ذات الوزن السياسي، وقد رفض حزب تكتلقوى الديمقراطية أهم أحزاب المعارضة العرض المقدم إليه للمشاركة في الحكومة، فإن تشكيلتها قد جمعت بعض الوجوه المعروفة في عهد ولد الطايع والتي يطلق عليها رموز الفساد إلى جانب أعضاء من حزب التحالف التقدمي الشعبي الذي يتزعمه مسعود ولد بلخير وآخرون ينتمون لاتحاد قوى التقدم "الحزب اليساري"، وكذلك من الحزب الإسلامي المعتدل (الجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل")، ولم يكن الإعلان عن هذه الحكومة في 11 مايو 2008 في نظر الجنرال ولد عبد العزيز وحلفائه في الجيش سوى تعبير عن استعداد الرئيس ولد الشيخ عبد الله للعصيان، لأنهم يعتبرون أن هذه الأحزاب «المؤدلجة» في الحكومة خارج نفوذهم، ويشكلون بالنسبة لولد الشيخ عبد الله حلفاء موازين لمستقلي الجنرال، واعتقد الرئيس أنه بهذه الخطوة سيتخلص ولو جزئياً من الوصاية العسكرية لذلك يرى المراقبين أنه بهذه الخطوات بدأ الرئيس ولد الشيخ يقضي على مصيره، وبالفعل بدأت المعركة مع

<sup>(1)</sup>- ديدي ولد السالك، التجربة الديمقراطية الموريتانية بين فرص النجاح ومخاطر الإخفاق، ندوة حول الديمقراطية في إفريقيا، نواكشوط، 9/8/2007.

البرلمان حيث أعلن النواب المستقلين عن تقديمهم اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة التي لم تكن تشكيلتها ترضي حماتهم في الخفاء، ويقول المحلل السياسي أحمد ولد أباه في صدد التشكيلة الحكومية الجديدة أنها أعادت الثقة إلى رموز النظام السابق بعد أن غادروا المشهد الحكومي في السنوات ما بعد الإطاحة بنظام ولد الطايع، وهم رموز ضمن قائمة طويلة يحملها الشارع الموريتاني مسؤولية الكثير من الأزمات التي عانت منها البلد في العقددين الماضيين<sup>(1)</sup>.

غير أن محللا سياسيا آخر وهو محمد الأمين ولد سيدى بابا قال: أن الرئيس ولد الشيخ عبد الله تأكّد بعد سنة من حكمه أنه لم يستطع اختراق القوى التقليدية التي تشكل نوعا من المعارضة الصامدة التي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال مثل هؤلاء الأشخاص، وببدأ البعض يطرح تساؤلا في ضوء الشكوك التي أبدتها قادة الجيش حول انسحابهم من الساحة السياسية خلال الانتخابات الرئاسية، هل كان هناك سيناريو تم وضعه بعناية غداة فترة الانتخابات؟، ومهما يكن من أمر فإن مشروع حجب الثقة كان سيحظى بدعم نواب حزب تكتل قوى الديمقراطية المعارض، لأنّه حرم من صفقات تقاسم المنافع أثناء توزيع المناصب الوزارية، لذلك فهذا المشروع لو عرض على التصويت كان سيحظى بأغلبية الأصوات في البرلمان، كما بدأ بعض المعارضين للرئيس بالتلویح بشبح تشكيل لجنة للتحقيق في الأنشطة المالية لحرم الرئيس بشان مؤسسة خيرية كانت قد أنشأتها باسمها، فضلا عن التحقيق في التسيير المالي لرئيس مجلس الشيوخ<sup>(2)</sup>.

فرد الرئيس في خطاب رسمي عبر التلفزيون بتاريخ 2 يوليول 2008، مهددا إياهم باستعمال صلاحيته الدستورية المتعلقة بحل البرلمان في حالة ما إذا ظل غير راغب في هذه الحكومة التي يرأسها ولد الوقف، مع أن الرئيس كان يدرك أنه لن يحصل على أية فرصة للحصول على الأغلبية في حال إجراء انتخابات جديدة، لأنّه خسر معظم الداعمين له من نواب مستقلين وحتى عسكريين، لكن الرئيس أعاد حساباته وقام في 02 يوليول

<sup>(1)</sup>- نفس المرجع.

<sup>(2)</sup>- بدر حسن شافعي، "السيناريو القائم في موريتانيا"، القاهرة : ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام، العدد 125، سبتمبر 2008، ص 101.

2008 بإقالة الحكومة المرفوضة من قبل العسكريين ونوابهم، وهي حكومة لم تعمّر سوى شهرين فقط، لكنه ترك ولد الوقف على رأس الحكومة الثالثة في فترة حكمه وأمره بتشكيلها، وما من شك أن ولد الشيخ أراد كسب بعض الوقت واستغلال وجود البرلمانيين في إجازة تبدأ في 11 يوليو 2008، فشكل حكومته في 15 يوليو 2008 وهي عبارة عن حكومة خالية من الوجوه المعروفة في عهد ولد الطايع، كما أنها خلت من أعضاء أحزاب المعارضة الذين شاركوا في الحكومة السابقة.

لكن هذه الإجراءات لم توت أكلها، بل زاد الوضع تآزماً بين الرئيس والنواب، وطالبوa بدوره برلمانية استثنائية، لإنشاء لجان هدفها التدقّق في حسابات الرئيس وزوجته، كما طالبوa بتشكيل محكمة العدل السامية التي يحق لها محاكمة الرئيس، ووصل الوضع إلى طريق مسدود بين الطرفين، فأراد الرئيس استباق الأحداث فأصدر قراره بإقالة أربع قيادات حاكمة في الجيش، هم قائد الحرس الرئاسي الجنرال محمد ولد عبد العزيز، وقائد الجيش محمد ولد الشيخ محمد الغز واني، بالإضافة إلى رئيسى أركان الدرك والحرس الوطني. ويذكر رئيس حكومته ولد الوقف أن الرئيس ولد الشيخ عجل بهذه الخطوة لأنّه وصلته معلومات تشير إلى أن قادة الجيش سوف ينقلبون عليه في التاسع من أوت 2008، وبالفعل حدث الانقلاب بعد ساعات قليلة من هذا القرار الذي اتخذه الرئيس بإقالة أركان الجيش<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني: انقلاب عام 2008 وانعكاساته.

جاء الانقلاب الذي شهدته موريتانيا في 06 أوت 2008، ليطيح بالشرعية السياسية التي شهدتها البلاد قبل 15 شهراً، هذا الانقلاب الذي قام به الجنرال محمد ولد عبد العزيز طرح عدة تساؤلات خاصة بتوقيته من ناحية، وأسبابه من ناحية ثانية وانعكاساته الداخلية والخارجية، ومستقبل العملية الديمقراطية في البلاد بعد هذا الانقلاب<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup>- نفس المرجع، ص101.

<sup>(2)</sup>- محمد هزاع، "أحداث موريتانيا. انقلاب ضد الديمقراطية..أم نصائح للمسار"، المغرب: مجلة الحوار الأكاديمي، 17 فيفري 2009، ص25.

كما ذكرنا سلفاً أن الانقلاب جاء بعد ساعات قليلة من إصدار الرئيس ولد الشيخ عبد الله مرسوماً رئاسياً يقضي بإقالة قائد أركان الجيش وحرس الرئاسة والحرس الوطني والدرك، فأمر الجنرال محمد ولد عبد العزيز كتيبة من الجنود لمحاصرة مقر الرئاسة واعتقلوا الرئيس ولد الشيخ ورئيس الوزراء يحي ولد الوقف، ولم يتم أي أحداث لإطلاق نار أو عنف، وبعدها تم إيقاف البث الإذاعي والتلفزيوني لفترة قصيرة، وتفاوض الجنرال محمد ولد عبد العزيز مع الرئيس ولد الشيخ للعدول على قراره لكنه رفض، وبعد ذلك أصدر الجيش بيانه الأول أعلن بموجبه إبطال العمل بمرسوم إقالة القادة العسكريين، كما أعلن الجيش تأسيس مجلس للدولة لحكم البلاد، ومن بين أسباب هذا الانقلاب نذكر منها أنه جاء في خضم الأزمة السياسية المستفلحة بين الرئيس باعتباره يمثل رأس السلطة التنفيذية، وبين البرلمان بمجلسيه، ويرى بعض المراقبين أن هذه الأزمة بدأت بانقلاب دستوري ديمقراطي وذلك بانسحاب 48 نائب حيث عبروا عن خيبة أملهم في الرئيس وسياسته منذ اعتلائه السلطة قبل 15 شهراً وبذلك فقد الرئيس الأغلبية في البرلمان، ولم يكن أمامه سوى خيارين إما حل البرلمان أو إقالة الجنرالات الذين اتهموا بمؤازرة النواب المنسحبين، ولم يكن أي الخيارين في صالحه، وفي حجم هذه الظروف السياسية التي استغلتها المؤسسة العسكرية لتسويغ الانقلاب، كان واضحاً من خلال البيان الأول أن المحرك الرئيسي لم يكن مصلحة البلاد، ولكن مصلحتهم الشخصية حيث ربطوا في هذا البيان بين إقالتهم والقيام بالانقلاب، ومع ذلك يمكن القول بوجود أسباب أخرى جعلت جزءاً من المعارضة السياسية والرأي العام الداخلي يتغاضى عن الانقلاب وذلك لأسباب ذكر منها: <sup>(1)</sup>.

1- الأوضاع السيئة في البلاد حيث احتلت موريتانيا المرتبة 137 من بين 177 في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، فضلاً عن تردي الأوضاع الغذائية بصورة كبيرة خاصة مع ارتفاع الأسعار، ففي تقرير لليونيسيف فإن 16% من الشعب الموريتاني أصيب بسوء تغذية خلال هذا العام، وعليه عرفت البلاد ثورة الجياع حيث عمت المظاهرات

<sup>(1)</sup>- ديدى ولد السالك، المرج السابق.

العديد من المدن احتجاجاً على الارتفاع في أسعار السلع الغذائية، وبالرغم أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات للتخفيف من هذه الأزمة وذلك بتقديم 12 مليون دولار لمواجهة ارتفاع الأسعار، وتوفير فرص العمل، لكن هذه الإجراءات كانت بمثابة مسكنات لم تفاج في إنقاذ حكومة ولد زيدان التي قدمت استقالتها في مايو 2008.

2- تردي الأوضاع الاجتماعية في ظل وجود العديد من الفئات المهمشة مثل الحرatin والزنوج السود الذين يشكلون 18% من سكان البلد، وبالرغم من أن الرئيس ولد الشيخ عبد الله وحكومته اتخذوا بعض الإجراءات التصحيحية في هذا الشأن، مثل إصدار قانون مكافحة الاستعباد والرق في أوت 2007، إلا أن هذا القانون وجد مقاومة عنيفة من قبل القبائل الموريتانية<sup>(1)</sup>.

3- تدهور العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، بحيث جاء هذا الانقلاب بمثابة الفصل الأخير في هذه العلاقة، وقد تدهورت هذه العلاقة بفعل أكثر من عامل أبرزها رغبة المؤسسة العسكرية في الهيمنة على المؤسسة الرئاسية على اعتبارات أن الرئيس يفقد للحظة السياسية من ناحية، مع أنها لعبت دوراً هاماً في وصوله القصر الرئاسي في انتخابات 2007، وهو ما أقر به الرئيس في أحد لقاءاته الصحفية، و فيما يتعلق بقائد الانقلاب الجنرال محمد ولد العزيز وبالرغم من أن الرئيس قد قام بترقيته من رتبة عقيد إلى جنرال وفي أعلى رتبة في الجيش، فضلاً عن تعيينه قائد للأركان الخاصة لرئيس الجمهورية كما عهد إليه بالملف الأمني الخاص بمواجهة التيار السلفي المتشدد، لكن يرى المتبعون أن هذه المزايا لم تكن كافية، أو أنها فتحت شهية المؤسسة العسكرية لفرض المزيد من الضغوط على الرئيس، لكن عندما أراد الرئيس التحرر من هذه الضغوط فقام بإقالة أركان الجيش، لكن المؤسسة العسكرية ردت للرئيس الصاع صاعين وقامت بمعاقبته على موقفه من الجيش حيث رأت في تصرفاته تضييقاً عليها

<sup>(1)</sup>- بدر حسن شافعي، مرجع سابق، ص 102.

و عملاً يهدف إلى تهميش دورها و تحديد صلاحياتها و امتيازاتها، و يدل مثل هذا التصرف على أن هؤلاء الضباط قاموا بانقلابهم خوفاً على مصالحهم و امتيازاتهم<sup>(1)</sup>.

4- انتشار الفساد بصورة كبيرة، و كثرة الأحاديث حول رغبة الرئيس الاستئثار بالحكم و تعيين أقاربه في المناصب الهامة، فضلاً عن الفضائح المالية التي بدأت تحوم حول المؤسسة الخيرية التي ترأسها زوجته و يشغل نجله الأمين العام لها، وهذا ما صرّح به المتحدث باسم النواب المستقلين سيد محمد ولد محمد فكان قد برر هذا الانقلاب بأن العملية الديمقراطية انحرفت على مسارها الطبيعي، و تحولت إلى وسيلة لاختلاس المال العام و انحرفت عن أهدافها في التنمية و البناء، مشيراً إلى أن البلد يعيش حالة من الفساد و سوء التسيير لا نظير لها، حيث استحکمت في كل مفاصل الدولة في غياب إجراءات الرقابة على المال العام و انعدام إستراتيجية وطنية لمكافحة الرشوة، في حين ظلت الحكومة عاجزة على مواجهة كل هذه المشاكل<sup>(2)</sup>.

5- تدهور الوضع الأمني في البلاد بحيث شهدت موريتانيا مواجهات مسلحة في شوارع نواكشط لأول مرة في تاريخ البلاد بين جماعات محسوبة على السلفية الجهادية، و وحدات من الأمن الوطني أدت إلى قتل وإصابة عدة أشخاص من بينهم أفراد من الشرطة.

هذه من بين الأسباب التي جعلت الديمقراطية الناشئة في موريتانيا تدخل حيز الشك لدى الكثير من الموريتانيين الذين كانوا يتفاخرون بهذه الديمقراطية، لكن الذي وقع في 06 أغسطس 2008 جعل الموريتانيين ينقسمون بين مؤيد و رافض لهذا الانقلاب، ولعل من المفارقات التي كشف عنها هذا الانقلاب هو تأييد قطاع كبير من حزب "عادل" أو حزب الرئيس لهذا الانقلاب، كما أيدته أحزاب المعارضة الرئيسية وفي مقدمتها حزب "تكنل القوى الديمقراطية" بزعامة أحمد ولد داده، هذا التأييد يعني عدة أمور لعل من أبرزها عدم تأييد هذه القوى لقواعد اللعبة الديمقراطية التي تجعل من التغيير السلمي عبر صناديق الانتخابات الطريق الوحيد للتداول على السلطة، كما أنه يعني إعطاء زخم كبير

(1)- هيثم مناع، "المؤسسة العسكرية والديمقراطية في موريتانيا"، لندن: القدس العربي ، 2008/8/11 .

(2)- عبد الوود ولد الشيخ، "الأزمة الدستورية والسياسية في موريتانيا"، روما: مركز إفريقيا للدراسات والبحوث السياسية، 2008/12/21، الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع يوم 2010/10/03

لقيادة الانقلاب على نحو قد يدفعهم إلى اتخاذ إجراءات تتنافى مع قواعد الديمقراطية من قبيل تعديل الدستور، فضلاً عن الاستئثار بجميع الصالحيات المخولة للسلطة التنفيذية، وقد نجح المجلس العسكري في استغلال هذا الدعم في عقد جلسة استثنائية للبرلمان رغم معارضة رئيسه مسعود ولد بلخير، بهدف انتخاب أعضاء محكمة العدل العليا التي ستحاكم الرئيس المخلوع، وتشكيل لجنة تحقيق بشأن المؤسسة الخيرية التي ترأسها زوجته، وبعد هذا التأييد للانقلاب من بعض المقربين للرئيس ولد الشيخ عبد الله، ذكر أحد المحللين نقطة مهمة حيث يرى أن هذه الأزمة الموريتانية كشفت في إطارها المحدود عن أزمة الأخلاق السياسية لدى النخبة العربية بشكل عام، وعن الأنانية السياسية الدفينية التي هي أكبر عائق أمام بناء شرعية سياسية في المجتمعات العربية<sup>(1)</sup>.

وفي المقابل نجد جبهة معارضة قوية للانقلاب تمثلت في جبهة الدفاع عن الديمقراطية، والتي تتشكل من بعض الأحزاب التي لها نشاط سياسي في البلاد مثل حزب التحالف الشعبي التقدمي الذي يقوده رئيس البرلمان مسعود ولد بلخير، والذي كان أحد المعارضين لولد الطايع ويمتلك قاعدة شعبية معتبرة خصوصاً في أوساط الطبقات الفقيرة، وحزب "اتحاد قوى التقدم" الذي يقوده يساريون عرروا في الأوساط السياسية المحلية بحنكتهم وقدرتهم الفائقة على التصرف أوقات الأزمات، إضافة إلى حزب التوacial الإسلامي الذي يمتلك هو الآخر قاعدة شعبية أغلبها من الشباب، فهو يملك قدرات تعبوية كبيرة تمكنه من إرباك خصومه، وتحالف هذه الأحزاب مع البقية من الحزب الحاكم "حزب عادل".

هذا الانقسام أدخل البلاد في أزمة سياسية كبيرة، ومستعصية الحل نظراً لتشتت كل طرف برؤيه، ويتبين التوتر بين الفريقين من خلال المواجهات المحدودة بين قوات النظام أو المجلس العسكري وأنصار المعارضة، عندما أراد أنصار المعارضة تنظيم مسيرات احتجاجية منددة بالانقلاب والمنادية بعودة الرئيس المخلوع ولد الشيخ عبد الله، لكن المجلس العسكري تعامل معها بالقوة، ولو لا تعقل بعض أنصار المعارضة الذين طالبوا

<sup>(1)</sup>- جيهان مصطفى، "أسرار الانقلاب العسكري في موريتانيا"، روما: مركز إفريقية للدراسات والبحوث السياسية، 2008/08/26 2011/02/13

أنصارهم بعدم الرد لدخلت البلاد في آتون حرب أهلية، هذه الظروف هيئه الأمر للجماعات المسلحة لتنفيذ بعض العمليات النوعية ضد الجيش<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للمواقف الدولية أجمعـت على إدانة الانقلاب، وطالبت عـدة دول وهـيـات باحـترام دولة القانون، وإـعادـة النـظام الدـستوري في موريـتـانيا، فـالـأـمـمـ المـتـحـدةـ وـعـلـىـ لـسـانـ أـمـينـهاـ العـامـ "ـبـأـنـ كـيـ مـوـنـ"ـ الـذـيـ أـعـرـبـ عنـ أـسـفـهـ العـمـيقـ لـإـطـاحـةـ بـحـكـومـةـ الرـئـيـسـ سـيـديـ ولـدـ الشـيـخـ عـبـدـ اللهـ، وـدـعـاـ إـلـىـ اـحـتـرـامـ دـوـلـةـ القـانـونـ، وـإـعادـةـ النـظـامـ д~сториـيـ فـورـاـ فيـ هـذـاـ الـبـلـدـ، أـمـاـ الـوـلـاـيـاتـ м~т~н~т~а~ت~، فـقـدـ قـالـ المـتـحـدـثـ باـسـمـ خـارـجـيـتـهـ "ـعـوـانـزـ الـوـغـالـيـغـوـسـ"ـ فـيـ تـصـرـيـحـ صـحـفيـ "ـإـنـ وـاـشـنـطـنـ تـدـيـنـ بـأـقـوىـ الـعـبـارـاتـ انـقـلـابـ الـعـسـكـرـيـ ضـدـ الـحـكـومـةـ الـمـنـتـخـبـةـ دـيمـقـراـطـيـاـ"ـ، وـمـعـ تـعـنـتـ المـلـجـسـ الـعـسـكـرـيـ وـعـدـمـ تـرـاجـعـهـ عـلـىـ موـاقـفـهـ الـذـيـ اـعـتـبـرـوـهـ تـصـحـيـحاـ لـاـنـقـلـابـاـ، تـطـوـرـ الـمـوـقـفـ الـأـمـرـيـكـيـ بـحـيـثـ أـكـدـ السـفـيرـ الـأـمـرـيـكـيـ فـيـ نـوـاـكـشـطـ "ـمـارـكـ بـولـوـ"ـ أـنـ بـلـادـهـ نـفـذـ صـبـرـهـاـ، وـبـاتـ تـبـحـثـ فـيـ فـرـضـ عـقـوبـاتـ عـلـىـ مـنـ يـقـفـونـ عـائـقاـ أـمـامـ عـوـدـةـ مـوـرـيـتـانـياـ إـلـىـ الشـرـعـيـةـ، وـأـكـدـ أـنـ هـذـهـ عـقـوبـاتـ سـيـكـونـ ضـحـيـتـهـ الـمـوـاـطـنـ الـمـوـرـيـتـانـيـ الـذـيـ يـدـفـعـ ثـمـنـ مـغـامـرـةـ انـقـلـابـيـةـ لـمـ يـكـنـ طـرـفـ فـيـهـاـ<sup>(2)</sup>ـ، كـمـ أـجـرـىـ اـتـصـالـاـ مـعـ الرـئـيـسـ الـمـخـلـوـعـ ولـدـ الشـيـخـ عـبـدـ اللهـ وـطـمـانـهـ عـلـىـ دـعـمـ الـوـلـاـيـاتـ м~т~н~т~а~ت~ لـهـ بـهـدـفـ إـسـرـاعـ عـوـدـتـهـ إـلـىـ السـلـطـةـ وـعـوـدـةـ مـوـرـيـتـانـياـ إـلـىـ الـحـيـاةـ д~сториـةـ.

جاءـ هـذـاـ المـوـقـفـ الـأـمـرـيـكـيـ قـبـلـ يـوـمـيـنـ مـنـ شـرـوعـ وـفـدـ رـبـاعـيـ أـمـمـيـ إـفـرـيـقـيـ أـوـرـوـبـيـ عـرـبـيـ لـلـذـهـابـ إـلـىـ مـوـرـيـتـانـياـ لـبـعـثـ آـلـيـاتـ لـإـخـرـاجـ الـبـلـادـ مـنـ هـذـاـ المـأـزـقـ السـيـاسـيـ الـذـيـ آـلـتـ إـلـيـهـ، وـأـمـهـلـتـ هـذـهـ الـهـيـئـاتـ الـدـولـيـةـ وـالـإـقـلـيمـيـةـ مـهـلـةـ إـضـافـيـةـ لـأـعـضـاءـ الـمـلـجـسـ الـعـسـكـرـيـ الـمـوـرـيـتـانـيـ، لـإـنـهـاءـ الـوـضـعـ الـذـيـ دـخـلـتـ الـبـلـادـ قـبـلـ فـرـضـ عـقـوبـاتـ اـقـتصـاديـةـ<sup>(3)</sup>ـ، وـأـمـاـ فـرـنسـاـ الـطـرـفـ الـأـكـثـرـ تـأـثـيرـاـ، وـخـبـرـةـ بـالـشـأنـ الـمـوـرـيـتـانـيـ فـلـقـدـ دـانـتـ هـذـاـ انـقـلـابـ عـلـىـ لـسـانـ النـاطـقـ باـسـمـ خـارـجـيـتـهـ "ـرـوـمـانـ نـادـالـيـ"ـ حـيـثـ أـكـدـ حـرـصـ بـلـادـهـ عـلـىـ اـسـتـقـرارـ مـوـرـيـتـانـياـ، مـؤـكـداـ فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ رـفـضـ بـارـيسـ مـبـداـ الـاستـيـلاءـ عـلـىـ السـلـطـةـ بـالـقـوـةـ، لـكـنـ

<sup>(1)</sup> صـافـينـازـ مـحمدـ أـحـمدـ، المـرـجـعـ السـابـقـ، صـ34ـ.

<sup>(2)</sup> محمد عصام لعروسي، "الانقلابات العسكرية وأزمة الديمقراطية في موريتانيا"، القاهرة: مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، العدد 32، أكتوبر 2008، ص139.

<sup>(3)</sup> محمد مختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص68.

الكثير من المحليين يرون أن الموقف الفرنسي ظل غير واضح اتجاه هذا الانقلاب، بل ذهب البعض إلى حد القول أن لفرنسا يدا في هذا الانقلاب، وذلك لأنها لم تجد في الرئيس المخلوع ولد الشيخ عبد الله الرجل المناسب لتنفيذ مخططاتها في هذا البلد ورأة فيه تهدىء لمصالحها، أما الاتحاد الأوروبي فقد أدان المفوض الأوروبي لشؤون التنمية "لوسي ميشال" الانقلاب داعيا إلى احترام الديمقراطية، وهدد بتعليق المساعدات لهذا البلد، أما من ناحية الدول العربية فقد عبر الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" رفقة الزعيم الليبي "معمر القذافي" عن قلقهما حيال الانقلاب الذي نفذه الجيش الموريتاني وقررا إيفاد الأمين العام للاتحاد المغرب العربي التونسي "الحبيب بن يحيى" إلى موريتانيا للوقوف على التطورات هناك، وإعداد تقرير شامل وإجراء اتصالات مع مختلف الأطراف، أما بالنسبة للجزائر فقد أدانت الانقلاب، بحيث لم تعترف بقادته، وهذا ما يفسر عدم استقبال الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مبعوثين موريتانيين من قبل المجلس العسكري، بل اكتفى بتکليف وزيره للشئون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل" بقاء الموفد الموريتاني، وانتظرت الحكومة الجزائرية قرابة أسبوع كامل للإعلان عن موقفها الرسمي الرافض للحركة الانقلابية، حيث أكدت على إدانة عمليات تغيير السلطة بطرق مخالفة للقواعد الدستورية، كما شكلت خلية أزمة لتتبع مستجدات الأوضاع في موريتانيا، أما المغرب فقد ساند هذا الانقلاب، وذلك لأن قادة هذا الانقلاب هم من المقربين إلى المملكة المغربية، فقاده ولد عبد العزيز هو خريج الأكاديمية العسكرية المغربية، لذلك نسج هذا الرجل علاقات مميزة مع كبار القادة العسكريين المغاربة، وكذلك نائبه محمد ولد الشيخ الهادي فقد كان ملحاً عسكرياً بالسفارة الموريتانية بالرباط، أما الاتحاد الإفريقي فقد رفض هذا الانقلاب وطالب بعودة الشرعية لموريتانيا، كما طالب قادة الانقلاب بإطلاق سراح الرئيس المخلوع، كما دعا مجلس السلم والأمن الإفريقي للاجتماع لدراسة الموقف حيث أعلن أنه سيعقد عضوية موريتانيا حتى يتم تشكيل حكومة دستورية<sup>(1)</sup>، كما التقى المفوض الإفريقي "جان بيبينج" بالرئيس المخلوع في مقر إقامته الجبرية وأبلغه رفض الاتحاد الإفريقي لهذا

<sup>(1)</sup>- ذكرياء ولد أحمد سالم، "الأزمة الموريتانية، الحل المطلوب"، روما، مركز إفريقيا للدراسات والبحوث السياسية، 2009/09/05. الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموضع يوم 2010/09/11

الانقلاب، وأنه سيعمل على عودة الشرعية إلى موريتانيا، كما التقى "جان بيبينج" مع قائد الانقلاب الجنرال "محمد ولد عبد العزيز" حيث ناقش معه أفضل السبل للخروج من هذه الأزمة التي دخلت فيها البلاد، لذلك صرح بأن الاتحاد الإفريقي سيواصل المباحثات مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل يخدم موريتانيا ومصالحها، وذكر أن الإجراءات العقابية التي اتخذت بحق موريتانيا كتعليق عضويتها هي إجراءات تتم بشكل آلي في حال حدوث أي تغيير للسلطة عن طريق القوة في البلدان الإفريقية، أما مجلس الأمن فقد أدان الانقلاب وطالب بإطلاق سراح الرئيس المخلوع سيدي ولد الشيخ عبد الله، بحيث تبني المجلس صيغة غير ملزمة تقول «يدين المجلس إطاحة الجيش الموريتاني بالحكومة الموريتانية المنتخبة ديمقراطياً، ويطلب بالإفراج الفوري عن الرئيس السابق»<sup>(1)</sup>.

لقد شكل انقلاب 2008 صدمة للكثرين، لأن دلالاته كانت قاسية ومحبطة فبعد أن حققت موريتانيا خلال انتخابات 2007 حلم الديمقراطية، ونالت إعجاب العدو قبل الصديق جاء هذا الانقلاب، ليكون انقلاباً على روح التغيير وعلى جوهر الديمقراطية الناشئة.

---

<sup>(1)</sup>- محمد كريشان، "أزمة الحكم الجديد في موريتانيا"، لندن: جريدة القدس العربي، 03/09/2008، ص 07.

### المبحث الثالث

#### اتفاق داكار والعودة إلى الشرعية

لم يك يمر عام على أول تجربة ديمقراطية حقيقة في موريتانيا، حتى داهمتها الانقلابات العسكرية، حيث فوجى العالم في 06 أوت 2008 بأنباء الإطاحة بالرئيس "سيدي ولد الشيخ عبد الله"، مما ادخل البلد في أزمة سياسية و دستورية مستعصية، وطرحت العديد من المبادرات الداخلية و الخارجية لحلها .

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى هاته المبادرات، وسنركز على اتفاق داكار بين الفرقاء الموريتانيين، كما سنتطرق إلى الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2009 وما أسفرت عليه من نتائج على الساحة السياسية الموريتانية.

#### المطلب الأول: مبادرات التسوية اتفاق داكار

بعد انقلاب 2008 شهدت موريتانيا توترة شديدة مما جعل الساحة السياسية الداخلية تطرح العديد من الأفكار والمبادرات، لتقريب وجهات النظر بين المجلس العسكري والمعارضين للانقلاب وإيجاد حل توافقي داخلي، فقد تقدم البرلمانيون الداعمون للانقلاب بمبادرة أطلق عليها اسم «خريطة الطريق» للمرحلة الانتقالية، تتضمن إجراء انتخابات رئاسية في أسرع وقت ممكن، لكن تعتبر أن عودة ولد الشيخ عبد الله للحكم يمثل خطأ أحمر لا يجوز الاقتراب منه، لكن هذه المبادرة التي قدمها البرلمانيون لم تلق قبولاً من قبل رئيس مجلس النواب الموريتاني مسعود ولد بلخير الذي انتقدها لكونها تقوم على التسلیم بالأمر الواقع الذي هو خارج عن القانون، معتبراً أن هذه الخارطة قد تم إعدادها في الظلام وبإملاءات الجنرالات، كما أن هذه المبادرة لم تتحدث عن الرئيس المخلوع سواء من حيث إطلاق سراحه وعودته للحكم أو في مشاركته في الانتخابات ، وتمثلت المبادرة السياسية التي أطلقها رئيس مجلس النواب الموريتاني مسعود ولد بلخير بهدف الخروج من الأزمة الراهنة في قيام «لجنة الحكماء» بوضع «ميثاق الشرف» يقضي بعودة الرئيس المخلوع سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله إلى الحكم لفترة محدودة للإشراف على تنظيم انتخابات رئاسية لا يرشح فيها نفسه، ويشترك في وضع هذا الميثاق كل من ولد الشيخ عبد الله، ورئيس المجلس الأعلى للدولة الجنرال محمد ولد العزيز،

ورؤساء الغرفتين البرلمانيتين، ووزعيم المعارضة، ورؤساء بقية المؤسسات الدستورية، والمجموعات البرلمانية، وممثلون عن الاتحادين الإفريقي والأوروبي والولايات المتحدة والجامعة العربية، وتشكل حكومة توافقية تتظم من خلالها انتخابات رئاسية، كما يتم مناقشة مستقبل ومصير المجلس الأعلى للدولة، كما يقضي ميثاق الشرف المقترح بأن يتم في إطار مصالحة وطنية وفق صيغة «لا غالب ولا مغلوب»، ويتضمن عدم ملاحقة أو متابعة الطرف الذي أيد الانقلاب، وإيجاد أطراف قانونية ودستورية تضمن عدم دخول البلاد مستقبلاً في أزمات مشابهة<sup>(1)</sup>.

هذه المبادرة جاءت أكثر تفصيلاً من مبادرة الفريق البرلماني، حيث أنها استبقت التشاور في مستقبل البلاد من خلال مجلس الحكماء، هذا المجلس الذي يضم طرفي الأزمة بالإضافة إلى المجتمع المدني، وبما أن هذه المبادرة اقترحت عودة النظام الشرعي للحكم، هو ما جعلها مثار انتقاد من طرف أنصار الانقلاب لأنهم يعتبرون عودة الرئيس المخلوع خطأ أحمر لا ينبغي الاقتراب ، وعليه وصلت هذه المبادرة إلى طريق مسدود، كما ظهرت مبادرتان داخليتان، لكنهما لم تحظيا بالاهتمام الذي حظيت به المبادرتان السابقتان، فال الأولى هي مبادرة بعض الأحزاب الصغيرة غير الممثلة في البرلمان، وتنص على عودة الرئيس المخلوع لفترة قصيرة على أن يقدم استقالته، ويتولى رئيس مجلس الشيوخ السلطة، ليشرف على انتخابات الرئاسة خلال شهرين، ويلاحظ على هذه المبادرة أنها سعت لإرضاء الطرفين، كما حرصت على قصر الفترة الانتقالية، أما المبادرة الثانية فهي مبادرة قوى المجتمع المدني، وتقترح إطلاق سراح ولد الشيخ عبد الله، وفتح حوار لا يستثنى أحداً قبل تنظيم انتخابات رئاسية شفافة، يلاحظ على هذه المبادرة أنها تميل إلى المعارضة، حيث لم تتطرق إلى تتحي الرئيس، كما أنها لم توضح موقفها من المجلس العسكري، لكن كل هذه المبادرات لتسوية الأزمة الموريتانية باعثت بالفشل بسبب تمسك كل طرف بمطالبه، وعدم التنازل عليها، كما أن كل طرف تسانده أطراف قوية، فالمجلس العسكري يعتمد على تأييد البرلمان، فضلاً على الدعم القوي من طرف كلاً من فرنسا

<sup>(1)</sup>- أحمد السعيد تركي، "الأزمة السياسية في موريتانيا، هل تكفي المبادرات لحلها"، الاردن: مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، 13/10/2008.

والمغرب، والطرف المناوئ للانقلاب والذي يستند إلى أحزاب قوية ولها شعبيتها في موريتانيا، كما أنه يستند إلى المواقف الدولية الرافضة للانقلاب.

لذلك ظهرت مبادرات خارجية من أجل إيجاد حل للأزمة الموريتانية، حيث بُرِزَت مبادرة قطرية فرنسية، بعد إجراء مباحثات سرية مع الحاكم العسكري الجنرال محمد ولد عبد العزيز، والرئيس المخلوع سيد محمد ولد الشيخ عبد الله، للتقرير بينهما قبل اجتماع لجنة الاتصال الدولية المعنية بالملف الموريتاني في العشرين من فبراير 2009 بباريس، وتنصي هذه المبادرة في تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى رئاستها الأغلبية الموالية للجنرال محمد ولد عبد العزيز، وتوزع مقاعدها على أطراف الصراع، على أن تكون وزارة الداخلية المشرفة على الانتخابات من نصيب المعارضة إلى جانب رئاسة الجمعية الوطنية، كما تنصي المبادرة باستقالة متزامنة لكل من الرئيس المخلوع ولد الشيخ عبد الله والجنرال ولد عبد العزيز، قبل الوقت المحدد قانونياً لتقديم ملفات الترشح للانتخابات الرئاسية المنتظرة في السادس جوان المقبل، على أن يتولى رئيس مجلس الشيوخ الحالي "بامباري" تسيير أمور البلاد خلال فترة تنظيم الانتخابات الرئاسية، وتشمل الخطة أيضاً تشكيل لجنة وطنية مستقلة للإشراف على جميع مراحل الانتخابات بالتوافق بين الأطراف المتنافسة، كما أشارت بعض الصحف أن المبادرة ينشط فيها سياسيون موريتانيون وأغلبهم نواب برلمانيون مواليون للعسكر، كما أنها تحظى بتأييد دولي، لأنها تتضمن تشكيل حكومة ممنوعة من التعين والتحكم في المشهد السياسي، أو استخدام المال العام فيما يمكنه تغيير القناعات السياسية للمواطنين<sup>(1)</sup>.

ولقد أشار العديد من المحللين إلى أن الأطراف المتنازعة أبدت استعدادها المبدئي لقبول هذا الاتفاق، وأن الإعلان عنه سيتم في العاصمة القطرية الدوحة، وسيحضره ممثلون عن الحكام الجدد وجبهة الدفاع عن الديمقراطية، إضافة إلى موفد من الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، كما تعهدت قطر بموجب هذا الاتفاق

<sup>(1)</sup> -Democracy: Its Principles and Achievement . Publication prepared and edited by the Inter-Parliamentary union., Politics of Mauritania, Nov 2010.

بتمويل جميع مراحل الفترة الانقلالية في موريتانيا، لكن هذه المبادرة كتب لها الفشل بسبب انعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة وكذلك بسبب غياب ضمانات بتنفيذ هذه المبادرة. ونلاحظ على هذه المبادرة عدة أمور ذكر منها:<sup>(1)</sup>

- هذه المبادرة راعت إلى حد كبير إحداث نوع من التوازن بين الجانبين، فمع تأكيدها على عودة الرئيس للسلطة وتقديم استقالته بعد ذلك، تحدثت أيضاً على تأمين العسكريين من الملاحقة من ناحية، وهيمتهم على المؤسسة العسكرية خلال الفترة الانقلالية من جانب ثان.
- لم تطرق هذه المبادرة إلى إمكانية مشاركة أعضاء المجلس العسكري في الانتخابات القادمة ونفس الأمر بالنسبة للرئيس المخلوع.
- قصر الفترة الانقلالية التي اقترحها "ثلاثة أشهر".
- عدم تحديد المدة التي سيقدم فيها الرئيس استقالته بعد إطلاق سراحه، هل ستكون بعد إطلاقه مباشرة، أم بعد نهاية المرحلة الانقلالية؟.

وتزامناً مع هذه المبادرة برزت مبادرة أخرى يشرف عليها الزعيم الليبي معمر القذافي بصفته رئيساً للاتحاد الإفريقي، حيث دعا الأطراف المتنازعة إلى الحوار وحذرهم من التدخل الأجنبي بما أسماه محاولة بعض الدوائر الأجنبية تدويل الأزمة الموريتانية، وأكد أن إفريقيا قادرة على حل مشاكلها بمفردها ردًا على كل من فرنسا وأمريكا اللتان دخلتا على خط الأزمة، وبالفعل فقد أبدى الطرفان استعدادهما للتحاور وبدأ العقيد معمر القذافي زيارة إلى موريتانيا، وخص فيها باستقبال كبير خصوصاً أنه أول رئيس عربي وإفريقي يزور موريتانيا بعد الانقلاب، وأكد رافع المدني الموفد الخاص للقذافي إلى موريتانيا أن فحوى هذه المبادرة تنص على الاستقالة المترافقنة لكل من الجنرال ولد عبد العزيز والرئيس المعزول ولد الشيخ عبد الله، كما أن العقيد القذافي سيسعى لحمل الفرقاء على توقيع بيان حسن نوايا للدخول بعده في مفاوضات ثنائية بين الطرفين، وتعيين لجان للحوار بينهما كما تشمل صيغة المبادرة، تشكيل لجنة مستقلة للانتخابات ذات صلاحيات

<sup>(1)</sup>- بدر حسن شافعي، "موريتانيا.. قراءة في مبادرة التسوية"، القاهرة: ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام، العدد 127، نوفمبر 2009، ص 131.

واسعة للإشراف على انتخابات رئاسية مسبقة، وتنص المبادرة على حق المشاركة لكافة الراغبين في خوض غمار الانتخابات الرئاسية بمن فيهم الجنرال ولد العزيز<sup>(1)</sup> والرئيس المعزول ولد الشيخ عبد الله، لكن الخطاب الذي ألقاه العقيد معمر القذافي في قصر المؤتمرات، كان له نتائج سلبية، حيث أعلن غلق ملف العقوبات بعد أن تأكد من أن السلطات العسكرية مصممة على إجراء انتخابات رئاسية، كما اتهمت المعارضة الرعيم الليبي بأنه مارس عليها ضغوطات كبيرة من أجل القبول بالأمر الواقع، وتقاسم السلطة مع الانقلابيين، في المقابل رحبة غالبية المعارضة الداعمة للانقلاب باقتراحات الرعيم الليبي ووصفت خطابه بالبناء، واستهجنت انسحاب أقطاب المعارضة من قصر المؤتمرات أثناء إلقاء القذافي خطابه.

بعد ذلك دخل الرئيس السنغالي "عبد الله واد" ووزير خارجيته خط الوساطة بين الطرفين، لكن هذه الزيارات والجلسات المطولة التي انعقدت في فندق أطفيلة لم تحرز أي تقدم بسبب تعقد النقاط المطروحة وتشعبها، بعدها تقرر نقل المفاوضات إلى داكار.

وذلك لما للسنغال من خبرة تاريخية في الشأن السياسي الموريتاني، باعتبار الروابط الإنسانية، والجغرافية، والتاريخية في إطار إفريقيا الغربية الفرنسية خاصة إذا ما استرجعنا تاريخ الكثير من القرارات المصيرية التي تخص موريتانيا، والتي كانت تتخذ في حقبة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي في داكار "أوسانت لويس".

جرى الحديث في مفاوضات داكار عن ضغوط دولية كبيرة لحمل الفرقاء على القبول بحل طوعي توافقى ينهي أزمة طالت أكثر مما ينبغي، أو يكون بداية ل نهايتها، والجدير بالذكر أن الوسطاء والدبلوماسيين الدوليين بذلوا جهوداً مضنية احتاجت إلى أيام طويلة من الأخذ والرد، لحصر نقاط الاختلاف والبحث عن نقاط تقارب، أو القاء من أجل اتخاذ توازنات دقيقة بين الأطراف، والاتفاق على قواعد لممارسة السلطة على قاعدة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية لكل الأطراف المشاركة في العملية السياسية، وتقديم

<sup>(1)</sup>- محمد حيدرة: "مناهضو الانقلاب يرفضون وساطة القذافي وينهونه بنمرير أجندته العسكرية"، لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد 11063، 13 مارس 2009، ص 16.

تنازلات متبادلة وحقيقة تجسد التكلفة أو الثمن الحقيقي الذي يمكن لكل قطب من الأقطاب الثلاثة التضحيّة به في سبيل تحقيق أهدافه الإستراتيجية<sup>(1)</sup>.

لذلك حاولوا في مفاوضاتهم تقديم أفكار للحصول على ردود فعل الأطراف، ومعرفة النقاط الأسهل التي يمكن عبرها تذليل الصعوبات الكبيرة، ولذلك انتهوا إلى أن المسائل الحساسة التي تمس كلا من الرئيسين ولد الشيخ عبد الله، والجنرال ولد العزيز مباشرة، وهم وحدهما المخولان للبث فيها، مثل موضوع استقالة الرئيس المخلوع والإجراءات الشكلية والبروتوكولية لذلك إن وجدت، وكذا احتمال حضور الرئيس أمام الصحافة الدولية لتوقيع الاتفاق، أو مراسم أخرى من عدمه، ويعتقد الكثيرون بأنه تم التوصل إلى تفاهمات وضمانات، ومحاور أخرى لاتفاق غير مكتوب أو غير معلن، لكي يضمن الوسطاء نجاح مهمتهم.

وعلى العموم، نجحت جهود الوسطاء الدوليين في إدارة الأزمة الموريتانية في تقديم أول مسودة اقتراح لاتفاق مكتوب بين الأقطاب الثلاثة الكبرى في 29 مايو 2009، تم تعديلها لاحقاً في مسودة أخرى هي التي تم توقيعها في نواكشوط يوم الخميس في 4 يونيو 2009 وتضمن اتفاق داكار في صيغتها النهائية بنوداً تتلخص في ما يلي:<sup>(2)</sup>

- توقيع الرئيس سيد محمد ولد الشيخ عبد الله لمرسوم تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية لبدء أعمالها دون المس بالأعمال الحكومية السابقة لذلك التاريخ.
- إعلان وتحديد إجراءات قراره الطوعي بخصوص ولايته في رئاسة الجمهورية وفي الاستقالة.

- بدء سريان مفعول هذا القرار في ما يتعلق بالإلابة في منصب رئيس الجمهورية من طرف رئيس مجلس الشيوخ، تطبيقاً للمادة 40 من دستور 1991: «في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية أو وجود مانع اعتبره المجلس الدستوري نهائياً، يتولى رئيس مجلس الشيوخ نيابة رئيس الجمهورية لتسخير الشؤون الجارية، ويقوم الوزير الأول

<sup>(1)</sup> - شيخنا محمد لفقيه، "موريتانيا واتفاق داكار التوافقي"، بيروت: المستقبل العربي، العدد 365، أبريل 2009، ص 158.

<sup>(2)</sup> - محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي: مرجع سابق، ص 63.  
- 97 -

وأعضاء الحكومة وهم في حالة استقالة بتسبيب الشؤون الجارية، وليس للرئيس بالنيابة أن ينهي وظائفهم، ولا أن يستشير الشعب عن طريق الاستفتاء، كما لا يحق له حل الجمعية الوطنية » .

- يجرى انتخاب رئيس الجمهورية الجديدة خلال 03 أشهر، ابتداء من إقرار شغور المنصب، أو المانع النهائي ما لم تحل دون ذلك قوة قاهرة أثبتتها المجلس الدستوري.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية يوم 06 جوان 2009 كآخر أجل، وتوزيع مناصب الحكومة بالنصف بين قطب الموالين للانقلاب من جهة، وكل من القطبين الآخرين الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية، وتكتلقوى الديمقراطية من جهة ثانية، وتعيين الوزير الأول من قطب الموالاة بعد التشاور مع القطبين الآخرين، ويخصص معد وزارة الداخلية ووزارة المالية والاتصال لشخصيات من الجبهة الوطنية والتكتل.

- تضمن الحكومة الانقلالية للوحدة الوطنية استمرارية وتسخير شؤون البلاد وتنفيذ الاتفاق، وبصفة خاصة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنظيم وحسن سير الانتخابات الرئاسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أعمال وقرارات الحكومة الانقلالية يجب أن تتسمج مع متطلبات السير الطبيعي للمؤسسات واستقرار الإدارات العمومية، واستمرارية العلاقات الدولية للبلاد، وقيام المؤسسات وهيئات الدفاع والأمن بمهامها في إطار الدستور وقوانين الجمهورية.

- تحدد الحكومة الانقلالية للوحدة الوطنية تاريخ وآجال كافة العمليات المتعلقة بالانتخابات ومراجعة القوائم الانتخابية والمصادقة على ملفات الترشح، كما تقرر تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى يوم 18 جويلية 2009.

- تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة فور تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانقلالية، وتشكل هذه اللجنة من 15 عضوا لكل قطب أربع أعضاء، ويكون الرئيس ونائبه وعضو آخر ممثل للمجتمع المدني، يختارون بموافقة جميع الأطراف.

- كما أنه يجب على الحكومة الانتقالية أن تتعهد بالتزام الحياد التام، وبناء الثقة على الساحة السياسية<sup>(1)</sup>.

- التزام الموظفين المدنيين والعسكريين وكافة وكلاء الدولة الحياد، والامتناع عن كل عمل يمكن أن يشوب نزاهة العملية الانتخابية، كما أنه ستتم متابعة ومراقبة هذه الالتزامات في إطار الإجراءات الداخلية، وآليات الدعم التي ستضعها المجموعة الدولية لتعزيز شفافية ومصداقية الانتخابات.

- موصلة الحوار الوطني الشامل حول النقاط المتبقية التي تعذر المصالحة الوطنية والديمقراطية ما بعد الانتخابات الرئاسية بين كافة القوى السياسية الموريتانية، لتعزيز الممارسة والمشاركة السياسية، والحد من التغييرات الحكومية التي تنتهك الدستور، والعمل على إصلاح المؤسسات الأمنية الوطنية.

- تطوير الحكم الرشيد، وتعزيز دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات تدعم حسن سير وتوزن مؤسسات الدولة.

- الحرص على إيجاد توافقات سياسية من شأنها تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة والاستقرار.

- حث كل الأقطاب على احترام البنود والأجال المتضمنة في الاتفاق.

- دعوة مجموعة الاتصال الدولية للمتابعة المنتظمة ميدانياً، وإن أقتضى الأمر التدخل لتسهيل كافة العرائيل والصعوبات المحتملة لتطبيق هذا الاتفاق.

بعد التوقيع على هذا الاتفاق استبشر الموريتانيون والمتبعون للشأن السياسي في البلاد خيراً، وتبادلوا التهاني بتوقيع هذا الاتفاق مقابلين بمصالحة وطنية شاملة بعد عشرة أشهر من انقلاب 06 أوت 2008، حيث دخلت البلاد في أزمة سياسية خانقة، وتضمنت روح الاتفاق طيّا لصفحة الماضي، بحيث يشكل هذا الاتفاق مرجعية لتنقية المناخ السياسي المترور<sup>(2)</sup>، إذا ما أحسن تطبيقه وسهّرت عليه آليات قادرة على ذلك، بعد اتفاق الأطراف على امتناع كل طرف من استخدام قوته لإيذاء الآخر، وذلك بعد أن أصبحت النفوس أكثر

<sup>(1)</sup> -شيخنا محمد لفقيه، مرجع سابق، ص160.

<sup>(2)</sup> - محمد السالك ولد إبراهيم: "التنمية وأفاق الاستقرار في موريتانيا"، الرباط: المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، الفصل الخامس، 17 مارس 2009، ص57.

هدوءا، واستعدادا لإعادة ترميم الثقة، وأصبح يعلق عليه الموريتانيون آمالا كبيرة لتحقيق مصالحة نهائية.

### **المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية 2009 ونتائجها.**

بعد توقيع اتفاق داكار بين الفرقاء السياسيين الموريتانيين والذي جاء بعد أن دخلت البلاد في أزمة سياسية ودستورية عقب انقلاب 6 أوت 2008، هذه الأزمة التي عجزت القوى الداخلية للتوصل إلى حلها بسبب النخبة السياسية الموريتانية الشرهة للاستحواذ على السلطة، ونتيجة لذلك كان لابد من تدخل خارجي ساهمت فيه قوى إقليمية ودولية من أجل احتواء الأزمة، وإجبار الفرقاء السياسيين للقبول بحل توافق يعيد البلاد إلى مسارها الديمقراطي الصحيح، من هنا جاء اتفاق داكار حيث تشكلت حكومة وحدة وطنية انتقالية تتناصفها الأغلبية الداعمة للانقلاب والمعارضين وبقودها مولاي ولد محمد الأغوف، وهو موالي للجنرال محمد ولد العزيز، فضلا على تغيير أسم المجلس العسكري من المجلس الأعلى للدولة إلى المجلس الأعلى للدفاع الوطني، وأصبح تابعا من الناحية القانونية للحكومة دون المساس بتشكيلته، كما أعيد تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد هذا كله بدأت إرهادات الحملة الانتخابية للتحضير لاستحقاق الرئاسي القادم فقد سارعت المعارضة إلى الإعلان عن عزمها النزول إلى السلطة، لكنهم فشلوا في الاتفاق على مرشح واحد ، فنزلوا إلى ساحة المواجهة بثلاثة مرشحين<sup>(1)</sup> هم زعيم المعارضة الديمقراطية أحمد ولد داده، ورئيس البرلمان مسعود ولد بلخير ، ورئيس حزب "تواصل" الإسلامي محمد جميل ولد منصور ، كما ظهر مرشح آخر خارج المعارضة لكنه من خصوم الجنرال هو العقيد محمد ولد محمد فال قائد المجلس العسكري بعد انقلاب أوت 2005 ، إضافة إلى السفير الموريتاني السابق في الكويت حمادي ولد أميمو ، والرائد السابق في الجيش الموريتاني صالح ولد حننا ورئيس الوزراء الأسبق أسغيرة ولد مبارك ، ونائب رئيس البرلمان حامدو بابا والقيادي القومي الزنجي صار إبراهيم مختار ، إذن

<sup>(1)</sup>- منصور الجمري، "انتخابات رئاسية السبت بعدم عام على الانقلاب العسكري في موريتانيا"، البحرين: صحيفة الوسط، العدد 2506، الجمعة 17 جوان 2009، ص12.

عشرة مرشحين استطاعوا أن يقدموا ملفات ترشحهم للانتخابات واستكملوا الشروط المطلوبة لدخول المنافسة.

رغم صعوبة شروط الترشح نسبيا، حيث يلزم لكل مرشح أن يقدم كفالة مالية قدرها عشرون ألف دولار أمريكي، إضافة إلى تزكية 100 مستشار منتخب من البلديات المحلية وخمسة عمد محليين.

للذكرى بالنسبة للرئيس المخلوع ولد الشيخ عبد الله قدم استقالته من منصبه، ولم يترشح لهذه الانتخابات، كما أن الجنرال ولد العزيز قدم استقالته من منصبه ليخوض غمار الانتخابات الرئاسية، وأعلن ترشحه من أجل بناء دولة جديدة تقوم على العدالة والمساواة والحرية.

ولقد قدم عدد من المحللين السياسيين قراءة في حظوظ المرشحين العشرة، وصنفوا الجنرال ولد العزيز بأنه أبرز المرشحين للفوز بهذه الانتخابات، وارجعوا ذلك إلى تعدد نقاط قوته، منها أن الرجل خاض حملة انتخابية سابقة لوانها دامت زهاء عشرة أشهر، كما استفاد من تجربة الانتخابات الرئاسية السابقة 2007، حيث لعب الرجل دوراً مركزياً في إسقاط نظام ولد الطابع سنة 2005، كما كان له الفضل في نجاح ولد الشيخ عبد الله برئاسيات 2007، هذه التجربة جعلته يملك رؤية عامة حول الخريطة الانتخابية والشبكات القبلية، واللوبيات المتنفذة في الإدارة ومواطن القوة والضعف عند كل من الجناح الحاكم والمعارض في البلاد، كما أن الرجل وعد الموريتانيين بفتح ملفات الفساد التي فضل سابقوه إغلاقها، ومن المواقف الجريئة التي حسبت له هو قطع العلاقات مع إسرائيل، وإغلاق سفارتها في نواكشط، هذه الخطوة استجلبت له جمهوراً متھماً خاصة وأن بعض من كبار الساسة الموريتانيين كان يصف هذه العلاقة بالإستراتيجية والتي لا يجب أن تمس<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> - أحمد ولد هارون ولد الشيخ، "الانتخابات الموريتانية...قراءة أولى"، روما، مركز افريقيا للدراسات والبحوث السياسية، السبت 01 أوت 2009، الرابط الإلكتروني:

<http://www.frqiyah.com/cms/content/blogcatgaty>

وصف العديد من المراقبين هذه الخطوات بالجريئة نظرا لحساسيتها فإذاً على فتح ملفات الفساد سيصطدم بقوة من يعرفون في موريتانيا برموز الفساد وهم عبارة عن أساطين الطبقة السياسية المتحكمة في مفاصل الدولة منذ عقود، وإنما على قطع العلاقات مع إسرائيل بتلك الطريقة، قد تدفع هذه الأخيرة ومن ورائها اللوبي اليهودي عبر العالم إلى استخدام نفوذها دولياً لمنع ولد العزيز من الوصول إلى كرسي الحكم، وخصوصاً وأن من بين منافسيه من رحب بتلك العلاقة.

أما المرشح الثاني الأوفر حظا فهو زعيم المعارضة أحمد ولد داده، حيث يتمتع هذا الرجل برصيد نضالي غني وطويل، حيث ظهر في 1992 كمعارض قوي وعنيف للرئيس السابق ولد الطابع، كما شكل دائماً البديل الجاهز كلما حدث فراغ في السلطة، وقد أوشك على الوصول إلى سدة الحكم في انتخابات 2007 لو لا تدخل المجلس العسكري لصالح منافسه ولد الشيخ عبد الله، كما أن هناك عاملاً قد يكون له نصيب في جذب الكثير من الموريتانيين له وهو انه شقيق أول رئيس للبلاد المختار ولد داده المعروف بأب الأمة والمؤسس.

حيث وقع ولد داده اتفاقاً مع مرشح الجبهة المناوئة للانقلاب مسعود ولد بلخير يقضي بدعم من يسقط منها في الجولة الأولى للآخر في حال تجاوزه إلى الجولة الثانية، وهو ما يراه المراقبون بأنه صك ضمان حصل عليه ولد داده، ليزيد من حظوظه في الفوز بهذه الانتخابات.

أما المرشح مسعود ولد بلخير فهو رئيس الجمعية الوطنية، ويرى المراقبون بأنه مرشح المفارقات، باعتبار أن نقاط قوته هي نفسها نقاط ضعفه، فالرجل ينتمي لشريحة الحراطين (العييد السابقون)، وتلك نقطة قوة له في أوساط الديمقراطيين والتحرريين لكنها تشكل عقبة أمامه لاختراق نسيج المجتمع التقليدي العشائري الذي ما تزال الطبقة متحكمة فيه، ونتيجة لدعمه للرئيس ولد الشيخ في انتخابات 2007 مكنه هذا الدعم من الوصول إلى منصب رئيس البرلمان، ويجمع المراقبون أن موقفه كرئيس للبرلمان الرافض للانقلاب، كان عاملاً حاسماً في عدم قدرة قادة الانقلاب على استيعاب المواقف الداخلية والدولية

الرافضة للانقلاب، لذلك لم يجد قادة المعارضة بدا من الاعتراف لولد بلخير بالجميل، فقرروا ترشيحه للانتخابات الرئاسية.

أما المرشح الرابع البارز هو اغل ولد محمد فال وهو رئيس المجلس العسكري السابق الذي أطاح نظام ولد الطايع، فهو يملك أوراقا قوية ترفع من حظوظه في هذه المنافسة، منها ثروته المالية التي توصف بالضخمة، وعلاقات واسعة في المجتمع خاصة مع رجال الأعمال<sup>(1)</sup>.

أما مرشح الإسلاميين هو زعيم الإسلامي محمد جميل ولد منصور، ويأتي ترشيحه كسابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ موريتانيا، فلأول مرة يقدم الإسلاميون مرشحا لهم في الانتخابات الرئاسية، ويرى المراقبون أن هذه الخطوة جاءت لانتهاز الفرصة الدعائية التي توفرها الحملة الانتخابية للترويج بخطابهم الفكري و برنامجه السياسي، كما أنهما رفضوا أن يبقوا مجرد رقم في حساب مرشح سياسي من خارجهم.

وانطلقت الحملة الانتخابية رسميا في 02 جويلية 2009 ،والتي ستذوم أسبوعين في أجواء احتفالية شارك فيها الآلاف من أنصار المرشحين، حيث رفع ولد عبد العزيز شعار إنهاء الفوضى ومحاربة الفساد، أما الطرف الثاني فرفع شعار مقاومة الانقلابيين، وجاء يوم الحسم بالنسبة لتكريس عودة الديمقراطية إلى موريتانيا حيث سيصوت في هذه الانتخابات حوالي 1.2 مليون ناخب، في أكثر من 2500 مركز، كما يشارك في هذه الانتخابات ولأول مرة المغتربون في 26 دولة<sup>(\*)</sup>.

كما سيرافق هذه الانتخابات 250 مراقبا من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

وجاءت نتائج الانتخابات الرئاسية 2009 على النحو الآتي وفق ما أعلن عنه وزير الداخلية الموريتاني "محمد ولد الرزازيم" من فوز مرشح الرئاسيات محمد ولد عبد العزيز في الدور الأول بالانتخابات الرئاسية حيث حصل على أزيد من 400 ألف صوت أي

<sup>(1)</sup>- محمد محمود أبو المعالي، "الانتخابات الرئاسية في موريتانيا.. قراءة في حظوظ المرشحين"، نواكشط، صحيفة البيان، 02 جوان 2009، ص 04.

<sup>(\*)</sup>-تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان حول موريتانيا ورئاسيات 2009.

نسبة 52.58% من الأصوات المعتبر عنها، تلاه مسعود ولد بلخير بنسبة 16.29% يليه أحمد ولد داده بنسبة 13.66%， بينما جاء مرشح الإسلاميين محمد جميل ولد منصور في المركز الرابع بنسبة 4.76%<sup>(1)</sup>.

بعد هذه النتائج ساد المعارضة شعورا بالإحباط، وأعلن ثلاثة من كبار المرشحين هم مسعود ولد بلخير، وأحمد داده، واعل بن محمد فال رفضهم النتائج واعتبروها مزورة وشابت العملية خروقات وصفوها بالفنية ، وتقديموا بطعون لدى المجلس الدستوري وهو أعلى هيئة قضائية موريتانية، وبعد انتظار لم يطل أعلن المجلس الدستوري رفض هذه الطعون، واعتبرها مجرد أفكار عامة لا ترقى إلى مستوى الأدلة، وأكد فوز محمد ولد عبد العزيز وهذا ما أقره المرشحون الآخرون بقبولهم نتائج الانتخابات<sup>(2)</sup>.

و توالت التهاني للرئيس ولد عبد العزيز من عدة دول عربية وإفريقية مهتمة بالشأن الموريتاني كليبيا والجزائر والمغرب والسنغال ومالي، فضلا عن الموقف الأوروبي مثلا في التزكية الفرنسية والاسبانية، والولايات المتحدة والأمم المتحدة.

ويرى العديد من المراقبين أن الجنرال ولد عبد العزيز يواجه عدة الصعوبات الداخلية والخارجية، أما داخليا فعليه إعادة الاستقرار السياسي للدولة، ومواجهة المعارضة القوية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية لأنه وصف رئيس القراء، ومحاربة الفساد الذي انتشر في هذا البلد، أما خارجيا فعليه إعادة دور البلاد إقليميا من محاربة الإرهاب والهجرة السرية.. الخ<sup>(3)</sup>.

وبهذا يكون قد تحول هذا الجنرال من قائد لانقلاب إلى رئيس منتخب شرعيا، ولم يعد لأية قوة خارجية أو إقليمية أن تتعارض على وجوده لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو: هل انتهت الأزمة السياسية في موريتانيا، أم ستبقى مخلفاتها لفترة طويلة؟

<sup>(2)</sup>- حماد الله ولد السالم، "الانتخابات الموريتانية. النتائج والتداعيات"، روما: مركز إفريقيا للدراسات والبحوث السياسية، 05 سبتمبر 2009، الرابط الإلكتروني:

<http://www.frqiyah.com/cms/content/blogcatgary>

<sup>(3)</sup>- محمد مختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص 65.

- المختار السالم، "ملامح نظام قوي في موريتانيا"، الإمارات: جريدة الخليج، الخميس 30 جوان 2009، ص 15.

لو تتبعنا مسار نظام ولد عبد العزيز بعد هذه الانتخابات، ستتضح لنا أن الأزمة السياسية في موريتانيا ليس من السهل حلها، لأن لعبة المد والجزر باقية بين النظام والمعارضة، وسمى عام 2009 بعام التحديات من الناحيتين السياسية والأمنية.

أما بالنسبة للرئيس ولد عبد العزيز، فقد شن حرباً على الفساد، فاعتقل العديد من المسؤولين السابقين، وجرد العشرات من مناصبهم بتهم تتعلق بالاستحواذ على المال العام لكن المعارضة وصفت هذه العملية بأنها انتقامية، وتهدف إلى تصفيه الحسابات مع الخصوم السياسيين، كما أنه فتح ملف رجال الأعمال، حيث اعتقل ثلاثة من أبرز رجال الأعمال الموريتانيين، وهم من أقارب الرئيس الأسبق معاوية ولد الطابع بتهم الاستيلاء على مليون دولار أمريكي ووصفت المعارضة هذا العمل بأنه عملية تصفيه حسابات، لأنهم عارضوا ولد عبد العزيز خلال الانتخابات الرئاسية الماضية، وتظاهر في نواكشط عشرات من مؤيديهم، متهمين ولد عبد العزيز باستهدافهم لأسباب سياسية وجهوية، والتغاضي عن بعض رجال الأعمال المقربين منه<sup>(1)</sup>.

أما اقتصادياً عاشت موريتانيا أوضاعاً صعبة بفعل الحصار الذي فرض عليها بسبب انقلاب السادس من أوت 2008، وإن كانت بدأت تستعيد علاقاتها مع الممولين شيئاً فشيئاً بعد الانتخابات الرئاسية حيث قرر الاتحاد الأوروبي استئناف علاقته مع موريتانيا وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في حين أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما إعادة موريتانيا إلى قائمة الدول الإفريقية المستفيدة من نظام الشراكة التجارية المميزة مع الولايات المتحدة، ورغم ذلك اتهم المعارض ولد داده الرئيس ولد عبد العزيز بأنه لم ينفذ أي مشروع اقتصادي ذي شأن، إلا ما كان من تمويلات سابقة مثلما حصلت عليه شركة أسنيم من المجموعة الأوروبية فهذا المشروع كان جاهزاً منذ عام 2008، وتعرقـل تسلـيمـه بـسبـبـ الانـقلـابـ أماـ الـحـالـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ؛ـ فـيـقـولـ ولـدـ دـادـهـ بـأنـهاـ تمـيـزـتـ بـتقـشـيـ الـبطـالـةـ

<sup>(1)</sup>- عبد اللطيف خناشـيـ،ـ "ـصـعـوبـاتـ وـآـفـاقـ نـفـعـيلـ اـتـحـادـ الـمـغـرـبـ الـعـرـبـيـ"ـ،ـ بـيـرـوـتـ:ـ الـمـجـلـةـ الـعـرـبـيـةـ لـلـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ،ـ مـرـكـزـ الـدـرـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ،ـ صـيفـ 2009ـ،ـ صـ120ـ.

في صفوف الشباب، وبغاء المواد الغذائية، وإهمال الزراعة، وظهور حالات مجاعة في البلاد<sup>(1)</sup>.

أما موقف الإسلاميين فقد وقفوا إلى جانب ولد عبد العزيز وساندوه واعترفوا بنتائج الانتخابات وبشرعيتها، وكانوا في مقدمة المهنيين للرئيس مما دفع المعارضة الموريتانية تتهم الطرفين بحبك مؤامرة مسبقة<sup>(2)</sup>.

تساءل لماذا هذا الموقف من قبل الإسلاميين؟ ذلك لأن قادة التيار الإسلامي وحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية ذو الخلفية الإخوانية، يرون أن مواقف الرجل من الهوية الجامعية للبلد، والدين الناظم للمجتمع، والأخذ على أيدي بعض المفسدين، وإعادة الاعتبار للدولة، وبعض مؤسساتها العسكرية والأمنية هو ما جعلهم يقفون إلى جانبه، لكن حسن العلاقة بين الطرفين لم تدم طويلا، ولعل أبرز شيء يدل على ذلك هو طرح قادة حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية لمبادرة تحت عنوان «اصلاح قبل فوات الأوان» حيث اعترف الحزب أن البلد تعيش مرحلة دقيقة وحساسة وسط إجراءات غير كافية من قبل الحكومة الحالية، بحيث ازدادت البطالة وارتفعت أسعار المواد الغذائية، وتسيير فردي للدولة من قبل الرئيس، مما عطل فرص التنمية وأضر بمصالح البلد كما طالب الحزب بإصلاحات دستورية عاجلة لعل أبرزها تحول البلد إلى نظام برلماني بدلا من نظام رئاسي ذو القابلية للاستبداد كما أقر الحزب بوجوب اتخاذ إجراءات جريئة ومؤثرة لإنقاذ البلد من وضعها الراهن، محلا النظام مسؤولة تعطل الحوار بفعل تجاهله الدائم لشركاء السياسة<sup>(3)</sup>.

ورأت المعارضة أن التيار الإسلامي باتخاذه هذه الخطوة قد عاد إلى الطريق الصحيح بعد أن ظل عنه لأشهر من دون مقابل سياسي، كما أنه انحاز لرأي بعض قواعده الرافضة للتحالف مع النظام الارتجالي كما وصفوه، واتهمت الرئيس ولد عبد العزيز بخوض

<sup>(1)</sup>- محمد ولد داده، "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية"، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 29، شتاء 2009، ص53.

<sup>(2)</sup>- محمد جميل بن منصور، الإسلاميون في الإصلاح السياسي...رؤيه من موريتانيا، ندوة حول الإسلاميون والإصلاح السياسي في الكويت، 2009/11/4.

<sup>(3)</sup>- محمد محمود ولد الصديق، الخريطة السياسية و مراكز القوى في موريتانيا، نواكشط: المركز الموريتاني للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2011، ص54.

حرب بالوكالة ضد الإرهاب، لذلك وجه الرئيس محمد ولد عبد العزيز انتقادات لاذعة للمعارضة رداً على هذه الاتهامات، وقال ولد عبد العزيز في خطاب أمام المشاركين في الندوة حول الإرهاب والتطرف افتتحت في نواكشط، وقاطعتها المعارضة: "إن البعض يسعى إلى تصوير المعارك التي خاضها الجيش الموريتاني ضد قواعد الإرهاب في مالي صوراً كما أنها كانت هزيمة للجيش الموريتاني"، حيث خاطب الرئيس ولد عبد العزيز المعارضة بلهجة حادة قائلًا: " بأن الذين أشعروا أننا دخلنا حرباً بالوكالة لتحقيق أهداف فرنسا الإستراتيجية، هم أناس مغرضون يتظاهرون أنهم سيحققون من وراء تلك الإشاعات بعض المكاسب السياسية". وأكد الرئيس ولد عبد العزيز بأن بلده ماضية في حربها ضد من أسمائهم بالمعتدين، وأنها قررت بالفعل نقل المعركة إلى قواعدهم مهما كانت التضحيات<sup>(1)</sup>.

ومن ناحية أخرى؛ فقد دعا الرئيس ولد عبد العزيز في الذكرى الخمسين "للاستقلال الموريتاني" المعارضة إلى الحوار، هذه الدعوة استقبلتها أحزاب المعارضة بترحيب وعبرت على استعدادها للدخول في الحوار الذي دعا إليه الرئيس، ولقد جاء في بيان لمنسقية المعارضة أصدرته عقب اجتماع لها: «قررت منسيقية المعارضة المجتمعية تقبلها الإيجابي للاستعداد للحوار الصريح المعلن عنه، والذي يجب أن يدور أولاً حول النقاط المتضمنة في الاتفاق الموقع سابقاً»<sup>(2)</sup>. في إشارة إلى اتفاق داكار، وهي نقطة الخلاف بين السلطة والمعارضة فالأخيرة تعتبر الاتفاق مرجمة لأي حوار مع السلطة، بينما عبر ولد عبد العزيز عن رفضه لذلك، فصرح لأحد الصحف أن الحوار مرغوب فيه، لكن اتفاق داكار نحن حصلنا على نتيجته، وهي تنظيم الانتخابات الرئاسية والتي شارك فيها جميع الأحزاب، لذلك أرفض الرجوع إلى الوراء، وأكد أن اتفاقية داكار ليست دستوراً ولا قرآنًا وبقي الخلاف حول هذه النقطة بين الطرفين لتبقى البلاد في حالة من الالاستقرار. لكن الرئيس ولد عبد العزيز وبمناسبة الذكرى الثانية لتنصيبه رئيساً للبلاد قال: " أنه قطع

<sup>(1)</sup>- بيان منسقية المعارضة في موريتانيا: 29/11/2010، شبكة منتديات الوطن الموريتانية، ص.03.

<sup>(2)</sup>- عبد الله بن مولود: "الرئيس الموريتاني مستعد لمحاورة المعارضة"، الجزائر نايمز، 28/11/2010.

أشواطاً كبيرة في إرساء دولة القانون، وتحقيق الشفافية، ومحاربة الفساد، ومكافحة الإرهاب حيث لا وجه للمقارنة بين الوضع الحالي و مع ما كان سابقاً".

كما قدم الحصيلة الاقتصادية، حيث نفى بشدة أن يكون هناك ركودا اقتصاديا، وقال: "أن الخزينة العامة تتوفّر اليوم على رصيد يزيد على 37 مليار أوقية أي ما يعادل 134 مليون دولار ، ووصل رصيد البلاد من العملة الصعبة 511 مليون دولار دون حسابات النفط"، كما تطرق الرئيس ولد العزيز إلى ما حققه في المجال الاجتماعي من توزيع الأراضي على الفقراء، وإقامة البنى التحتية وتشييد الطرق، كما أشار أنه في الوقت الحالي يقوم بإنجاز 110 مشروع يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ووقف تبذير المال العام، وقطع دابر الفساد والمحسوبيّة، وجاء هذا الخطاب كرد على المعارضة التي اتهمت الرئيس بالإخفاق في تسخير شؤون البلاد<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup>- محمود صالح الكوري، "المشهد السياسي الموريتاني.. مشاهد مستقبلية"، موريتانيا: صحيفة البيان، 26/05/2009، ص04.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

شهدت موريتانيا خلال الفترة ما بين (2005 - 2010) انقلابيين كان لهما انعكاسا كبيرا على الوضع الداخلي وعلى السياسة الخارجية التي امتازت بالكثير من الضبابية في الرؤية الإستراتيجية وغياب للمعلم والمحددات.

كما لا يخفى بعض المهتمين بالشأن الدبلوماسي في موريتانيا صعوبة استيعاب النهج الذي تتبعه نواكشط في تعاملها مع أهم القضايا التي تشغّل المنطقة، وصعوبة فك رموز موافقها بشأن العديد من الملفات التي توصف بأنها باللغة التعقيد.

إن موريتانيا هي عضو في إتحاد المغرب العربي، هذا الإتحاد الذي تعثر نتيجة لحساسية العلاقات بين دولة تجاه بعض القضايا، والتي بلغت في بعض الأحيان إلى درجة التوتر الشديد، وننساءل في خضم هذه الحساسيات بين دول المغرب العربي كيف استطاعت موريتانيا التعامل مع هذه القضايا المعقدة في ظل الأوضاع الداخلية غير المستقرة؟

لإيجاد إجابة لهذا التساؤل، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: مبحث نتطرق فيه إلى موافق دول المغرب العربي لتطورات الأوضاع السياسية في موريتانيا بين 2005-2010، أما المبحث الثاني فسننطرق فيه إلى موافق موريتانيا من قضايا المنطقة من بينها قضية الصحراء الغربية وقضيتي الأمان ومكافحة الإرهاب.

## **المبحث الأول**

### **العلاقات الموريتانية مع دول المغرب العربي في ظل أوضاعها السياسية الداخلية.**

سنتطرق في هذا المبحث إلى موقف دول المغرب العربي من الأحداث السياسية في موريتانيا منذ انقلاب 2005، واستيلاء الجيش على السلطة، إلى غاية وصول الرئيس ولد العزيز إلى الحكم.

لذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول سنتطرق فيه إلى موقف دول المغرب العربي من انقلاب 2005، وكيف تعاملت هذه الدول مع قادة الانقلاب خلال الفترة الانتقالية التي مرت بها موريتانيا حتى إجراء الانتخابات الرئاسية سنة 2007.

أما في المطلب الثاني: سنتطرق فيه إلى موقف دول المغرب العربي مع السلطة الشرعية المنتخبة في موريتانيا، وكيف تعاملت مع انقلاب 2008 على هذه السلطة، وهل سعت إلى إيجاد حلا للأزمة السياسية التي دخلت فيها موريتانيا؟ وكيف كان دورها في انتخابات 2009 التي أسفرت على فوز الرئيس محمد ولد العزيز؟

### **المطلب الأول : العلاقات الموريتانية مع دول المغرب العربي بعد انقلاب عام 2005.**

بعد انقلاب 03 أوت 2005 والذي أطاح بالرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع الذي كان في زيارة للمملكة العربية السعودية لتقديم التعازي بوفاة الملك فهد بن عبد العزيز، حدث هذا الانقلاب ليعيد البلاد إلى حكم العسكر، لكنه استقبل بترحيب شعبي كبير في موريتانيا عبر عن نفسه في شكل مسيرات شعبية في أنحاء عديدة من البلاد.

وبعكس الداخل فالموافق الدولية أدانت معظمها هذا الانقلاب ، ووصف بالوسيلة غير شرعية للوصول إلى السلطة، فدعت الأمم المتحدة عبر المتحدث باسم أمينها العام عن إدانة هذا الانقلاب ومحاولة الوصول إلى السلطة بوسائل غير دستورية، ودعت إلى تسوية الخلافات السياسية بطرق ديمقراطية سليمة، ونفس الشيء بالنسبة للموقف

الأمريكي ومفوضية الاتحاد الأوروبي، لكن فرنسا لم تندد صراحة بهذا الانقلاب مما فسر بصراع المصالح الأمريكي الفرنسي الذي يظهر على الساحة الإفريقية<sup>(\*)</sup>.

أما على الصعيد الإفريقي فقد أعلن الاتحاد الإفريقي فور وقوع الانقلاب تعليق عضوية موريتانيا في المنظمة التزاما بقرارات المنظمة الصادرة عن القمة الخامسة والثلاثين بالجزائر سنة 1999، والإعلان الذي تبنته الدول الإفريقية في قمتها السادسة والثلاثون بالتوغو سنة 2000، والذان يقضيان بعد الاعتراف بالنظام التي تصل إلى السلطة عبر وسائل غير دستورية، كما بادر الاتحاد بارسال وفد وزاري إلى موريتانيا لنقل وجهة نظره إلى السلطة الجديدة، لكن بعد هذه الزيارة خفت حدة الرفض، حيث أعلن رئيس الوفد وهو وزير الخارجية النيجيري بعد لقاءه رئيس المجلس العسكري الموريتاني ولد فال عن ارتياحه اللقاء، وأكد حرص المجلس العسكري على إتباع خطة لإجراء انتخابات ديمقراطية خلال أقل من عامين، وأرجع كذلك سبب ارتياحه إلى وجود إجماع موريتاني حول حتمية تغيير السلطة السابقة، كما أكد أنه بإمكان موريتانيا استئناف عضويتها في الاتحاد الإفريقي بعد إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية.

أما بالنسبة لموقف جامعة الدول العربية فقد كان موقفا مفعما بالسلبية، حيث صر豪 أمينها العام عمرو موسى آنذاك بأن الجامعة العربية تتعامل مع الدول، وليس مع الحكومات لكن هذا الموقف يشوبه الكثير من الغموض<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي والمعنية بهذه القضية بشكل خاص ،لأن موريتانيا عضو في هذا الاتحاد، وبذكر اتحاد المغرب العربي وموريتانيا، سندرج لنبيان كيف انضمت موريتانيا لهذا الاتحاد<sup>(2)</sup>.

<sup>(\*)</sup>- تقرير رئيس المفوضية الإفريقية عن تطورات الوضع في جمهورية موريتانيا الإسلامية، أديسا بابا، أبريل 2007 ، ص 02.

<sup>(1)</sup>- محمد كريشان، مرجع سابق.

<sup>(2)</sup>- المصطفى ولد سيد أحمد، "التعاون المغاربي في السياسة الخارجية الموريتانية (1989 - 2006)"، جامعة الجزائر: مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية، 2008/2009، ص 44.

كانت مرحلة الثمانينيات أهم مراحل تنامي المؤسسات، والتكلات الإقليمية التي ضمت العديد من الدول ذات التوجه ، أو المصير الواحد، وتجد هذه الدول أهم مسوغات تكتلها في المزايا الاقتصادية والتجارية إضافة إلى التاريخ واللغة، ومن بين أهم ميزات هذه التكتلات دورها الفعال في حل النزاعات التي تحدث بين الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية نظراً لعمق الروابط بين هذه الدول.

وتعود البدايات الأولى لإنشاء الاتحاد المغرب العربي سنة 1958 حين شكلت البلدان الثلاث الجزائر، والمغرب، وتونس اللجنة الاستشارية للمغرب العربي لدعم روابط التعاون الاقتصادي، ثم تعزز ذلك لاحقاً بخطوات تكاملية ، وبيان الوحدة بين تونس ولبيبا سنة 1974، ومعاهدة الإتحاد والوفاق بين تونس والجزائر وموريتانيا سنة 1984، وبعدها تم الإعلان على معاهدة الإتحاد العربي الإفريقي بين ليبيبا والمغرب، وأخيراً الإعلان عن الرغبة المشتركة بين دول المنطقة الخمس في تأسيس إطار سياسي، واقتصادي للمغرب العربي الكبير في قمة الرؤساء التي احتضنتها الجزائر في جوان 1988، ليتم التوقيع رسمياً على معاهدة التأسيس في 17 فبراير 1989 بمراكش المغربية، وقد عززت إجراء التقارب السياسي بين دول المغرب العربي مؤشرات واعدة لمستقبل التكتل الجديد بالنظر إلى المزايا الاقتصادية التي ترخر بها المنطقة، فهي تنعم بثروات اعتبرها الدارسون مركبات أساسية لمختلف الصناعات فهي تملك 5% من الاحتياط العالمي للنفط وقرابة 54% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي.

لقد مثل هذا التكتل أهمية اقتصادية وسياسية بالنسبة لموريتانيا التي كانت تعاني من صعوبات اقتصادية منذ منتصف الثمانينيات، إضافة إلى التوجه الموريتاني نحو المنظمة المغاربية والتي اعتمدت فيها حسب الباحثين على منطقتين أساسيين:<sup>(1)</sup>

- 1- اعتبار التوجيه نحو الشمال المغاربي بالنسبة لموريتانيا ضمانة أساسية لمستقبل استقرار المنطقة، هذا الطرح ينطلق من مسلمات أولها أن السبعينيات كانت مرحلة بارزة

<sup>(1)</sup>-Français CONSTATINET, et christion coulon , Relation international de la Mavritanie Paris.Harnattan, 1998, p360.

للعلاقات الموريتانية المغاربية، وبالتالي خروج موريتانيا من دائرة الصراع ، وأتباع الحياد اتجاه القضايا المغاربية هو ما شكل عامل إيجابياً لتدعم التقارب، والتعاون المشترك لموريتانيا في إطار علاقاتها المغاربية.

2- أما الاعتبار الثاني فيتمثل في النظرة التي تراها موريتانيا في دول المغرب العربي مقارنة بدول الجنوب الإفريقي، من حيث قوتها الاقتصادية، وموقعها الإستراتيجي خاصة اتجاه منطقة المتوسط المحاذية لأوروبا الجنوبية، هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية التي تربط بين الشعب الموريتاني والشعوب المغاربية. هكذا اختارت موريتانيا هذا الخيار وانضمت إلى الاتحاد المغاربي، والذي يشكل لها عملاً إستراتيجياً، وحلقة اقتصادية، وحلقة إقليمية مهمة لتعزيز الدور المغاربي لها إلى جانب دورها الإقليمي في جنوب غرب إفريقيا<sup>(1)</sup>.

ما كان هذا الخيار الموريتاني ليمر بسهولة على النظام السياسي الموريتاني الذي واجه موجة من الصعوبات الداخلية خاصة من قبل الزنوج الذين رأوا أن هذا الانضمام إلى التكتل المغاربي يشكل خطراً على النسيج القومي المحلي، وهذا ما يفسره تعرض البلاد إلى حملة خارجية غربية إبان الأحداث بين موريتانيا والسنغال سنة 1989.

لكن بعض الساسة الموريتانيين يرون أنه لا تعارض بين الإقليمية والوطنية في الانتماء الموريتاني المغاربي، بل يرون أن هذا التكتل سيكون هو الضامن الوحيد لحماية الدولة<sup>(2)</sup>، وأي تعاون سيحصل بين هذه الدول سيكون هدفه تحقيق التكامل بين الاقتصاديات المغاربية، وتحقيق التنمية والاستغلال المشترك للثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي ترخر بها منطقة المغرب العربي.

---

<sup>(1)</sup>-Mossadiw, la politique étranger de la Mavritanie l'harnatant éco le polytechnique : paris, 1998, p 31/ 32.

<sup>(2)</sup>-Ibp USA Mauritania Foreign Policy and Government Guide Volume 1 ، USA International Business Publications 2011: p 70.

لذلك أبدت موريتانيا اهتمامها الكبير بالاتحاد المغاربي مشاركة "واداءاً"، وفي هذا الإطار استضافت موريتانيا اجتماعات الاتحاد المغاربي في قمته الرابعة سنة 1992، وهي أيضاً السنة التي تولت فيها موريتانيا الرئاسة الدورية لهذا التجمع الإقليمي، كما تحضن نواكشوط المقر الدائم للهيئة القضائية المغاربية، و هي إحدى مؤسسات الاتحاد المغاربي الرئيسية، وعليه اندفعت موريتانيا بقوة نحو هذا الاتحاد رغم الحساسيات الموجودة بين بعض دوله، ولكن حاولت التحرر منها نسبياً، وأضفت على تعاوونها طابعاً حضارياً متماسكاً يهتم بكل الجوانب، هذا بالنسبة لعلاقة موريتانيا مع الاتحاد المغاربي كمنظمة<sup>(1)</sup>. أما بالنسبة لعلاقة موريتانيا مع دول المغرب العربي منفردة، فمررت هذه العلاقات بالعديد من المراحل عرفت تارة الشد والجذب، وتارة أخرى عرفت استقراراً وتعاوناً.

أما بالنسبة لموافقات دول المغرب العربي من الأحداث الداخلية الموريتانية، فقد كانت دائماً متأخرة، ففي انقلاب 2005 كانت دول المغرب العربي آخر من أصدر موافق على هذا الانقلاب، وكان أول موقف يصدر هو للرئيس التونسي زين العابدين بن علي حيث طالبت الخارجية التونسية في بيان أصدرته بالتمسك بالديمقراطية، والنظام الدستوري، والتبادل السلمي للسلطة في موريتانيا، وأضاف المتحدث باسم الخارجية التونسية أن تونس ترافق عن كثب التطورات الجارية في موريتانيا<sup>(2)</sup>، ويرى الكثير من المحللين أن الموقف التونسي ينطوي على دلالة واضحة، لأنها من المرات القلائل التي تتحرك فيها الخارجية التونسية بسرعة لاتخاذ مواقف بشأن أحداث خارجية لاسيما في منطقة المغرب العربي، وذلك بحكم العلاقة الجيدة التي تربط الرئيس التونسي بالرئيس معاوية ولد الطابع، كما أنه وفقاً لهؤلاء المراقبين، فإن تونس لا تريد أن تظهر في مظهر المناقض لما تم الاتفاق عليه بين الدول العربية في القمة العربية التي احتضنتها، والتي اتفقت فيها الدول العربية على رفض الاستيلاء على السلطة بالقوة، وتجدر الإشارة أن

<sup>(1)</sup>- محمد سعيد ولد أحمد، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي، دراسة في إشكالية الهوية السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص 229.

<sup>(2)</sup>- تونس تدشن التعدد العربي بانقلاب موريتانيا، نواكشوط: وكالة أنباء نواكشوط ، 05-09-2005.

تونس سبقت، وأن استقبلت الرئيس الموريتاني المختار ولد داده عندما أطيح به في انقلاب عسكري سنة 1978 بحكم العلاقة الجيدة بين الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة، والرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد داده.

أما الموقف المغربي، فهو الذي تلا الموقف التونسي، فلقد أسرع ملك المغرب محمد السادس مباشرة إثر إعلان الموقف التونسي إلى إرسال مدير المخابرات المغربية محمد ياسين المنصوري إلى رئيس المجلس العسكري الجديد في موريتانيا وسلمه رسالة من قبل العاهل المغربي، وكان هذا المسؤول المغربي هو أول مسؤول أجنبي يزور موريتانيا بعد الانقلاب، ولو عرجنا إلى الجانب التاريخي من العلاقات الموريتانية المغربية فجد أنها تميزت بطابعها المتغير حيث مرت هذه العلاقات بمراحل أثرت فيها سلباً وإيجاباً، فإذا كانت موريتانيا قد افتتحت على جيرانها وسعت منذ استقلالها إلى انتهاج مبادئ السلم وحسن الجوار سبيلاً لتعزيز التعاون الإقليمي والمغاربي، إلا أن الموقف المغربي ناهض استقلال البلاد واعتبرها جزءاً من أراضيه وسعى للذيل من وحدتها، وطالب جامعة الدول المغربية برفض موريتانيا كدولة مستقلة، وعدم منحها العضوية في الجامعة.

لكن ضرورات السياسة ومتطلباتها أرغمت البلدين على تجاوز هذه الأزمة والتطبيع للمستقبل بالتعاون والتنسيق و بعد حرب الصحراء انسحب موريتانيا من هذه القضية<sup>(1)</sup>، ووقع البلدان معاها تضامن، وتعاون، وحسن جوار حيث نصت المعاها على تأكيد الطرفين رغبتهما في تقوية العلاقة الأخوية بينهما، وذلك في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية واحترام سيادة كل دولة، ووحدة ترابها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ونصت المعاها على تسوية النزاعات بينهما بالطرق السلمية.

لكن خلال الثمانينات، عرفت هذه العلاقة توترة شديدة نتيجة اعتراف موريتانيا بالصحراء الغربية، وانضمما إلى معاها الإخاء بين الجزائر وتونس لكن في التسعينات

---

<sup>(1)</sup> - محمد الجRFI، "المغرب سعى دائماً لحفظ على موطن قدم بموريتانيا"، المغرب: الجريدة الأولى، عدد 78، 17 أوت 2008، ص06.

عادت هذه العلاقات إلى طبيعتها ساهم في تعزيزها واستقرارها، وتوسعت لتشمل مجالات عدّة.

وبالعودة إلى الموقف المغربي من انقلاب 2005، فقد تساءل الكثير عن سبب غياب ملك المغرب عن جنازة العاهل السعودي، مما أثار العديد من التساؤلات والاحتمالات، من بينها أن تكون المخابرات المغربية قد حصلت على معلومات مفادها أن المقربين من الرئيس معاوية ولد الطايع ينونون الانقلاب عليه، ويكون في هذا الحال أن العرش الملكي فضل عدم إبلاغ الرئيس الموريتاني بتلك المعلومات رغبة في التخلص منه لأنه لم يساير المغرب معايرة مطلقة في توجهاتها السياسية خاصة في ما تعلق بقضية الصحراء الغربية، فالزيارة المغربية السريعة عالية التمثيل التي لم ترافقها إدانة للانقلاب تؤكد أهمية الموقف المغربي للانقلابين<sup>(1)</sup>.

أما الموقف الجزائري، فقد نددت الجزائر بعملية الاستيلاء على السلطة بطريقة غير دستورية، وأكّدت على ضرورة عودة الديمقراطية إلى موريتانيا، وإذا ما عرجنا إلى العلاقاتالجزائرية الموريتانية، فسنجد أن هذه العلاقات تمثل أهم نموذج مغاربي في التعاون الثنائي، ذلك لأن الجزائر تمثل بالنسبة لموريتانيا العمق المغاربي المثالي، والبوابة الإستراتيجية للشمال الموريتاني على المتوسط، وبالمقابل تعتبر موريتانيا النافذة الأهم للجزائر على الموانئ الأطلسية والتواصل مع إفريقيا الغربية نظراً لحسن علاقة موريتانيا مع هذه الدول.

كما أن الجزائر ساعدت موريتانيا بعد استقلالها، وهذا ما سجله الرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد داده في مذكراته بقوله "على مستوى المغرب العربي كان لدينا يعني "الجزائر وموريتانيا" هدفاً مشتركاً هو محاربة التوسيع المغربي، أما خارجه فإننا ندعم كلانا القضايا نفسها مثل حركات التحرر في إفريقيا وفلسطين، وفيما يتعلق بمصالح بلدنا الوطنية كنا نتبادل الدعم في المجال الدبلوماسي، وفي العالم العربي دعمت الجزائر قضيتنا

---

<sup>(1)</sup>- إبراهيم محمد، مرجع سابق ، ص120.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

بقوة إلى جانب تونس، والجمهورية العربية المتحدة....<sup>(1)</sup>، وفي سنة 1965 وقعا البلدان على اتفاقيات تعاون تسهل التبادل التجاري بين البلدين كما ساعدت الجزائر موريتانيا بقروض مالية معتبرة من أجل بناء بنية تحتية، كما اتفق الطرفان على ترسيم الحدود بينهم ضمانا لاستمرار هذه العلاقات واستقرارها، وعرفت هذه العلاقات توترة وجمود دام ثلاث سنوات 1975-1978 بسبب موقف موريتانيا من قضية الصحراء الغربية، لكن منذ أن أعلنت موريتانيا سياسة الحياد حول هذه القضية اتجاه الأطراف المغاربية، استعادت هذه العلاقات عافيتها، ووقع البلدان سنة 1989 معايدة نواكشوط وأعلن الطرفان إنشاء لجنة مشتركة كبرى موريتانية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي<sup>(2)</sup>.

أما الموقف الليبي، فقد كان متاخراً فبعد التزامها الصمت أسوة ببقية دول المغرب العربي، أعلنت ليبيا صراحة على تأييد الانقلاب وإسقاط نظام ولد الطابع، بدعوى احترام إرادة الشعب الموريتاني، وقال وزير خارجية ليبيا عبد الرحمن شلقم بعد اجتماعه مع قائد الانقلاب ولد فال إن إرادة الشعب الموريتاني يجب أن تؤخذ في الحسبان، وأضاف أنه بعد لقاءه قائد المجلس العسكري والاستماع إليه ترسيخ لدى انتساب الشعب الموريتاني يؤيد هذا الانقلاب وأضاف أن ليبيا تؤيد ما يؤيده الشعب الموريتاني، ونتساءل لماذا هذا التأييد الليبي للانقلاب وإسقاط نظام ولد الطابع؟ فلو عدنا قليلاً إلى الوراء، فسنجد الإجابة عن هذا التساؤل.

كانت بداية العلاقات الليبية الموريتانية بعد أن استولى العقيد عمر القذافي على الحكم سنة 1969 وبادرت موريتانيا بالاعتراف به وبعث الرئيس ولد داده برقية اعتراف إلى قائد الثورة في يومها الثاني، وبال مقابل بادر النظام الليبي من حينها بالاعتراف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بعد أن كان النظام الملكي الليبي يرفض الاعتراف بها.

<sup>(1)</sup>- مختار ولد داده، موريتانيا على درب التحديات، باريس: 2006، ص56.  
<sup>(2)</sup>- المصطفى ولد سيد أحمد، مرجع سابق، ص119.

وأخذت هذه العلاقات تطوراً وتحسناً مستمراً ومتواصلاً وبشكل إيجابي، حيث دعمت ليبيا موريتانيا في العديد من المجالات خاصة الاقتصادية منها، حيث فتحت العديد من المصارف في موريتانيا، واعتبرت هذه العلاقات نموذجاً للتعاون بين دول المغرب العربي، غير أنها دخلت سنة 1994 مرحلة من التوتر كادت أن تصل إلى حد القطعية خاصة بعد اجتماع دول المغرب العربي في نواكشوط سنة 1992 ومساندة موريتانيا لفرض حظر جوي على ليبيا بسبب قضية لوكا ربي .

كما اتهمت ليبيا نظام ولد الطايع بالعملاء للأطراف الغربية الأجنبية، على خلفية المفاوضات السرية مع إسرائيل من أجل إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، والتي تأكّدت بعد لقاء وزير خارجية موريتانيا مع نظيره الإسرائيلي، وبلغت ذروة هذه القطعية الليبية لنظام ولد الطايع حين زار وزير خارجية موريتانيا إسرائيل سنة 1998، مما جعل ليبيا تستدعي سفيرها في نواكشوط<sup>(1)</sup>، وزاد الخلاف بين الطرفين حين اتهم ولد الطايع العقيد معمر القذافي بدعم المحاولات الانقلابية المتكررة التي جرت في موريتانيا في 08 جوان 2003 وأكتوبر 2004، هذه الأسباب التي جعلت النظام الليبي يؤيد انقلاب 2005.

وكان رئيس المجلس العسكري قد زار ليبيا في شهر نوفمبر 2005 ومكنت هذه الزيارة من وضع العلاقات في إطارها الصحيح، وإعادة الأمور إلى مجاريها بعد التوتر الذي شهدته في عهد ولد الطايع، وقد استقبل ولد فال بحفاوة من قبل القائد الليبي معمر القذافي، والذي أبدى اهتمامه بالوضع في موريتانيا والتطورات السياسية والاقتصادية في البلاد، كما تمنى القائد الليبي لولد فال النجاح في مشروع التغيير في مرحلته الانتقالية التي تشهدها البلاد، ويرى المراقبون أن العلاقات الليبية الموريتانية دخلت مرحلة من الثقة والمصداقية والصراحة لم يسبق لها مثيل<sup>(2)</sup>.

(1) - المختار ولد خليفة، "الأبعاد الإقليمية للسياسة الخارجية الموريتانية 1989- 1999"، جامعة الجزائر: مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، 2000، ص 132.

(2) - المصطفى ولد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 102.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلاب العسكري في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

كما اثبت المجلس العسكري للعدالة الديمocratique الموريتاني، وطوال الشهور الثلاثة الماضية عن رزانته في التعاطي مع ملف العلاقات الإقليمية حيث واصل سياسة الانفتاح على الدول المغاربية، وحافظ على التطور الإيجابي في علاقاته مع من كانت علاقاته معه جيدة تحديداً الرباط، وخفف كثيراً من التوتر إلى درجة التعاون مع العواصم الأخرى خاصة طرابلس والجزائر<sup>(1)</sup>.

أما بخصوص انتخابات الرئاسة 2007، فقد رحبـت الدول العربية وحتى الغربية بطريقة إجراءها وشفافيتها التي قلما نراها في دول العالم الثالث، واعتبرـت نموذجاً يجب أن يحتذى به في دول العالم العربي والإفريقي، بحيث تميز موقف المجتمع المدني داخل الدول المغاربية بإشادته بالتجربة الديمocratique في موريتانيا، وذلك لأن الأوساط الديمocratique ببلادنا على سبيل المثال لا الحصر اعتبرـت ما جرى يعد درساً في النزاهة والشفافية ويوشر على كون الموريتانيين يسيرون على درب الديمocratique في فضاء البلدان المغاربية، ففي تونس عبرـت النخب التونسية عن تعاطفها مع التطورات الجارية في موريتانيا لدرجة أنه خلق لديها نوعاً من الأمل في تغيير الأوضاع السياسية في تونس، أما الصحافة الجزائرية، فقد رحبـت بالمكتسبات المحققة في موريتانيا على اعتبارـ أن الانتخابات في معظم دول المغرب العربي لم تسلم من شبهة التزوير والتزيف لإرادة الناخبـين، وهو الشيء الذي ما فتئت تقارير المنظمات الحقوقية الدولية تشير إليه في كل مناسبة.

أما في ليبيا لم تخف بعض الأطراف السياسية الليبية المعارضة لنظام القذافي ارتياحـها لنتائج المسار الانتخابـي الذي نال إعجابـ المجتمع الدولي، بل الأكثر من ذلك انتقدـت هذه المعارضة تصريحـات القذافي بخصوص موقفـه من التجربـة الديمocratique في موريتانيا، فلقد أثـارت تصريحـات القذافي في خطابـ القـاهـ في مدينة سـبـها بـمنـاسـبة تـأسـيس الجمهـورية الليـبية، حيث وصفـ موريـتـانياـ بأنـها دـولـةـ هـامـشـيةـ منـقـداـ المسـارـ الـديـمـقـراـطيـ

<sup>(1)</sup>- محمد الأشهـبـ، "انقلـابـ مـوريـتـانياـ وـالـغـطـاءـ المـغـرـبـيـ"ـ نـوـاـكـشـوطـ جـريـدةـ الـحـيـاةـ، 14ـ أوـتـ 2008ـ، صـ 03ـ.

## **الفصل الرابع المكاسب الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

الذي تعيشه البلاد حاليا، واعتبر أن الشعب الموريتاني هو مجرد قبائل وعشائر لا يمكنها ممارسة الحكم الديمقراطي، حيث وصف العقيد القذافي الانتخابات الموريتانية الرئاسية بالمهزلة، هذه التصريحات التي لاقت سخطا من طرف الموريتانيين، وعليه قام وزير خارجية موريتانيا أحمد ولد سيد أحمد باستدعاء القائم بالأعمال في مكتب الأخوة العربي الليبي في نواكشوط مصطفى أحمد العالم، وأبلغه احتجاج موريتانيا رسميا على الكلام الصادر في حق الشعب الموريتاني على لسان القذافي<sup>(1)</sup>.

وبدوره هنا المجتمع المدني المغربي الشعب الموريتاني على الإنجاز الكبير مؤكدا ثقته الكبرى في مواصلة هذه المسيرة على درب التقدم، والعدالة، والديمقراطية، وتعزيز المكاسب الهامة التي تم تحقيقها في مختلف المجالات، لذلك خص الرئيس الموريتاني المنتخب ولد الشيخ عبد الله المغرب بأول زيارة رسمية يقوم بها منذ الانقلاب، هذه الزيارة التي يرى الكثير من المحللين بأنها تبدد مخاوف المغرب من أن تميل نواكشوط إلى الجزائر خاصة في نزاع الصحراء الغربية بعد أن صمدت أكثر من عشرين عاما في موقف محايده، ومن خلال حفاوة الاستقبال التيحظى بها الرئيس الموريتاني من قبل العاهل المغربي أكدت أن البلدين يسعian لرسم علاقات جيدة وخلال تصريحاتهم أكدوا على عزمهم الوطيد على تذليل العقبات والمصاعب الموضوعية التي يواجهها إتحاد المغرب العربي باعتباره مكسبا تاريخيا وتجمعا "اندماجيا" لا بدile عنده من أجل ترسیخ الاستقرار الإقليمي، وتحقيق التنمية المشتركة والتعاون المثمر بين الدول العربية.

### **المطلب الثاني: مواقف دول المغرب العربي من الأوضاع في موريتانيا بعد انقلاب عام**

**2008**

بعدما أعطت موريتانيا درسا في الديمقراطية من خلال الانتخابات الرئاسية 2007، ها هي تضرب موعدا جديدا مع الانقلابات فلم يمض سوى 15 شهرا على هذه الانتخابات حتى انقلب الجيش على الرئيس ولد الشيخ، هذا المشهد هو تتوسيع لتعسف الحكومات

<sup>(1)</sup>- سكينة أصنيب، "غضب موريتاني من تصريحات القذافي"، لندن: صحيفة إيلاف إلكترونية، 06 مارس 2007، الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع يوم 2011/01/16 <http://www.elaph.com/Elaphweb/politics/2007>.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

السلطية التي تكرس ديمقراطية القوة بدلاً من قوة الديمقراطية، هذا الانقلاب الذي خلف سخط الكثير من القوى الدولية، وأدخل البلد في أزمة سياسية ودستورية استعصى حلها<sup>(1)</sup>.

ومن موافق دول المغرب العربي عقب هذا الانقلاب، وبعد نجاحه التزمت المغرب الصمت مما وصف بالموقف الغامض، لكن حسابات صانع القرار المغربي تختلف على حسابات المراقبين والمحللين، فإذا كانت موريتانيا جزء من الأمن القومي المغربي، فإن في صناعة السياسية الخارجية المغربية تحديداً في قضية الصحراء الغربية يؤخذ الموقف الموريتاني ليس فقط بعين الاعتبار، بل يكون له ثقل متميز.

فالعاهر المغربي وبعيد الانقلاب أرسل إلى الجنرال محمد ولد العزيز قائد الانقلاب مدير المخابرات المغربية محمد ياسين المنصوري، وكان أول مسئول دولي يزور نواكشوط بعد انقلاب 06 أوت 2008، وكان لهذه الزيارة دوراً في إطلاق سراح المساجين السياسيين من بينهم الرئيس المخلوع سidi محمد ولد الشيخ عبد الله استجابة للطلب المغربي، كما تدرساً الظرفان الأوضاع الجديدة وتفاعلاتها الدولية<sup>(2)</sup>.

أما الموقف الجزائري فقد جاء على لسان وزير خارجيته مراد مدلسي والذي كان معاكساً للموقف المغربي، حيث تبنت الجزائر موقفاً معارضًا ودعت لعودة الرئيس المنتخب إلى الحكم، وأكد أن الاتحاد المغاربي سيواصل العمل في اتجاه تدعيم الحوار وأنه شديد الحرث على الحفاظ على الديمقراطية في موريتانيا، وأوضح مراد مدلسي أن هذا الموقف تم بإبلاغه للمبعوث الموريتاني العميد محمد أحمد الذي أوفده الجنرال محمد ولد العزيز للقاء الرئيس الجزائري، لكنه استقبل من قبل وزير الشؤون المغاربية

<sup>(1)</sup> - محمد ولد أشدو، مرجع سابق، ص56.

<sup>(2)</sup> - إيمان سايح، "مساهم يؤكد موافق الجزائر الثابت إزاء القضایا الإفريقیة"، الجزائر: جريدة الوطن، 30-01-2009، ص02.

والإفريقية عبد القادر مساهل، ويرى بعض المحللين أن رفض الرئيس الجزائري استقبال هذا المبعوث يعد رد فعل رسمي للجزائر إزاء انقلاب 2008<sup>(1)</sup>.

وأكد مساهل خلال اجتماعه مع المبعوث الموريتاني بأن الموقف الجزائري يدين عمليات تغيير السلطة بطرق مخالفة للقواعد الدستورية، كما أضاف أن هذا الموقف يتطابق مع موقف المنظمات الدولية والإفريقية لاسيما الاتحاد الإفريقي، كما حث مساهل المبعوث الموريتاني بضرورة عودة جمهورية موريتانيا إلى النظام الدستوري، وحث المسؤولين الموريتانيين إلى الحفاظ على المؤسسات السياسية التي أقامها الشعب الموريتاني بكل سيادة، وكذا العمل بكل عزم من أجل البحث عن حلول للأزمة السياسية التي ألمت بالبلاد، وذلك من خلال تغليب الحوار والتشاور، لأنه السبيل الوحيد للحفاظ على الانسجام الاجتماعي ووحدة البلاد التي تضمن الاستقرار والأمن والمصالح العليا لموريتانيا.

أما بالنسبة للموقف التونسي والتي كانت أول دولة عربية أصدرت موقفاً من انقلاب 2005 فإنها في هذا الانقلاب لم تتعارق عما يجري في موريتانيا، مما فسره بعض المحللين من تخوف تونس وخشيتها من نجاح النموذج الديمقراطي الموريتاني، فتزايد عليها الضغوط الشعبية للإصلاح الديمقراطي كآلية لتسخير مصالح الشعب.

وفي رد فعل بعض المحللين والمفكرين التونسيين على هذا الانقلاب عبر بعضهم أن إطاحة الجنرال ولد العزيز بالرئيس المنتخب محمد ولد الشيخ عبد الله وجه صفة قوية للديمقراطية الناشئة في هذا البلد المغاربي، وقال المحلل السياسي "برهان بسبس" أن التحول الديمقراطي في موريتانيا لم يستطع الصمود أمام الجيش، وقال أن هذه التجربة سقطت في وقت قياسي، وفسر ذلك بأن الإصلاح السياسي لا يمكن أن تضمه

---

<sup>(1)</sup>- بوعلام غمراة، "المغرب والجزائر موقفان متضادان إزاء انقلاب موريتانيا"، لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد 10853، تاريخ 15/08/2008، ص 11.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

الشعارات، كما أكد أن تخلي ولد فال على الحكم حرم المرحلة الانتقالية من امتداد زمني أطول يرعى تدريجيا استعداد المؤسسات المدنية لتسليم السلطة<sup>(1)</sup>.

أما رئيس تحرير مجلة "الملاحظ" السيد "بوبكر الصغير" قال "أن تجربة الديمقراطية في موريانيا سقطت في فخ الديمقراطيات الجاهزة التي يسعى الغرب لترويجها، لذلك باعت هذه التجربة بالفشل، كما يرى أن تونس اتخذت موقف متسرعا باتفاق الرئيس زين العابدين بن علي مع القائد الليبي معمر القذافي لإيفاد الأمين العام للإتحاد المغاربي الحبيب بن يحي إلى موريانيا".

أما بالنسبة للموقف الليبي فقد سارع العقيد الليبي في التحرك من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة، وكان أول رئيس دولة يزور موريانيا بعد الانقلاب حيث التقى الزعيم الليبي مع الرئيس المعزول ولد الشيخ حيث أكد له هذا الأخير على محاولة إيجاد حل دستوري لهذه الأزمة، كما التقى الزعيم الليبي مع قائد الانقلاب الجنرال محمد ولد عبد العزيز وشملت المحادثات بين الطرفين عدة قضايا في مقدمتها الأزمة السياسية الموريانية، إضافة إلى موضوع العلاقات مع إسرائيل وملف الرهائن الغربيين المختطفين لدى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حيث تسعى طرابلس للإفراج عنهم.

ودعا الزعيم الليبي الطرفان للحضور إلى ليبيا من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة، كما أوفد العقيد القذافي مبعوثا إلى موريانيا، وهو رافع المدنى، وكلفه بمهمة الاستماع لأطراف الأزمة من أجل السعي لإيجاد حل توافقى يخرج موريانيا من هذه الأزمة، وتوجه رئيس المجلس العسكري إلى ليبيا في زيارة صداقة وعمل، وتعود هذه ثاني خرجت بعد العزيز بعد زيارته للمغرب بأيام قلائل، وللتذكير فإن الزعيم معمر القذافي كان رئيسا

<sup>(1)</sup>- خميس بن بريك، "محلون تونسيون، انقلاب موريانيا دليل هشاشة ديمقراطيتها"، تونس: الفجر نيوز، 09-08-2008.

للاتحاد الإفريقي، لذلك حاول القيام بجهود تسوية ووساطة لحل الأزمة السياسية والدستورية في موريتانيا<sup>(1)</sup>.

كما دعا العقيد معمر القذافي رئيس البرلمان الموريتاني مسعود ولد بولخير وزعيم حزب المعارضة أحمد ولد داده، ويعتبر الرجلان من معارضي الانقلاب، دعاهما لحضور جلسات التشاور بين الأطراف في ليبيا، واستبقى القذافي وساطته بين الفرقاء الموريتانيين بتصریحاته المنتقدة لما اسماه تدخل بعض الدوائر الأجنبية لتدويل الأزمة الموريتانية وشدد على أن إفريقيا قادرة على حل مشاكلها من دون الحاجة إلى تدخل أجنبي، وجاءت هذه التصريحات للقذافي بعد ساعات من بيان لوزارة الخارجية الأمريكية تبنت بالكامل رؤية الرئيس لحل الأزمة الراهنة عبر إنهاء الانقلاب، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة تحت سلطته وبإشراف دولي، وذلك لتجنب البلاد مواجهة العقوبات وإحالة ملفها إلى مجلس الأمن، كما سيحاول القذافي عقد حوار مشترك بين الأطراف المتنازعة، على أن يقدم كل طرف تنازلات بهدف الانفاق على خريطة طريق تنهي هذه الأزمة، لكن فشلت هذه المحاولة ليثبت كل طرف بلا أنه فالجنرال محمد ولد العزيز يتثبت بثلاثة لاءات "لا لعودة سيدى ولد الشيخ إلى الحكم، ولا لتأجيل الانتخابات، ولا لمنع الجنرال ولد العزيز من الترشح"، أما رئيس البرلمان مسعود ولد بولخير مثل الجبهة المناوئة للانقلاب فيثبت بـ "لا" واحد وهي "لا لتكريس الانقلاب" وما عدا ذلك فممكن.

لكن القذافي حاول مرة أخرى فتوجه إلى موريتانيا وحظي باستقبال كبير من طرف الجنرال ولد العزيز، وكان العقيد يحمل صيغة حل جديدة، حيث صرخ الدكتور محمد الشحومي عضو القيادة الشعبية الإسلامية العالمية في ليبيا وأحد المقربين من القذافي، أنه لا حل للأزمة الموريتانية إلا باستقالة الجنرال ولد العزيز وسيدي ولد الشيخ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مهمتها تنظيم انتخابات ديمقراطية يعطى فيها الشعب الموريتاني كلمة

<sup>(1)</sup>- محمد حيدرة، "حاكم موريتانيا في طرابلس...تمهيداً لحوار وطني بشأن الأزمة في بلاده"، لندن: جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11048، تاريخ 26/02/2009، ص 09.

الفصل، كما أكد أن سبب وجوب الأزمة الموريتانية يعود إلى أن الديمقراطية لم تأخذ الخصوصية الثقافية للشعب الموريتاني<sup>(1)</sup>.

وألقى العقيد معمر القذافي خطابا في قصر المؤتمرات بنواكشط، حيث طلب من الموريتانيين المشاركة في الانتخابات المقررة من جانب واحد، والتي ينوي المجلس العسكري تنظيمها في السادس من جوان 2009، وهي صفحة الماضي في إشارة إلى استبعاد الرئيس ولد الشيخ، كما سخر القذافي في خطابه من الديمقراطية، وقال: "إن الانقلابات مثل الانتخابات تتيح التداول على السلطة من وقت إلى آخر"، وحضر الفرقاء على تجنب التصعيد مشددا على أن استقرار موريانيا هش ولا يتحمل التأزيم<sup>(2)</sup>.

وانسحب أقطاب المعارضة خلال هذا الخطاب وسط دهشة القذافي وتصفيق مناصري المجلس العسكري الحاكم الحاضرين، الذين اعتبروا تصريحات الزعيم الليبي نمرا دبلوماسيا "مهما" يفتح المجال أمام إنهاء عزلتهم الإقليمية والدولية، لكن المعارضة اعتبرت هذا الخطاب ميلاً شديداً إلى أطروحتات الفريق العسكري، واعتبرت جبهة القوى الديمقراطية المعارضة في بيان لها أن تصريحات القذافي شكلت إساءة كبيرة لدوره ك وسيط وانتهاكاً لتوجهات المجتمع الدولي، وما يجعل من المستحيل موافقة أي حوار في ظل هذه الظروف، لكنها أبدت استعدادها للحوار بالتوافق مع بيانات ومبادئ الاتحاد الإفريقي وقراراته، كما قال محمد ولد مولود رئيس حزب "إتحاد قوى التقدم" أكبر أحزاب اليسار، أن الزعيم الليبي مارس ضغوطاً شديدة على قادة الجبهة خلال الجولة الأولى من المفاوضات لإرغامهم على الاستسلام والقبول بالأمر الواقع.

وفي الجبهة المقابلة رحبـتـالـغالـيـةـالـبـرـلـمـانـيـةـالمـؤـيـدةـلـلـانـقـلـابـبـاقـتـرـاحـاتـالـقـذـافـيـ وـوـصـفـتـخـطـابـهـبـالـبـنـاءـوـاستـهـجـنـتـانـسـحـابـأـقطـابـالـمعـارـضـةـمـنـقـصـرـالـمـؤـتـمـرـاتـأـثـنـاءـ إـلـاءـخـطـابـوـاعـتـرـتـهـسـلـوكـاـغـيرـدـيمـقـراـطـيـ.

(1)- عبد السيد، "القذافي يلتقي حاكم موريانيا العسكري لاستكشاف فرص الحل"، لندن: جريدة القدس العربي، عدد 6137، بتاريخ 26/02/2009، ص 10.

(2)- الخليـلـوـلدـأـجـدـوـدـ،ـ"ـالـمـعـارـضـةـالـمـوـرـيـتـانـيـةـتـرـفـضـوـسـاطـةـالـقـذـافـيـ"ـ،ـنـوـاـكـشـطـ:ـجـرـيـدةـالـحـيـاةـ،ـعـدـدـ1601ـ،ـبـتـارـيخـ02ـ،ـصـ03ـ،ـ2009ـ/ـ13ـ.

كما أعرب الرئيس المعزول سيد ولد الشيخ عن خيبة أمله الكبيرة لفشل الوساطة الليبية وأضاف أن هذا الفشل لا تخفي أسبابه على أحد في موريتانيا أو خارجها، ومن جانبه أصدر أنصار الرئيس المخلوع بيانا مشتركا هو الأول من نوعه حملوا فيه الوسيط الليبي فشل الحوار واتهموه بالانحياز وتبني أجندية الزمرة العسكرية الحاكمة كما شددوا أن المخرج هو في تطبيق مبادئ الديمقراطية وهو خيار لا رجعة فيه<sup>(1)</sup>.

وأكد مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي على اتخاذ قرار فرض عقوبات ضد أعضاء المجلس العسكري هذا الأمر أغضب العقيد الليبي فتوجه إلى أبيس بابا، وأكد من هناك أن هذه العقوبات لا يمكن أن تطبق إلا إذا صادقت عليها قمة رؤساء الاتحاد الإفريقي، وأضاف أن الانقلاب العسكري في موريتانيا أصبح أمرا واقعا، وأنه يرغب حاليا في التأكد من أن الانتخابات الرئاسية في هذا البلد ستكون عادلة وديمقراطية.

وبعد مفاوضات عسيرة قادها الرئيس السنغالي عبد الله واد لإيجاد صيغة يتحقق عليها الطرفان، تم التوقيع في 04 جوان 2009 على اتفاق داكار وأكدهت جميع الأطراف الموريتانية التزامها بالاتفاق، وأشارت الجزائر بتوصيل الأطراف الموريتانية المتنازعة إلى هذا الاتفاق الذي يقضي بإقامة حكومة وحدة وطنية، وتأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 06 جوان 2009 إلى غاية 18 جويلية 2009، بهدف حل الأزمة السياسية التي دخلتها البلاد منذ الانقلاب على الرئيس ولد الشيخ عبد الله، معتبرة أن هذا الاتفاق يحدد طريق العودة السريعة إلى النظام الدستوري، وأوضح بيان لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية أنها ترحب وتشيد بالحوار السياسي الذي جمع كل الفاعلين السياسيين الموريتانيين، حيث أكد مساهيل خلال جلسة المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي على ضرورة أن تكون الانتخابات الرئاسية المقبلة في موريتانيا مفتوحة لكامل الموريتانيين من دون أي تمييز، كما دعا مساهيل المفوضية الإفريقية إلى التدخل للمساهمة في سير هذه الانتخابات بكل شفافية.

---

(1) - رئيس موريتانيا المخلوع ينعي الوساطة الليبية، موريتانيا: جريدة البيان، 15-03-2009، ص2.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

كما رحبت جميع دول المغرب العربي بهذا الاتفاق وأكدوا على حرص الجميع من أجل إجراء انتخابات رئيسية ديمقراطية، وأن تعود موريتانيا إلى طريق الديمقراطية الصحيح.

وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية في 18 جويلية 2009 وفوز الجنرال محمد ولد عبد العزيز برئاسة موريتانيا، وخلال حفل تنصيبه الذي حضرته العديد من دول المغرب العربي، أكد الرئيس ولد عبد العزيز على سعيه من أجل فتح صفحة جديدة مع كل دول الجوار من أجل بناء مغرب عربي قوي ومتين.

وتواترت التهاني للرئيس ولد عبد العزيز من قبل رؤساء دول المغرب العربي، فلقد بعث الملك محمد السادس رسالة تهنئة للرئيس ولد عبد العزيز حيث أكد العاهل المغربي على العلاقات التاريخية بين البلدين وعلى شراكتهما الإستراتيجية من أجل بناء اتحاد مغاربي نموذجي يقوم على أساس من الثقة والاندماج، واحترام الثوابت والخصوصيات الوطنية والأمنية، كما أشار الملك إلى التحديات التنموية والأمنية التي تواجه البلدين فقد أشار إلى الهاجم الأمني، خاصة مع تسامي ظاهرة التطرف في المنطقة ممن يعرف "بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ولقد رأى المحللين في مضمون هذه الرسالة دعماً "قوياً" من قبل الملك محمد السادس للرئيس ولد عبد العزيز، وعرفت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاً في عهد ولد عبد العزيز، لأن المغرب كان من أقوى الداعمين له عندما وصل للسلطة عن طريق الانقلاب العسكري هذا لا يعني أن هذه العلاقات لم تشهد

بعض التوتر فيما يخص بعض القضايا سندكر منها<sup>(1)</sup>:

– قضية العلاقات الموريتانية الإيرانية، هذه العلاقات التي شهدت تطوراً "ملحوظاً" خاصة بعد إعلان الرئيس ولد عبد العزيز إغلاق السفارة الإسرائيلية في نواكشوط مما أنشىء هذه العلاقات، واعتبر العديد من المراقبين أن هذا التقارب جاء كرد فعل على العزلة الدبلوماسية التي كانت تشعر بها القيادة الانقلابية الجديدة في موريتانيا، وتزامن هذا

<sup>(1)</sup> - حسن الإشراف، "المغرب وموريتانيا...توتر دبلوماسي"، العراق: صحيفة المواطن، 19 أكتوبر 2011، ص 12.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

التقارب بين البلدين مع قيام المغرب بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، هذا ما اعتبرته المملكة المغربية تحديا لها واستفزازا سياسيا، وخروج قادة موريتانيا الجدد عن طاعتها، بعد أن حاولت الرباط صد المد الإيراني الطموح في المنطقة، حيث طردت السفير الإيراني بعد أن اتهمته المغرب بإجراء اتصالات مع عبد السلام ياسين زعيم حركة العدل والإحسان المعارضة، كما اتهمت المغرب السفارة الإيرانية بنشر التشيع في البلاد.

ـ أما القضية الثانية، فهي منافسة المغرب لموريتانيا على مقعد في مجلس الأمن، فبعد أن حظيت موريتانيا بتأييد واسع من قبل الدول الإفريقية، دخلت المغرب إلى المنافسة على هذا المقعد مما قلل من حظوظ موريتانيا في نيل هذا المقعد.

كما اختارت نواكشط سبيل الاختلاف مع المملكة، عندما انخرط الرئيس الموريتاني في لجان الاتحاد الإفريقي بدعم من العقيد معمر القذافي، كما انحازت موافقها السياسية للطرف المقابل لخط العرش، ودعمت نواكشط الرئيس المنتهية ولايته في ساحل العاج لوران باغبو في حين دعمت المغرب غريمها الفائز في الانتخابات الحسن وترا.

رغم كل هذه الخلافات بين البلدين، شهدت العلاقات الاقتصادية بينهما تطورا ملحوظا، حيث أكد عبد اللطيف معزوز وزير التجارة المغربي آنذاك خلال "الأيام الاقتصادية والتجارية المغاربية الموريتانية" أن بعد الجهوي في العلاقات المغربية الموريتانية المتمثل في تنمية التكامل الاقتصادي بين البلدين أضحى ضرورة حتمية في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى التي يعرفها العالم، كما أن هذا اللقاء الذي جمع رجال الأعمال المغاربة والموريتانيين شكل فرصة لتعزيز جسور الشراكة والتواصل المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين في كلا البلدين من أجل المساهمة بشكل فعال في تطوير وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية، ولقد حضر هذا المؤتمر العديد من رجال الأعمال وفي مختلف القطاعات الحيوية<sup>(\*)</sup>.

<sup>(\*)</sup>- عبد اللطيف معزوز وزير التجارة الخارجية المغربي يصرح لوكالة المغرب العربي في 06-12-2010، بعد الجهوي في العلاقات المغربية الموريتانية أصبح ضرورة حتمية.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

وكان الملك محمد السادس، والرئيس الموريتاني ولد عبد العزيز قد أكدا على تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين البلدين من أجل الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى طموحات الشعبين، وكان وزير التجارة الموريتاني قد دعا البلدين إلى تغيير هذا الإطار عن التعاملات واستبداله باتفاق أكثر طموحا يساعد على خلق مناخ أكثر ملائمة لتحرير المبادلات التجارية، وطالب بتشجيع الاستثمار حيث دعا المستثمرين المغاربة للمشاركة في المسيرة التنموية التي تشهدها موريانيا واستغلال الآليات المتاحة والتحفيزات التي وضعتها الحكومة، مشددا على تفعيل دور المجلس المشترك لرجال الأعمال الذي يعد آلية أساسية لتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية المغربية الموريتانية<sup>(1)</sup>.

ورغم كل هذه والتحفيزات إلا أن المبادلات التجارية بين المغرب وموريانيا لا تكاد تمثل 0.1% من مجموع مبادلات كل بلد على حده، و تأرجحت واردات المغرب من موريانيا سنة 2006 من 14 مليون درهم إلى 6.5 مليون درهم سنة 2009 وبلغت سنة 2010 حوالي 380 مليون درهم، وهناك العديد من الشركات المغربية فهمت أنه أضحي من الضروري التعالي على الخلافات السياسية وإكراهاتها للسعي نحو تفعيل آليات الاقتصاد والأعمال، لاستغلال الفرص المتاحة للاستثمار في موريانيا، وكانت اتصالات المغرب من أوائل الشركات المغربية التي دخلت السوق الموريتانية بعد أن تمكن من اقتناة 51% من رأس المال شركة مورنيل الشركة الوحيدة التي كانت تعمل في قطاع الاتصالات بموريانيا، كذلك دخل البنك المركزي الشعبي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية إلى السوق الموريتانية، أما شركة صناعة الأسلام الكهربائية المغربية، فهي بصدده بناء مصنع بمدينة نواكشط.

أما العلاقات الموريتانية الجزائرية في عهد ولد عبد العزيز، فبعد أن رفضت الجزائر الانقلاب الذي قام به ولد عبد العزيز ودعت للرجوع إلى الشرعية وبعد إجراء الانتخابات التي فاز بها ولد عبد العزيز برئاسة موريانيا، هنأت الجزائر الرئيس الفائز

<sup>(1)</sup>- إدريس ولد القابلية، "العلاقات الاقتصادية الموريتانية المغربية"، شبكة معلومات الحوار المتمدن، عدد 3282، 06 ديسمبر 2011، ص 19

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

كما أن هذا الأخير أكد أن العلاقات مع الجزائر جيدة معبرا عن أمله في أن تتحسن نحو الأفضل لتشمل كل المجالات وتوسيع التبادلات التجارية، كما أعرب عن إرادته في فتح الحدود أكثر بين البلدين للتقارب بين الشعبين<sup>(1)</sup>، كما صرح ولد عبد العزيز أن موريتانيا على نفس المسافة بين المغرب والجزائر، وكل ما يمكننا القيام به هو التقارب بين أشقاءنا المغاربيين من أجل السير في اتجاه بناء المغرب العربي الكبير وعلاقتنا مع هذا البلد أو ذاك متكافئة، وإذا كانت الزيارات بين المسؤولين المغاربة والموريتانيين أكثر منها مع الجزائريين فإن ذلك لا يعني أنها تتم على حساب الطرف الآخر، وصرح بأنه يبحث على علاقات متوازنة مع الجميع، وكل ما يهمنا هو مصلحة موريتانيا.

لكن بداية هذه العلاقات لم تكن جيدة، لأن الجزائر رفضت منح أوراق الاعتماد للسفير الموريتاني بلاهي ولد مكية الذي تم تعيينه من قبل حكومة الوزير مولاي ولد الأغوف، وذلك بسبب حمله للجنسية المغربية، وهو ما اعتبرته الجزائر رسالة غير ودية من طرف موريتانيا، هذا ما شكل ضربة قوية للعلاقة بين البلدين خاصة بعد اللقاء الذي جمع الرئيس الجزائري، ونظيره الموريتاني بطرابلس الليبية، لكن بعد تقديم توضيحات من قبل الجانب الموريتاني استقبلت الجزائر السفير الموريتاني حيث قدم في جانفي 2010 أوراق اعتماده بصفته سفيرا مفوضا فوق العادة للجمهورية الموريتانية، وبهذا طويت هذه الأزمة بين البلدين<sup>(2)</sup>. وعرفت علاقتها تطويرا ملحوظا، وفي 13 فبراير 2010 وقعا المجلسان الوطني الاقتصادي والاجتماعي للبلدين على بروتوكول يشمل التعاون بين الهيئتين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يشمل هذا التعاون تبادل الخبرات حول طبيعة نشاط هاتين الهيئتين الدستوريتين وعلاقتها مع الحكومة، وممثلي المجتمع المدني من نقابات وجمعيات ولقد صرخ "محمد الصغير باباس" رئيس المجلس

<sup>(1)</sup>- الرئيس الموريتاني المنتخب يؤكد العلاقات الجيدة بين بلده والجزائر، جريدة النهار الجديد، 22-07-2007، ص 03.

<sup>(2)</sup>- سوالمية رضا، "الجزائر تقبل تعيين السفير الموريتاني الجديد"، الجديد، الجزائر: جريدة النهار الجديد، 20-01-2010، ص 02.

الوطني والاقتصادي والاجتماعي الجزائري، إن هذا اللقاء سمح للطرفين بالالتطرق إلى محاور تدعم علاقات التعاون بين المدينتين كفضاء يؤطر نشاط المجتمع المدني بالبلدين.

أما نظيره الموريتاني "ولد حيمـر" فقد صرـح بأن المجلس الموريتاني الذي تم إنشـاؤه حديثـا يسعى للاستفادة من تجربـة نظيرـه الجزائـري في مجال تسيـير وتنظيم نشـاطـاته وكـذا عـلاقـته مع السـلطـات والـمنظـمات غيرـ الحكومية<sup>(\*)</sup>.

كـما وقعـ الـبلـدان خـلـال أـشـغال الدـورـة السـادـسـة عشرـة لـلـجـنة المشـترـكة بـيـنـ الـبـلـدـينـ عـلـىـ عـدـةـ اـنـقـاـقـيـاتـ فـيـ مـجـالـ المـرـأـةـ وـالـطـفـلـ وـالـأـسـرـةـ،ـ وـفـيـ مـجـالـ التـقـنـيـاتـ الـحـدـيثـةـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ،ـ وـالـصـحـةـ،ـ وـالـأـرـصـادـ الـجـوـيـةـ،ـ كـمـ أـسـفـرـتـ عـلـىـ تـشـيـطـ المـشـارـكـةـ الـجـزـائـرـيـةـ فـيـ تـكـوـينـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ مـنـ خـلـالـ تـكـثـيفـ بـرـنـامـجـ التـكـوـينـ الـمـهـنـيـ وـالـتـعـلـيمـ الـعـالـيـ،ـ وـأـسـفـرـتـ هـذـهـ الـلـجـنةـ عـلـىـ مـسـاـهـمـةـ الـجـزـائـرـ فـيـ دـفـعـ النـمـوـ الـاـقـتـصـادـيـ الـمـوـرـيـتـانـيـ مـنـ خـلـالـ تـحـوـيلـ الـمـدـيـونـيـةـ الـمـسـتـحـقـةـ عـلـىـ مـوـرـيـتـانـياـ لـلـجـزـائـرـ إـلـىـ مـشـارـيعـ تـتـموـيـةـ.

كـماـ وـقـعـتـ شـرـكـةـ سـوـنـاطـرـاـكـ الـجـزـائـرـيـةـ وـبـحـضـورـ وزـيـرـ الطـاـقةـ الـمـوـرـيـتـانـيـ الـمـخـتـارـ ولـدـ مـحـمـدـ فـيـ نـوـاـكـشـطـ عـلـىـ رـخـصـ التـقـيـبـ عـلـىـ النـفـطـ فـيـ مـوـرـيـتـانـياـ خـاصـةـ فـيـ مـنـطـقـةـ حـوـضـ تـارـوـنيـ،ـ كـمـ أـخـذـتـ الـجـزـائـرـ عـلـىـ عـاـنـقـهاـ تـموـيـلـ وـدـرـاسـةـ مـشـروـعـ الـطـرـيقـ الـذـيـ يـرـبـطـ تـنـدوـفـ وـمـنـطـقـةـ شـوـمـ شـمـالـ مـوـرـيـتـانـياـ مـاـ سـيـؤـدـيـ إـلـىـ مـسـاـهـمـةـ فـيـ تـسـرـيـعـ وـتـيـرـةـ التـبـادـلـ التـجـارـيـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ وـالـتـيـ بـلـغـتـ سـنـةـ 2010ـ إـلـىـ 150ـ مـلـيـونـ دـولـارـ.

أـمـاـ إـذـاـ تـطـرـقـنـاـ إـلـىـ الـعـلـاقـاتـ الـتـونـسـيـةـ الـمـوـرـيـتـانـيـةـ،ـ فـلـقـدـ عـرـفـتـ هـذـهـ الـعـلـاقـاتـ تـطـوـرـاـ كـبـيرـاـ حـيـثـ زـارـ الرـئـيـسـ الـمـوـرـيـتـانـيـ مـحـمـدـ وـلـدـ عـبـدـ الـعـزـيزـ تـونـسـ مـرـفـوقـاـ بـوـفـدـ رـفـيـعـ الـمـسـتـوـيـ يـضـمـ الـعـدـيدـ مـنـ الـوزـراءـ وـرـجـالـ الـأـعـمـالـ،ـ وـبـحـثـتـ خـلـالـ هـذـهـ الـزـيـارـةـ وـزـيـرةـ الـخـارـجـيـةـ الـمـوـرـيـتـانـيـةـ أـلـنـاـهـاـ بـنـتـ مـكـنـاسـ مـعـ نـظـيرـهـاـ الـتـونـسـيـ عـبـدـ الـوـهـابـ عـبـدـ اللهـ سـبـلـ تـعـزيـزـ عـلـاقـاتـ الـتـعـاوـنـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ فـيـ مـخـتـلـفـ الـمـجاـلـاتـ،ـ وـأـعـرـبـ وـزـيـرـ الـخـارـجـيـةـ

---

<sup>(\*)</sup> - التقرير الشهري حول المغرب العربي صادر عن جامعة الدول العربية، فيفري 2010، ص12.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

التونسي على ارتياحه لمتانة هذه العلاقة، وعلى حرص بلاده للارتفاع أكثر بهذه العلاقات إلى ما يخدم مصلحة البلدين والمنطقة<sup>(1)</sup>.

وتمتاز هذه العلاقات بتنوع مجالات التعاون في المواقف المتعلقة بالمنطقة وفي مقدمتها بناء الصرح المغاربي باعتباره خيارا إستراتيجيا، وما فتئت هذه العلاقات تشهد تطورا مطردا وحركية متواصلة من خلال التبادل المكثف للزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين وتشكل هذه الزيارات تواصلا لنسب التشاور بين قيادتي البلدين حول تطور التعاون الثنائي وسبل تعزيزه إلى جانب الاهتمام بالمسائل الإقليمية<sup>(\*)</sup>.

وينظم هذه العلاقات بين البلدين إطار قانوني متعدد يغطي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوصول إلى شراكة فاعلة تحقق النفع المتبادل خاصة في المجالات الاقتصادية وتتميم الموارد البشرية.

وتشمل الصادرات التونسية إلى موريتانيا التمور، والمواد الغذائية، والمواد البلاستيكية، ومواد التجهيز الكهربائية والأدوية، أما الواردات التونسية من موريتانيا فتتمثل في الأسماك، والجلود، ولقد عرف حجم التبادل التجاري بين البلدين زيادة معتبرة حيث بلغ سنة 2010 حوالي 30 مليون دينار تونسي بعدما كان يبلغ سنة 2008 حوالي 21.5 مليون دينار تونسي، غير أن ذلك يبقى دون المأمول لذلك يعمل الجانبان على تشجيع الشراكة بين القطاع الخاص بين البلدين واستغلال كل فرص التبادل التجاري وكذلك تعزيز العلاقات الحيوية على غرار النقل الجوي والاتصالات والصناعة<sup>(2)</sup>.

أما عن العلاقات الموريتانية الليبية، فقد شهدت حركة ملحوظة خاصة عندما قام الرئيس محمد ولد عبد العزيز بغلق السفارتين الإسرائيلية، وقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، كما بذل العقيد معمر القذافي جهودا لحل الأزمة السياسية التي دخلت فيها

<sup>(1)</sup>- تونس وموريتانيا تبحثان تعزيز علاقات التعاون الثنائي في مختلف المجالات، إيطاليا: وكالة أكي للأنباء، 10-10-2009.

<sup>(\*)</sup>- رسالة خطية بعثها الرئيس التونسي لرئيس الجمهورية الموريتاني 20-02-2010.

<sup>(2)</sup>- جيهان لعماري السنوسي، "الشراكة التونسية الموريتانية قطرة الاقتصاد المغاربي"، الأردن: جريدة العرب، 10-03-2008، ص12.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

موريانيا بعد انقلاب 06 أوت 2008 وربح العقيد القذافي بنتائج الانتخابات الرئاسية وأرسل بالتهاني إلى الرئيس ولد عبد العزيز، كما قامت وزيرة الخارجية الموريتانية "الناها بنت مكناس" بزيارة إلى طرابلس في أكتوبر 2009 واتفقت مع نظيرها الليبي "موسى كوسا" على عقد اجتماع للجنة العليا المشتركة بين البلدين كما دعا العقيد القذافي الرئيس الموريتاني لحضور القمة العربية التي ستعقد بطرابلس.

كما انعقدت قمة اللجنة العليا المشتركة بين البلدين حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات في شتى المجالات حيث بلغ حجم الاستثمار الليبي 500 مليون دولار، وشملت هذه الاستثمارات الليبية اتفاقية للنقل الجوي، واتفاقية في مجال الصحة الحيوانية، ومذكرة تفاهم بشأن تنفيذ برامج تنمية مختلفة<sup>(1)</sup>.

كما اتفق الطرفان على زيادة رأس المال مصرف شنقيط من أجل تقوية دوره في السياسة الإنثمانية للدولة، كما أعلن على جدولة بناء فندق الفاتح في نواكشط ذات معايير عالمية، وبناء 500 وحدة سكنية للمساهمة في تعليم السكن الاجتماعي المحترم، والقضاء على البناء الفوضوي، كما اتفق الجانبان على تكفل الجماهيرية باستصلاح 32 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على ضفة نهر صناهجة مما يعزز فرص الاكتفاء الذاتي، وتحقيق الأمن الغذائي.

أما فيما يتعلق بالاستثمار في قطاع الصيد البحري تم الاتفاق على شراكة بين البلدين لافتتاح مصنع بموريتانيا لسمك "التونا" أما في مجال النفط والمعادن، اتفق الجانبان على الاستثمار في المحروقات والتكرير والاستكشاف فضلا عن الاستثمار في مجال المعادن، وهي فرصة لخلق منافسة حقيقة بين الفاعلين في هذا القطاع الناشئ.

ومن أهم مشاريع البنية التحتية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين، ذكر<sup>(2)</sup>:

<sup>(1)</sup>- رج محمد السعيطي، الاستثمارات الليبية في موريتانيا توسيع بشكل كبير، نواكشط: ندوة حول العلاقات الموريتانية الليبية نحو مسار واعد، 29-09-2010.

<sup>(2)</sup>- محمد ولد نافع، "فصل جديد في الاقتصاد السياسي الليبي"، الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع يوم: 28 فبراير 2010.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

---

- مشروع بناء مستشفى الفاتح بمدينة روصو ولاية ترارزة.
  - مشروع بناء نواة جامعة القائد معمر القذافي في مدينة كيفه ولاية لعصابة.
  - مشروع نقل وتوزيع المياه الصالحة للشرب من سد "قم للكليمة" لصالح منطقة أسطوط على مسافة 400 كلم.
  - مشروع بناء القطب المالي "مبادى إدارية" في نواكشط.
- وستشكل هذه المشاريع في حالة تجسيدها على أرض الواقع تهيئة حقيقة لانطلاق مشروع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستديمة في موريانيا.

## **المبحث الثاني**

### **انعكاسات التحولات السياسية في موريتانيا على مواقفها من قضايا المغرب العربي.**

سننترن في هذا المبحث إلى مدى اهتمام موريتانيا بقضايا المغرب العربي في ظل التغييرات السياسية التي تشهدها البلاد، فموريتانيا بعد استقلالها كانت طرفا في قضية الصحراء الغربية ولأجلها دخلت حرب الصحراء وتبدلت موريتانيا خسائر سياسية واقتصادية، ولحد الساعة لا زال الصراع حول هذه القضية المعقدة لذلك سننترن في المطلب الأول إلى موقف موريتانيا من قضية الصحراء الغربية، أما في المطلب الثاني سننترن إلى قضية تعاني منها دول المغرب العربي ألا وهي ظاهرة الإرهاب فموريتانيا تعاني من هذه الظاهرة بل أصبحت من أولويات سياستها الخارجية.

### **المطلب الأول: موريتانيا وقضية الصحراء الغربية.**

يقوم الموقف الموريتاني من هذه القضية على أساس تاريخية تتمثل في أن هذه المجموعة التي تسمى البيضان وهي قبائل تعيش في موريتانيا والصحراء الغربية حيث تحكمهما نفس الثقافة واللغة، كما أن نمط الحياة في هذه الأرض واحد، لذلك كان المختار بن داده مستحضرًا في ذهنه هذه الوحدة الترابية لأرض البيضان.

أما الأساس الثاني فهو الأساس السياسي حيث ظل هذا الإقليم تاريخيا جزءا من موريتانيا، ولم يتم الفصل بين موريتانيا وإقليم الصحراء الغربية إلا سنة 1900 حين تقاسمت فرنسا واسبانيا المنطقة فأخذت إسبانيا الصحراء الغربية وكانت موريتانيا من نصيب فرنسا دون ترسيم حدودهما، مما أثار نزاع مغربي وموريتاني حول هذا الإقليم مما دفعهما للجوء إلى محكمة العدل الدولية وقدم كل طرف حججه وفي النهاية حكمت بأنها أرض موريتانية، لكن المغرب كان له ولاء بعض قبائل شمال الصحراء، إلا أن بعض القبائل الصحراوية أكدت في مؤتمر طرابلس 1975 على لسان الولي مصطفى

انتماء الصحراويين للمجموعة الموريتانية لذلك حين قررت إسبانيا الخروج من الصحراء أطاعت الحكومة الموريتانية<sup>(1)</sup>.

وفي خضم هذه التفاعلات جاءت اتفاقية مدريد في نوفمبر 1975 التي تقر مسؤولية الأطراف الثلاثة المغرب، موريانيا، إسبانيا في إدارة شؤون الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة، لكن الملك المغربي اغتنم فرصة انشغال إسبانيا بأوضاعها، فنظم المسيرة الخضراء وأحتل الصحراء وانسحب إسبانيا من هذه القضية، وبقيت المغرب وموريانيا وجه لوجه ودخل البلدان في مفوضات وقد بذلت الدبلوماسية الموريتانية مجهوداً كبيراً من أجل الاتفاق على تقسيم الصحراء بين البلدين، وهو ما غير الأمور بشكل كامل، حيث أن دخول موريانيا الصراع حول الصحراء الغربية وتحالفها مع المغرب من أجل تقسيم الإقليم بين الطرفين جاء ككتيك سياسي من أجل درء الأطماع المغربية على أراضيها خاصة بعد أن أكد بعض ممثلي حزب الاستقلال المغربي أحقيتهم المزعومة للصحراء الغربية، لكن هذه الحماية الموريتانية لأراضيها يراها الشعب الصحراوي أنها كانت على حسابه مما ولد سخطاً كبيراً، كما لم ترض الجزائر بهذا التقسيم فوقفت في صف جبهة البوليساريو وأمدتها بالسلاح من أجل الدفاع على أراضيهم وفوجئت موريانيا بتحول الصحراويين والذين تعتبرهم جزاءاً من شعبها وقبائلها إلى أعداء وقيادهم بضرب بعض الواقع الموريتانية، ودخلت موريانيا حرب الصحراء ووقفت إلى جانب المغرب أما البوليساريو فدعمتهم الجزائر، ولقد تكبدت موريانيا خسائر سياسية واقتصادية وأجرت القوات الموريتانية للانسحاب من الأرضي الصحراوية، لكن بعد انقلاب 1978 والإطاحة بالرئيس المختار ولد داده أعلن قائد الانقلاب مصطفى ولد السالك سنة 1979 على توقيع اتفاقية سلام مع الصحراويين وتخلٍّ موريتانية على حقوقها والانسحاب تماماً من مشكل

---

<sup>(1)</sup>- هاشم حسن الشهوانى، "مشكلة الصحراء الغربية"، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2009، ص30.

الصحراء الغربية، وأعلن الحياد في هذه القضية بعد أن كانت موريتانيا منحازة لقطب

إقليمي وهو المغرب على حساب قطب إقليمي آخر وهي الجزائر<sup>(1)</sup>.

واعتبر بعض السياسيين الموريتانيين انسحاب موريتانيا من قضية الصحراء الغربية هو هدرا للمكتسبات الإستراتيجية لموريتانيا، لكن قائد الانقلاب قال إن القرار كان واقعيا ويهدف لخدمة السيادة الوطنية، والحفاظ على تلاحم وتماسك المواطنين.

وبالرغم من إعلان الحياد لكن موريتانيا بقيت تواجه مأزقا حقيقيا يتمثل في إشكالية التوازن بين المغرب والجزائر، فال الأول يريد أن تكون موريتانيا في دائرة موافقها حتى تستطيع ترجيح كفتها في هذه القضية والجزائر لا تريدها أن تخرج عن خانة المساندين لجبهة البوليساريو، وموريتانيا لا تريد هذا ولا ذلك وإنما تسعى لموقف يكون نابعا من إرادة الشعب الموريتاني ويصون سيادته ويحمي حقوق الشعب الصحراوي ويرضى الجزائر والمغرب لكن موقفا من هذا النمط يحتاج إلى الكثير من المرونة السياسية والحكمة الدبلوماسية، فمنذ إعلان موريتانيا انسحابها من هذه القضية إلا أن موقفها لا يزال يتسم بالكثير من التذبذب وعدم الاستقرار<sup>(2)</sup>.

فمن محاولة الحياد إلى محاولة التحالف مع البوليساريو والجزائر في عهد المقدم محمد خونة ولد هيدالله لكن في فترة العقيد معاوية ولد الطايع اتضاح موقف الحياد الموريتاني من هذه القضية وهي الفترة التي يمكن أن نقول أن موريتانيا استطاعت التوازن في علاقتها مع الدولتين الشقيقتين، حيث أعلنت عن دعمها للقرارات الشرعية الدولية، ذات الصلة بالقضية بحل الخلاف بين الجارين المغرب والجزائر وما يدل على هذا الحياد هو أنه لم تشهد هذه الفترة أي تحفظ أو استثناء من قبل الجزائر والمغرب على مواقف موريتانيا حول الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup>- ميشان إبراهيم أعلاني، "الموقف الموريتاني من القضية الصحراوية بين الورطة والحياد"، موريتانيا: جريدة الرأي، 02 نوفمبر 2010، ص 04.

<sup>(2)</sup>- عبد الله تركمانى، إشكالية الصحراء الغربية وتكلفة اللا مغرب، تونس: ورقة قدمت في إطار المؤتمر الواحد والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول تكلفة اللا مغرب، 11، 13 جانفي 2007.

<sup>(3)</sup>- هاشم حسن الشهوانى، المرجع السابق، ص 76.

ولقد عبر العديد من المسؤولين السياسيين الموريتانيين عن موقف بلدتهم من هذه القضية وذلك ما أشار إليه الرئيس الموريتاني في لقاء خص به مجلة "جون أفريكا" في عددها 23 جويلية 2006 عندما سئل على موقف بلاده من النزاع الصحراوي حيث أجاب "يتلخص موقفنا في التثبت باحترام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ونحن توافقون إلى حل عادل لنزاع طال أمده يؤثر علينا وعلى المنطقة برمتها".

كما رحب المؤلف الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية "بيتر فان" بالتعاون الجيد للسلطات الموريتانية حول الملف الصحراوي وذلك في ختام لقاء مع رئيس المجلس العسكري ولد فال.

وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية 2007 وفوز الرئيس سيد ولد الشيخ عبد الله، اعتمد هذا الأخير سياسة الحياد وقد عبر في كل المناسبات أن مورتانيا تدعم القرارات الدولية في قضية الصحراء الغربية ولأي حل توافق يرضي جميع الأطراف، وكانت المغرب قد تقدمت بمشروع الحكم الذاتي كحل لهذه الأزمة وكإطار واقعيا لحل سياسي لنزاع الصحراء الغربية بعدما فشلت جميع المحاولات السابقة، توجه الملك محمد الخامس في 20 مارس 2006 بخطاب خلال زيارته لمدينة العيون أكد على قيام المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية والمكون من أعضاء ممثلين للقبائل الصحراوية، مما يكفل لكافة الصحراوين مكانتهم ودورهم الكامل في مختلف هيئاتها ومؤسساتها بعيداً عن أي تمييز أو إقصاء، كما أن السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي للصحراء يمارسها رئيس الحكومة ينتخبه البرلمان الجهوي وينصب الملك وتتركز مهمة البرلمان ورئيس الحكومة فيما يلي<sup>(1)</sup>.

- التمسك بوحدة التراب الوطني المغربي المتضمن مغربية الصحراء.
- تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم.
- احترام الخصوصية الثقافية للإقليم في إطار الهوية الوطنية.

<sup>(1)</sup>- نايف شرار، "المبادرة المغربية للحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية"، الكويت: جريدة الأنباء، العدد 12886، 18 جانفي 2011، ص 11.

وبدأت المغرب بترويج هذه المبادرة وكانت تبحث عن مساندين إقليميين، فراح تضطاد تصريح بعض السياسيين الموريتانيين وتعطي لهاته التصريحات تضخيما وزخما إعلاميين، ومن أمثلة ذلك التصريح الذي أدى به الأستاذ "صالح ولد حن" في الرباط على هامش مؤتمر الأحزاب القومية العربية، حيث وصف مبادرة الحكم الذاتي بأنها شجاعة، هذا التصريح اعتبرته الرباط انتصارا دبلوماسيا.

وكان موقف حزب تكتل القوى الديمقراطية الموريتاني المعارض الذي عبر عن دعمه لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، أما حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية كان قد عبر رئيسه "محمد جميل ولد منصور" تمسك حزبه بالحياد والاعتدال بين أطراف القضية، كما أكد أن موريتانيا لا يمكن أن تطالب بأكثر من أن تكون وسيطا بين الفرقاء أو مسهلة لحل يتفق عليه أطراف النزاع، وقد أصر الحزب على عدم حضور أي اجتماع يتعلق بالقضية ينظمها أحد الأطراف، كما أكد رئيس البرلمان الموريتاني مسعود ولد بلخير عن موقف موريتانيا الثابت الذي لخصه في التمسك بالشرعية الدولية وتحت الأطراف على التفاوض.

وبعد انتخاب محمد ولد العزيز رئيسا لموريتانيا وتعيينه لأول وزيرة خارجية عربية وهي آنالها بنت مكناس، حيث قبلت هذه الخطوة بتخوف الكثير من السياسيين الموريتانيين من تعين سيدة تفتقر للخبرة في ظل القضايا الإقليمية الصعبة والمعقدة وتساءل البعض هل ستبقى موريتانيا على حيادها في قضية الصحراء الغربية بعد سنوات من حفاظها على توازن مواقفها اتجاه أطراف النزاع<sup>(1)</sup>. كما أتاح لها هذا الحياد ضمان الوقف على مسافة واحدة بين جاريتها المغرب والجزائر هذا الحياد الذي فرض على المجتمع الدولي إشراك موريتانيا في كافة مراحل مسار التسوية الذي ترعاه الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لهذه القضية، حيث شاركت موريتانيا في الجولة الأولى ما بين 18 و 19 جويلية 2007 في نيويورك حيث تم استدعاؤها رفقة الجزائر بوصفهما دولتي

---

<sup>(1)</sup>- مسعود ولد بلخير، "موريتانيا تؤكد موقفها المحايد في ملف الصحراء"، السعودية: صحيفة الوطن، العدد 3504، 4 مايو 2010، ص 08.

الجوار، كما حضرت الجولة الثانية 10 أوت 2007، وفي 25 جانفي 2008، وأكّدت الجزائر على إرتياحها لدخول الطرفين المغرب وجبهة البوليساريو المفاوضات وأكّدت أنها ليست معنية بصفة مباشرة بالنزاع، وأنه ليس لها أطماع في المنطقة ولكنها تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما موريتانيا فقدت أعلنت أنها تدعم جهود الأمم المتحدة لإنهاء الصراع وأنها تؤيد أي حل توافق عليه الطرفان، كما أكّدت عن رغبتها في تحقيق الاستقرار بالمنطقة<sup>(1)</sup>.

لكن مع بداية عهد الرئيس ولد عبد العزيز بدأت بعض علامات الاستفهام تطرح كما أسلفنا الذكر حول مدى استمرار وثبات موريتانيا على الحياد، خاصة بعد التقارب بين الرئيس الموريتاني والعاهل المغربي، كما تقارب حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم في موريتانيا مع حزب الاستقلال المغربي ذو الأغلبية البرلمانية، هذا التقارب الذي تجسد من خلال زيارة رئيس الحزب الحاكم في موريتانيا محمد محمود إلى المغرب بدعوة من رئيس حزب الاستقلال عباس الفاسي، لكن هذه المخاوف تبدلت بعد مرور الأشهر وظهور بعض نقاط الاختلاف بين المغرب وموريتانيا هذه النقاط ذكرناها سابقا.

#### **المطلب الثاني: موريتانيا وقضية مكافحة الإرهاب.**

بعد أن عانت تونس والجزائر والمغرب من ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، تحولت موريتانيا إلى بؤرة ساخنة للنشاط الإرهابي في منطقتي المغرب العربي والصحراء الإفريقية، حيث نفذت مجموعة إرهابية سنة 2005 هجوما مسلحا ضد الجيش الموريتاني، ومنذ تلك الحادثة دخلت موريتانيا حربها على الإرهاب، هذه الظاهرة التي تطورت من مرحلة المشكل الداخلي المقلق لكل دولة على حده إلى قضية إقليمية جيوسياسية باللغة الحساسية، خاصة عندما تحالفت الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع تنظيم القاعدة ليتحول اسمها في 21 جانفي 2007 إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بزعامة "عبد المالك درودكال" وقد قام هذا التنظيم بالعديد من العمليات في منطقة

<sup>(1)</sup>- نادية محمود شافع، "مشكلة الصحراء الغربية، دراسة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991"، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2009، ص 07.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

المغرب العربي والصحراء الإفريقية، ونذكر منها التفجيرات التي استهدفت المجلس الدستوري في موريتانيا سنة 2008، كما حاول تطبيق عمليات في تونس ولكن تم إحباطها، كما انتهج التنظيم أسلوب اختطاف السياح الأجانب في منطقة الساحل والصحراء وعقد صفقات مع العصاباتإجرامية الصغيرة<sup>(1)</sup>.

ولقد أثرت هذه العمليات على اقتصاديات دول المغرب العربي خاصة موريتانيا التي انخفض عدد السياح فيها إلى درجة كبيرة، بسبب عمليات الاختطاف الكبيرة التي تشهد لها موريتانيا.

لذلك اعتمدت بلدان المغرب العربي نظاماً جديداً لتعزيز التنسيق بين أجهزة استخباراتها متجاوزة الخلافات الثنائية بينها، ولقد اجتمع كبار المسؤولين الأمنيين لهذه الدول في طرابلس خلال شهر أبريل 2007 لمناقشة قضية الإرهاب، خصوصاً بعد ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأتفق هؤلاء على خطوة لتبادل المعلومات والتعاون في ملاحقة التنظيمات المسلحة في المنطقة، واعترفوا أن النظام الحالي للأمن في بلدان المغرب العربي محفوف بالمخاطر، حيث عرضت الجزائر آليات لمكافحة الإرهاب كما قدمت معلومات عن تنظيم القاعدة، و تطرقت المناقشات لтехнологيا الاتصال التي تستخدمها الجماعات المسلحة<sup>(2)</sup>، كما دخلت أمريكا على خط التنسيق الأمني والعسكري وعرضت التعاون مع الجزائر والمغرب في مكافحة الإرهاب<sup>(3)</sup>.

وتمكنـت الجزائـر بـعـد سلسلـة من الاجتمـاعـات السـيـاسـية والأمنـية رـفـيـعة المـسـتوـى من تجـسيـد فـكـرة حـلـف عـسـكـري مـن شـأنـه موـاجـهـة تـهـديـات تنـظـيم القـاعـدة، كـقـوـة إـقـليـمـية مشـترـكة تـضـمـ كـلاـ من مـورـيتـانـيا وـمـالـي وـالـنيـجـر وـتشـاد وـبـورـكـينـافـاسـو إـضـافـة إـلـيـ الجـازـيرـ وـتم اـفـتـاحـ

<sup>(1)</sup>- محمد محمود ولد الصديق، "موريانيا والتحديات الإستراتيجية الكبرى"، نواشفط: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011، ص 28.

<sup>(2)</sup>- رشيد خشانة، "بلدان المغرب العربي، تعزيز التعاون الاستخباري بعد اجتماع طرابلس"، تونس: جريدة الحياة، 03-04-2007، ص 02.

<sup>(3)</sup> الولايات المتحدة تشدد على أهمية التعاون مع البلدان المغاربية في محاربة تنظيم القاعدة، وكالة المغرب العربي، 23 جانفي 2010.

هذا الحلف في أبريل 2009 بمدينة تمنراست جنوب الجزائر، والهدف من هذا الحلف هو التنسيق الاستخباراتي والمعلوماتي في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكة تهريب السلاح وخطف السياح الأجانب كما حاولت الجزائر من خلال هذا الحلف صد أي تدخل أجنبي في المنطقة.

هذه الفكرة وإن لم تعط ثمارها كما لم تجسّد مبدأ التعامل الإقليمي في جانبها العسكري بسبب اتخاذ بعض دول الساحل منعطفاً جديداً، وهو الوساطة لصالح دول غربية والتفاوض مع الإرهابيين مقابل إطلاق سراح الرهائن ودفع الفدية<sup>(1)</sup>، وهو ما حدث مع الرهينتين الإسبانيتين في صفقة مبادلة الرهائن حيث تشير تقارير أن هذا التنظيم جمع ما يقارب 70 مليون أورو خلال هذه العمليات.

وتطرح هذه السياسات "من قبل كل من موريتانيا ومالى في الوساطة لهذه الدول" جدوى الاتفاق المبرم في مارس 2010 بين دول الساحل الإفريقي، والذي ينص على أهمية التعاون على المستوى الإقليمي، حيث رفضت الجزائر هذا الأسلوب أي دفع الفدية وأعتبرته جريمة يعاقب عليها القانون.

وأحتج المغرب كثيراً على إقصائه من هذا الحلف وأعتبره تهديداً لوحدته الترابية ولأمنه وهو ما حدا به إلى إجراء اتصالات باشرها الجنرال "عبد العزيز بناني" قائد المنطقة الجنوبية مع المسؤولين العسكريين في موريتانيا تمحورت حول التعاون العسكري بين البلدين في مجال محاربة الإرهاب في الصحراء.

كما أن مدخل خلق قوات عسكرية لمكافحة الإرهاب في الصحراء الإفريقية لا تتوقف غايته عند هذا الحد بل تتعده لتترجم إلى صراعات خفية حول شرعية النفوذ والهيمنة، وهو ما يفسر التحرك المغربي من أجل ممارسة ضغط على موريتانيا حتى لا

---

<sup>(1)</sup>- سفيان سي يوسف، "تفاوض الغربيين مع القاعدة يعصف باتفاقية الجزائر"، لندن: إيلاف يومية إلكترونية. الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع يوم 25/08/2010 <http://www.elaph.com/Elaphweb/politics>.

## **الفصل الرابع انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا على السياسة الخارجية اتجاه دول المغرب العربي**

تنساق وراء الإيديولوجية الجزائرية في المنطقة، وعبر المغرب على استعداده لدعم الجيش الموريتاني لمواجهة تنظيم القاعدة بالعتاد والمعلومات الاستخباراتية<sup>(1)</sup>.

كما أعلن رئيس حزب الإتحاد من أجل الجمهورية الحاكم محمد ولد محمد أمين "أن موريتانيا مستعدة للتحالف والتعاون مع فرنسا والجزائر ومالي والنيجر من أجل الانتقام من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، عقب قيام هذا التنظيم بقتل المواطن الفرنسي الذي يعمل في مجال الإغاثة حيث تعهدت موريتانيا بتقديم هؤلاء الإرهابيين إلى العدالة.

ولقد أدانت جل الأحزاب السياسية في موريتانيا هذا العمل الذي وصفته بالشنيع، وجاء هذا العمل بعد قيام موريتانيا وبدعم من فرنسا بتصفّف مواقع التنظيم شمال مالي، هذه العملية أغضبت دول الساحل خاصة الجزائر التي حاولت مراراً صد أي تدخل أجنبي في المنطقة، أما العقيد معمر القذافي فقد أثارت تصريحاته استهجان الكثير حيث صرّح أنه لا وجود لشبكات إرهابية ووصفها بأنها إشاعة<sup>(2)</sup>.

ولو تمعنا جيداً سنلاحظ أن هذا التنظيم ينتشر في أربع دول تملك صحراء شاسعة يصعب مراقبتها وهي الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وإذا استثنينا الجزائر فإن الدول الثلاثة الأخرى تنتهي إلى قائمة الدول الأكثر فقراً في العالم، ويرى المراقبون أن من بين هذه الدول الثلاثة نلاحظ أن موريتانيا هي التي تواجه التنظيم عسكرياً خارج أراضيها، ويمكن تعزيز هذه الملاحظة على دول المغرب العربي تونس وليبيا والمغرب التي لم تدخل في مواجهة عسكرية مفتوحة مع هذا التنظيم<sup>(3)</sup>.

لذلك نتساءل هل تملك السلطات الموريتانية إستراتيجية منسجمة لمواجهة هذا التنظيم؟، فإذا كانت الجزائر تملك خبرة أكبر في هذه المواجهات ومع ذلك فضلت عدم

<sup>(1)</sup>- عبد الفتاح الفتاحي، خلفيات استثناء المغرب من الاتصال لجتماع دول الساحل والصحراء الإفريقية لمحاربة الإرهاب.

<sup>(2)</sup>- محمد محمود ولد الصديق، مرجع سابق، ص 40.

<sup>(3)</sup>- محمد محمود أبو المعالي، "موريتانيا والقاعدة إستراتيجية جديدة في حرب مفتوحة على جبهات مختلفة".  
الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع يوم 29/09/2010. <http://www.swissinfo.ch/ara/detil/content.htm>

مطاردة الإرهابيين خارج أراضيها، إلا أن موريتانيا شنت هجمات على هذا التنظيم خارج أراضيها خاصة في مالي لكن بدعم فرنسي، هذا ما جعل بعض الأطراف في المعارضة وخارجها تتهم الجيش الموريتاني و الرئيس ولد العزيز بدخول حرب بالوكالة، وأن الأمر يتعلق بالحرب التي يخوضها الغرب مع تنظيم القاعدة كحرب ذات طابع دولي ينبغي لدولة مثل موريتانيا أن تلزم الحياد اتجاهها لا أن تكون إحدى أدواتها<sup>(1)</sup>.

غير أنه من البديهي أن كل أنظمة المنطقة بما فيها دول الساحل تسوق نفسها للدول الغربية باعتبارها شريكة في الحرب على الإرهاب، وتعتقد أن وجود سياق يسمح بتبرير هذه الشراكة مهم لحمايتها من كل زعزعة خارجية أو داخلية، خصوصا أنها في عمومها أنظمة لم تستطع بعد الارتكاز على شرعية سياسة صلبة.

إن المواجهات الحالية للنظام الموريتاني مع هذا التنظيم تكسبه جزءا من الدعم الغربي ومستوى متقدما من التسويق مع الاستخبارات الخارجية الفرنسية والأمريكية، فالمخابرات الفرنسية كثيفة الحضور في المنطقة وهي مستفترة إلى أقصى درجة اتجاه المجموعات الإرهابية، أما الولايات المتحدة فتولى نشاطات هذا التنظيم أهمية كبيرة ومراقبة دائمة<sup>(2)</sup>.

كما أنه يمكن لهذه الشراكة أن تقدم دعما لموريتانيا وتعويضا على ما تخسره في مثل هذه المواجهات الاستنزافية المتمامية، والتي تتطلب نفسا طويلا بين وحدات جيش شبه نظامي متواضع الإمكانيات، وبين مجموعات مسلحة تتمتع بمستوى معتبر من التنظيم<sup>(3)</sup>. لذلك إذا كان سياق هذه المرحلة يرشح المواجهة بين الجيش الموريتاني ومقاتلي القاعدة إلى الاستمرار بل التفاقم في الأمد القريب، فإن مصير هذه الحرب غير واضح على الأمد

<sup>(1)</sup>- بدوي ولد النو، "ما الذي تستهدفه موريتانيا من صراعها ضد القاعدة"، مركز الجزيرة للدراسات السياسية، 11 جوان 2011.

<sup>(2)</sup>- محمد السالك ولد إبراهيم، "الحرب المستحيلة: موريتانيا ضد القاعدة"، موريتانيا: صفيحة البداية: 27-11-2010، ص 03.

<sup>(3)</sup>- د عصمان نعمان، "موريتانيا والقاعدة...المواجهة المفروضة"، روما: مركز إفريقية للدراسات والبحوث السياسية، 18 ماي 2008، الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع يوم 07/23/2010.

المتوسط، فالدعم الغربي للجيش الموريتاني سيظل محدوداً وغير متناسب مع الخسائر البشرية والمادية، ولا تملك موريطانيا بدائل إقليمية معتبرة بهذا الخصوص لاسيما بالنظر إلى التوازن الإقليمي الهش فالصراعات الإقليمية بين دول المغرب العربي خاصة في قضية الصحراء الغربية وقضية التوارق تمنع من وجود تنسيق جدي سياسي أو عسكري بين دول المنطقة، بيد أن السلطات الموريتانية تحاول إبداء مستوى مرحلٍ من الحزم يسمح لها بتحضير هدنة أو اتفاق من نوع ما معلن أو سري، لكن التوازن الإقليمي والدولي الحالي يجعل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق أمراً غير سهل المنال، ويطلب جهوداً تخطيطية تتجاوز مستوى التكتيكات المرحلية السائدة.

عرفت موريتانيا خلال الفترة الممتدة ما بين "2005 و 2010" العديد من الأحداث التي أثرت بصفة مباشرة على النظام السياسي الموريتاني، شهدت موريتانيا في أوت 2005، انقلاباً أطاح بالرئيس معاوية ولد الطايع ، شكل هذا الانقلاب منعجاً حاسماً في التاريخ السياسي الموريتاني، حيث تعهد قادة الانقلاب بإرساء الممارسة الديمقراطية وتوطيد أركان الحكم الدستوري ووضع آلية وطنية لتنظيم انتخابات شفافة، وبالفعل تم إجراء انتخابات رئاسية عام 2007 باركها الجميع في الداخل والخارج، ليتبشر الموريتانيون خيراً باستعادة النظام الدستوري و الدخول في مرحلة جديدة يطبعها الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وإعادة الاعتبار لموريتانيا مع دول المغرب العربي، لكن ما لبّثت الأوضاع تستقر حتى تفجر الوضع في مايو 2008 لتتم الإطاحة بالرئيس المنتخب ولد الشيخ عبد الله من طرف قادة المؤسسة العسكرية، مما دخل البلاد في أزمة دستورية وسياسية خطيرة فرضت على دول الجوار التدخل كالبيبا بهدف إعادة البلاد إلى النظام الدستوري وبذلت في سبيل ذلك جهود مضنية توجت بتوقيع اتفاق داكار بين الفرقاء الموريتانيين هذا ما مهد لإجراء انتخابات رئاسية في 18 جويلية 2009 اسفرت عن فوز رئيس المجلس الأعلى للدولة وقائد الانقلاب محمد ولد العزيز ليتسلم السلطة بشكل دستوري، وحمل شعار محاربة الفساد وإعادة الاعتبار لموريتانيا في الخارج خاصة مع دول المغرب العربي.

- من خلال هذه الدراسة للأوضاع السياسية في موريتانيا ما بين عامي 2005-2010 نخرج بالنتائج التالية:

- 1- كرست هذه الانقلابات دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع .
2. عدم تجذر الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع الموريتاني على الرغم من كثافة الأطروحات السياسية.
- 3- سيطرت العصبية القبلية على مختلف أطراف الصراع، بما فيها قيادات المؤسسة العسكرية.

4- عدم وجود رؤية واضحة بشأن الممارسة الديمقراطية لدى الائتلاف الحكومي وعموم أحزاب المعارضة، ما جعلها غير قادرة على التوصل إلى عناصر مشتركة بشأن إدارة العملية السياسية، هذا ما دفع قادة الجيش للتدخل لفرض سيطرتهم على السلطة.

5- عرفت السياسة الخارجية الموريتانية اتجاه دول المغرب العربي تحديات كبيرة خاصة من خلال مواقفها من بعض قضايا المنطقة وذلك انعكاسا للأوضاع السياسية الداخلية غير المستقرة وتمحورت هذه التحديات في نقطتين أساسيتين:

- عدم قدرة الدولة على بلورة سياسية خارجية واضحة بسبب عدم تحديدها للشخصية أو الهوية الموريتانية.

- افتقار السياسة الخارجية للديمقراطية بسبب بقاءها رهن إدارة شخص واحد.

من خلال ما سبق و في محاولتنا الإجابة على "إشكالية البحث" والتي تمثلت في ( ما مدى تأثير الاستقرار السياسي لموريتانيا خلال الفترة ما بين 2005 و 2010 على سياستها الخارجية تجاه دول اتحاد المغرب العربي) يمكن القول نظرا للظروف السياسية التي عاشتها موريتانيا من انقلابي عامي 2005 و 2008 شهدت موريتانيا صراع متواصل على السلطة سيطر فيه الجيش على الحياة السياسية ما أثر على السياسة الخارجية الموريتانية خاصة مع دول المغرب العربي ، إذ عمل قادة المجلس الانتقالي جاهدا بعد انقلاب 2005 على تحسين العلاقات مع دول المغرب العربي والتي عرفت توترة خلال حكم ولد الطاغي "ليبيا، الجزائر والمغرب" ، وذلك بزيادة الاهتمام بالقضايا المغاربية كمحاولة تعديل اتحاد المغرب العربي والتزام الحياد في قضية الصحراء الغربية مما فرض على المجتمع الدولي إشراك موريتانيا في كافة مراحل مسار التسوية والعمل على المساعدة دول المغرب العربي لمحاربة الإرهاب واتخذت في سبيل ذلك العديد من الخطوات.

ومن جهة أخرى زاد الاهتمام دول المغرب العربي بما يجري في الداخل الموريتاني، حيث رحب كل دول المغرب العربي بشفافية انتخابات 2007، ولعبت دور الوسيط بعد

انقلاب 2008 من أجل إعادة الأوضاع السياسية في موريتانيا إلى وضعها الصحيح، بعدما دخلت في أزمة سياسية خطيرة.

هذا لا ينفي حدوث بعض التوتر في العلاقات مع دول المغرب العربي خاصة مع المغرب بعد تطور العلاقات الموريتانية الإيرانية هذه الخطوة أفلقت المغرب لأنه تزامن مع قطع العلاقات الدبلوماسية المغربية الإيرانية، أما القضية الثانية فهي منافسة المغرب لموريتانيا على مقعد في مجلس الأمن هذه المنافسة قللت من حظوظ موريتانيا في نيل هذا المقعد. ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا صحة الفرضيات التي تم وضعها في هذا البحث حيث أنه: — بقدر غياب الإطار الديمقراطي اتضح لنا أن ذلك يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي في البلاد، بما أن المؤسسات السياسية الموريتانية تفتقد إلى مركبات المهمة للديمقراطية و هي التداول على السلطة والحرية والمساواة والتعدديّة، مما دخل البلاد في صراع مستمر على السلطة.

— المشاركة السياسية الضعيفة في موريتانيا أنتجت نظاماً سياسياً ضعيفاً، رغم الانفتاح السياسي الذي عرفته موريتانيا بعد انقلاب 2005 إلا أن المشاركة السياسية لم تصل إلى درجة بناء مؤسسات سياسية قوية قادرة على التصدي لكل محاولات زعزعة استقرار البلاد وهذا ما دل عليه انقلاب 2008 الذي دخل البلاد في أزمة سياسية استعصى عليها، وأسباب ضعف المشاركة السياسية في موريتانيا عديدة أهمها:

— ضعف أداء مؤسسات المعارضة وعدم قدرتها على صياغة برنامج مقنع يكون بدليلاً للشعب الموريتاني.

— النظام القبلي الذي يحول بين الفرد والولاء الكامل للدولة.

— هذه الأحداث الداخلية التي ذكرناها كان لها أثر كبير على سياسة موريتانيا الخارجية خاصة اتجاه دول المغرب العربي حيث شهدت هذه المرحلة زيادة الاهتمام المغاربي بالوضع الداخلي الموريتاني، كما حاول قادة موريتانيا بعد انقلاب 2005 تفعيل العلاقات مع الدول المغاربية بعد الركود الذي حدث خلال عهد وله الطايع، وكل المؤشرات السياسية وحتى الاقتصادية منها تؤكد على عودة الاهتمام الموريتاني بالقضايا المغاربية.

## -الملحق رقم 1:

نظرة شاملة على تركيبة الجمعية الوطنية الجديدة و تشكيلة البرلمان الموريتاني المنتخب في 2006 و المكون من (95 مقعد) مقسمين كما يلي:

54 مقعدا للأحزاب السياسية.

41 مقعدا للقوائم المستقلة.

نسبة تمثيل النساء: 17 بالمائة.

أحزاب ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي (معارضون سابقون): 41 مقعد.  
"المستقلون": 38 مقعد.

تفصيل المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب والتشكيلات السياسية:

الحزب	عدد المقاعد
تكل القوى الديمقرطية(أحمد ولد داداه)	16
اتحاد قوى التقدم (اليساري)	9
الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي (الحاكم سابقا)	7
الإسلاميون	5
حزب التحالف الشعبي التقدمي (مسعود ولد بلخير)	5
حزب الاتحاد من أجل الديمقراطي والتقدم (الناهة بنت مكناس)	3
حزب الاتحاد والتغيير الموريتاني (حاتم)	3
حزب التجمع من أجل الديمقراطي والوحدة (برئاسة أحمد ولد سيد بابا)	3
حزب التجديد الديمقراطي	2
حزب البديل	1
حزب الجبهة الشعبية	1
حزب اتحاد الوسط الديمقراطي	1

- المرصد العربي لانتخابات (شبكة الانتخابات في العالم العربي)

أعلن وزير الداخلية الموريتاني النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التي جرت في 18 تموز/يوليو 2009 والتي تنتظر موافقة المجلس الدستوري. وأعلن انه لم يتلق حتى الان أي طعن من أي طرف رغم علمه أن أربعة مرشحين أعلنوا عدم اعترافهم بنتائج الانتخابات، بلغت نسبة المشاركة 43.61%， وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

محمد ولد عبد العزيز - عدد الأصوات 409.100 أي ما يمثل نسبة 52.58%

كان حاميدو بابا- عدد الأصوات 11.568 أي ما يمثل نسبة 1.49%

إبراهيم مختار صار - عدد الأصوات 35.709 أي ما يمثل نسبة 4.59%

أسغير ولد أمبارك - عدد الأصوات 1.788 أي ما يمثل نسبة 0.23%

احمد ولد داده - عدد الأصوات 106.263 أي ما يمثل نسبة 13.66%

محمد جميل ولد إبراهيم ولد منصور - عدد الأصوات 37.059 أي ما يمثل نسبة 4.76%

اعل ولد محمد فال - عدد الأصوات 29.681 أي ما يمثل نسبة 3.81%

مسعود ولد بلخير - عدد الأصوات 126.782 أي ما يمثل نسبة 16.29%

حمادي عبد الله اميما - عدد الأصوات 9.936 أي ما يمثل 1.28%

صالح ولد محمدو حن - عدد الأصوات 10.219 أي ما يمثل 1.31%

- المرصد العربي للانتخابات (شبكة الانتخابات في العالم العربي)

### تقرير عن الانتخابات الرئاسية في موريتانيا

#### اللجنة العربية لحقوق الإنسان

مارس 2007

بتكليف رسمي من اللجنة العربية لحقوق الإنسان قصدنا موريتانيا في مهمة مراقبة الانتخابات الرئاسية حيث مكثنا في العاصمة نواكشوط من 6 مارس إلى 13 منه وتمكننا خلال هذه الفترة من متابعة جزء هام من الحملة الانتخابية ومراقبة عملية الاقتراع للدورة الأولى التي تمت يوم الأحد 11 مارس 2007.

لم تسمح لنا الظروف البقاء للدورة الثانية التي جرت يوم 25 مارس. لذا اعتمدنا في تكميلة المعلومات الضرورية لهذا التقرير على مصادر حقيقة موريتانية كانت قد ساعدتنا على القيام بمهمنا طيلة اقامتنا. كذلك على المصادر الإعلامية والقانونية المتوفرة.

لم نخرج من دائرة نواكشوط علما أن الحكومة الموريتانية قد سهلت التنقل للبعثات الرسمية المعتمدة لديها ووضعت تحت تصرفها وسائل نقل مكنتها من الوصول إلى الأرياف. لكن اللجنة العربية لحقوق الإنسان التي رفضت كل تمويل حكومي لم تحصل على هذه التسهيلات ولم تسعى للحصول عليها.

#### الإطار العام

الجمهورية الإسلامية الموريتانية بلد عربي إفريقي يعاني من كل مشاكل التخلف والفقر رغم ثرواته من السمك والمعادن (وأقربها من النفط). وهو يعرف تقاؤنا طبعياً كبيراً يbedo في الفرق في نواكشوط بين الأحياء الراقية وأحياء قصديرية يسكنها خاصة الأفارقة، ويشكل وجودها إهانة للكرامة البشرية. لفهم خلفيات الانتخابات لا بد من التذكير بالتركيبة السكانية لموريتانيا التي تقسم إلى: أ- أقلية من الزنج الأفارقة الذين يقطنون بالأساس ضفاف نهر السنغال الفاصل بين موريتانيا والسنغال ويتكلمون ثلاث لغات إفريقية متباعدة. ب- الحراطين وهم أفارقة لغتهم الأم العربية نتيجة اختلاطهم بالعرب منذ قرون خاصة في ظل آفة العبودية. ج- السكان المنحدرين من أصول عربية وأمازيغية (اليبيان) الذين يشكلون الأغلبية، وهم أنفسهم منقسمين إلى قبائل متفاوتة الأهمية ويلعب الانتفاء إليها دوراً كبيراً في تسيير شؤون السياسة.

شهدت موريتانيا ككل أقطار الوطن العربي صراعاً بين مجتمع تعددي، حي وطموح ونظام سياسي متعدد مبني كما الأنظمة العربية على الشخصية والقمع والفساد ومصادرة إرادة الشعب عبر انتخابات مزيفة تشكل غطاء هشاً من الحادثة على البيعة القديمة.

لقد عرفت موريتانيا صراعاً مكلاً بين المجتمع الساعي لتحريره والنظام الذي يكبله. من مظاهر هذا الصراع الحوادث العرقية سنة 1989، وانتهاكات حقوق الإنسان العديدة، والاعتقالات الكثيرة التي طالت كل أصناف المعارضين، وتعدد المحاولات الانقلابية في بداية الألفية ضد نظام الدكتاتور ولد الطايع التي كان آخرها انقلاب 3 أغسطس 2005 الذي أطاح بحكمه والذي دبره أقرب رفاق الرئيس المخلوع العقيد علي ولد محمد فال.

المثير للانتباه في هذا الانقلاب ليس طبيعة الانقلابيين وإنما قرارهم بتسليم السلطة للشعب وعدم ترشحهم للانتخابات الرئاسية. وهذا بالطبع تحول نوعي في السيناريو الكلاسيكي الذي يعيش عليه العرب منذ نصف قرن. لا شك أن الأمور اعقد مما بدا على السطح (وسنعود للأمر عند التحليل)، لكن النظام الجديد بدا جاداً في تنفيذ قراره بتسليم السلطة للمدنيين وفق اقتراع حر ونزيه. ومن المحطات التي يجب ذكرها الإصلاحات الدستورية والاستفتاء حولها في يونيو 2006، وخاصة نشأة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في 14 نوفمبر 2005.

كل هذا أعطى انطباعاً بأننا أمام إرادة صادقة من قبل السلطة العسكرية الجديدة لنقل المسئولية لأول مرة في تاريخ موريتانيا والوطن العربي للمدنيين واحترام سيادة الشعب.

الاهتمام الشديد الذي أبدته اللجنة العربية لحقوق الإنسان بالانتخابات الموريتانية يعود لكون هذه التجربة يمكن أن تشكل في حال نجاحها واحداً من الحلول السلمية للخروج بأقل التكاليف من أزمة النظام السياسي العربي، ونموذجًا ممكناً اتباعه. هذه الأهمية هي التي ركزت عليها اللجنة في تصريح لممثلها لقناة الجزيرة التي غطت الانتخابات بصفة مكثفة عاكسة بهذا اهتمام المواطن العربي بنجربة سعى البعض لتحقيرها والتنقيص من مغزاها.

## الإشكالية

السؤال المركزي الذي حملناه معنا هو : هل تحترم الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها حق الشعب الموريتاني في اختيار من يحكمه طبقاً لل المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما يعني ذلك من ممارسة حق الرأي والتقطيم وتنظيم عملية انتخابية تضمن فيها سرية الاقتراع وعلنية الفرز؟ من البديهي أن هذا السؤال كان مبنياً على شك عميق في صدقية نوايا السلطة الموريتانية، لما خبرناه دوماً من الحكومات العربية من هوة سخيفة بين القول والفعل وباع طويل في كل أشكال التزيف. ومن منطلق هذا الشك الدفين رافقنا كل ما يجري أمامنا دون أن نغفل - عبر اتصالاتنا المكثفة بالعديد من الأطراف - محاولة فهم ما يجري في الكواليس. كل هذا حتى تكون لدينا صورة أقرب ما تكون للموضوعية التي ننشد لها.

## منهجية العمل

سعينا لجمع المعطيات من مصادر مختلفة نذكر منها : القوانين ذات الصلة بالانتخابات، بما في ذلك الدستور، وقانون اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمجلة الانتخابية، وسائر النصوص المختلفة الأخرى : كمتابعة الأحداث عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وعبر منشورات مختلف الجهات الرسمية والمدنية الفاعلة.

**1-السلطة والدوائر الرسمية:** نذكر بأننا لم تلق جواباً على الرسالة التي بعثت بها اللجنة العربية لحقوق الإنسان للسفارة الموريتانية في باريس قبل سفرنا كي يتم اعتمادنا بصفة رسمية. وفي نواكشوط، لم تستقبل من قبل أي مسؤول سياسي، لكننا تلقينا زيارة مستشار لدى وزارة الخارجية، السيد باباه سيدى عبد الله الذي أبلغنا بأننا نستطيع الترك بحرية ودخول كل مكاتب الاقتراع. لقد رجانا بعبارات واضحة عدم التعرض للنظام التونسي. فذكرناه بأننا لم نأت بصفتنا الوطنية، وإنما كممثلي عرب لجمعية حقوقية عربية تتظر للموضوع من الوجهة الحقيقة لا غير.

أهم لقاء لنا على مستوى المسؤولين كان مع رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات السيد سيدى أحمد ولد بابا أمين وعضو اللجنة الدكتور محمد ولد بوعلية. لقد رحبا بنا وأكدا أن هذه الهيئة مستقلة فعلاً عن السلطة التي لها جهاز موازي رسمي (اللجنة الوزارية المشتركة لشفافية الانتخابات)، وأنّها تقوم بعملها بكل استقلالية سواء على الصعيد المركزي أو على صعيد ممثليها في الأقاليم.

**2- المرشحون والمجتمع المدني :** است الحال لقاء كل المرشحين وعددهم 19 لأن أغلبيتهم كانت داخل البلاد في حملة انتخابية. إلا أننا تمكنا من مقابلة أربعة منهم ينتمون إلى تيارات سياسية جد متباعدة هم السادة : صالح ولد حننا وهو مرشح مدحوم من التيارات القومية والإسلامية، ومحمد ولد مولود وهو زعيم حزب يساري، ومسعود

ولد بلخير وهو رئيس حزب مشكل في غالبيته من الأفارقة العرب (الحراطين)، والسيد سيدى ولد الشيخ عبد الله وهو مرشح مستقل لا ينتمي إلى المعارضة التقليدية ويروّج أنه مدحوم من أوساط متوفدة في السلطة العسكرية. كما أمكننا لقاء ممثل التيار الإصلاحي الوسطي (الإسلاميين) السيد جميل ولد منصور، وممثل فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان السيد محمد الأمين ولد الكتاب، والسيدة امناتو منت علي مناضلة حقوقية، والسيدان بوبكر مسعود وممادو مختار صار عن منتدى المنظمات الإنسانية الموريتانية، والسيدان أحمد فال ولد الدين و محمد فال ولد اكاه عن المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان.

3- **المواطنون** : حاولنا الاتصال بأكبر عدد ممكن منهم خاصة طوال المهرجانات التي نظمها المرشحون (ضمن

خيام منصوبة يتجمعون فيها بكثرة)، وأيضا طوال يوم الاقتراع الأول وبعده لمعرفة آرائهم حول جدية العملية.

4- **وسائل الإعلام**: إضافة لهذه المصادر حاولنا استقاء القدر الأقصى من المعلومات عبر الصحفة اليومية وبرامج التلفزيون الموريتاني. ثم اعتمدنا لتقدير الدورة الثانية على مصادر الصحافة وعلى اتصالاتنا مع النشطاء السياسيين والحقوقيين.

5- **معاينة العملية الانتخابية** : تحولنا لمكاتب الاقتراع منذ الصباح الباكر وتوزعنا لمشاهدة أكبر عدد ممكن من المكاتب. لقد تمكننا من زيارة مكاتب أحياء جد متباعدة من الناحية الاجتماعية مثل مكاتب حي تفرغ زينة، وهو حي ميسور، وهي المنطقة الخامسة، الغارق في الفقر والذي تسكنه الأقلية الإفريقية. تابعنا في هذه المكاتب تفاصيل كل العملية: من التقدم إلى مكتب الاقتراع إلى إمضاء محاضر النتيجة في المكتب المعنى بالأمر.

## الملحوظات

كان واضحا لدينا وجوب التفرقة والتمييز بين الجانب الإداري والفنى للعملية الانتخابية من جهة، وجانبها السياسي المضمونى من جهة أخرى. ذلك أنَّ الجانب الأول تتحكم فيه السلطة الفانمة أساسا، فيما تتدخل معها في الجانب الثاني عناصر أخرى. المهمة التقليدية لمراقبى الانتخابات تكمن أساسا في جانبها التقنى والإداري، أي مراقبة كيفية ممارستها على الأرض وأسلوب تحققها بصفة عملية بقطع النظر عن النتائج السياسية المتمخضة عنها. بما يعني أنَّ المهمة تتمثل في التأكد من إتاحة الفرصة الكاملة للمواطن للإدلاء بصوته، مع ضمان وصول هذا الصوت إلى مبتغاه دون حرفة عن مساره، وذلك بقطع النظر عن هوية أو برنامج المستفيد من هذا الصوت. التفرقة وعدم الخلط بين هذين الوجهين للعملة الواحدة هو الذي مكّنا من الناحية المنهجية من الوصول إلى نتيجة مفادها أنَّ الانتخابات الرئاسية الموريتانية كانت على قدر كبير من النزاهة والشفافية من الناحية الفنية التقنية، إلا أنها في جانبها السياسي كانت محكومة بالعناصر والمؤثرات النافذة في المرحلة الحالية الانتقالية التي يمر بها المجتمع الموريتاني اليوم.

### أولاً : الجانب الفني والتقني : نزاهة وشفافية العملية الانتخابية

من الناحية الفنية، إنَّ أية عملية انتخابية تحتوي على محطات عديدة هي بمثابة الحلقات المترابطة لسلسلة واحدة، بحيث إذا اختلت إحدى الحلقات ستؤثُر حتما في المحصلة. وهذه المحطات هي على التوالي : الترشح، ونظام الاقتراع، واللواحة الانتخابية، وبطاقات الانتخاب، ومكاتب الاقتراع، وكيفية التصويت، وفرز الأصوات، والإعلان عن النتائج.

من خلال ما عايشناه يمكن لنا التأكيد على ما اتفق عليه كافة المراقبين الدوليين والمحللين والأطراف المترشحة وتنظيماتها من أن الانتخابات الرئاسية الموريتانية لمارس 2007 كانت في جانبها التقني – الإداري على درجة كبيرة من النزاهة في مراحلها المختلفة :

**-الترشّح :** خلافاً لبقية الأنظمة العربية التي تجعل عملية الترشّح إما مستحبّلة أو من قلب النّظام بأحزابه المرخص لها في افعال المنسنة، فإنّ القانون الانتخابي الموريتاني ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لحرية الترشّح لكافة المواطنين، باستثناء جميع أعضاء المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية وأعضاء الحكومة الإنقاليّة. فهو لا يشترط إلا تزكية خمسين من المستشارين البلديّين. الأمر الذي مكن تسعه عشر شخصاً من الترشّح سيما أنّ الإنتخابات البلديّة والتشريعية التي سبقت الرئاسيّة كانت تعدّية بائمهَ معنى الكلمة وسمحت لمختلف أطياف المعارضة والمجتمع المدني من الفوز بالمقاعد.

**- نظام الإقتراع :** هذا القانون الانتخابي الموريتاني في هذا الباب حذو أنظمة الإقتراع في الأنظمة الديمقراطيّة، إذ يقع انتخاب رئيس الجمهوريّة بالأغلبيّة المطلقة من الأصوات ( أي 50% زائد واحد ). فإذا لم يحصل أحد المترشّحين على هذه الأغلبيّة في الدورة الأولى تعاد دورة ثانية يشارك فيها المرشّحان الأكثر أصواتاً. وهو ما تم فعلاً إذ أعيدت دورة ثانية بين كلّ من سيدي ولد الشيخ عبد الله وأحمد ولد داده.

**- اللوائح الانتخابيّة :** تمثل القاعدة الانتخابيّة أي مجموع النّاخبيين. وهي ذات أهميّة قصوى إذ كثيراً ما تعمد بعض الأنظمة الإستبداديّة للعبث بهذه اللوائح. فنقصي منها من تشاء وتحرم بذلك شرائح من المواطنين من المشاركة في الترشّح وفي الإنتخاب. وقد أطلعنا على القانون الموريتاني ولمسنا أنه أتاح لأوسع فئات الجماهير من بلغ سنهم 18 سنة وأكثر التسجيل في اللوائح الانتخابيّة. هذه اللوائح التي تم إعدادها من طرف البلديّات تحت إشراف اللجنة الوطنيّة المستقلة للإنتخابات وتحت مراقبة القضاء في صورة وجود إعتراضات أو طعونات. وفعلاً وقع إعداد لائحة إنتخابيّة للإستفتاء الدستوري الذي جرى في يوليو/تموز 2006 ثم تم تحييّنها عبر الإحصاء التكميلي المجري بمناسبة الإنتخابات التشريعية والبلديّة لнуوفمبر/تشرين الثاني 2006. وقد أدى كلّ ذلك لعدم وجود أيّة شكاوي أو احتجاجات لدى عموم المواطنين في هذا الشأن.

لكتنا نلاحظ أنّ الموريتانيين الموجودين خارج التراب لم يقع تسجيلهم باللوائح الانتخابيّة، كما أنّ بعضهم الآخر ممن كان مسجلاً فيها لم يتمكّن من التصويت في يوم الإقتراع، نظراً لتواجده في الخارج. إذ أنّ السلطات الإداريّة لم تنظم مشاركة الموريتانيين المقيمين في الخارج في الإنتخابات. وهي تعزو ذلك لأسباب حرصها على النّزاهة والشفافية، في حين ربّما يكون السبب هو كثافة تواجد نخبة متقدّفة كبيرة العدد معارضة في الخارج.

**- بطاقات الإنتخاب :** بعد إعداد اللوائح الانتخابيّة وقع إعداد بطاقة شخصية لكلّ ناخب مرسم فيها. وهذه البطاقة هي التي يتم بها التصويت. تحتوي كلّ بطاقة على الهوية الكاملة للناخب وتحمل رقمًا تسلسليًا بالإضافة إلى رقم بطاقة التعريف وكذلك رقم وعنوان مكتب الإقتراع التابع له صاحب البطاقة. كما تضمنت هذه البطاقة تنصيصاً على وجوب أن تكون يوم الإقتراع مرفوقة ببطاقة التعريف. وهي كلّها تدابير غايتها منع أيّة إمكانية تزوير أو إستنساخ البطاقة، كالحيلولة دون أيّة إمكانية للتصويت أكثر من مرّة واحدة للناخب الواحد. مما تجدر الإشارة إليه هو أنّ اللجنة الوطنيّة المستقلة للإنتخابات قد وضعت منذ أغسطس/آب 2006 بطاقة وحيدة وموحدة لكلّ ناخب. وهي سهلة الإستخدام بهدف تقليل فرص التزوير تولّت البلديّات في أرجاء موريتانيا توزيعها على أصحابها مباشرة بعد دعوتها لتسليمها بواسطة البريد. كما أنّ من لم يتمكّن من تسلّم بطاقة قبل يوم الإقتراع أتيحت له فرصة تسلّمها مباشرة في ذلك اليوم من مكتب الإقتراع التابع له، ذلك بعد إظهار الرسالة الموجّهة إليه والثبت من وجود إسمه في قائمة مكتب الإقتراع المعنى.

لقد تأكّد لنا من خلال المعاينة الميدانية أنّ بطاقات الإنتخاب قد تم توزيعها على أوسع نطاق إذ قلّ وندر أن شاهدنا مواطنا يوم الإقتراع يحصل على بطاقة من مكتب الإقتراع مباشرة. مما يجيز لنا القول بأنّ الحياد في هذا المجال كان هو القاعدة.

-**مكاتب الإقتراع :** توزّعت هذه المكاتب على مختلف أنحاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية. ومن خلال القائمة التي حصلنا عليها لمكاتب الإقتراع وتوزيعها لم نلحظ شيئاً مربّياً مثل الكثرة المفتعلة التي تعمد لها كثيرون من الأنظمة الاستبدادية لجعل عملية المراقبة مستحيلة. كذلك لم نتلقّ شكاوى حول غيابها في بعض المناطق. وقد احتضنت المدارس ودور التعليم والثقافة أغليّة مكاتب الإقتراع في نواكشوط بحيث وجدنا العديد منها في فضاء واحد. كما أنّ هذه المكاتب كانت منظمة في الداخل ومجّهة بطريقة محكمة، إذ فضلاً عن هيئة المكتب المكونة من رئيس وعضوين يوجد مراقباً ممثلاً للجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات، كما يوجد مراقبين عديدين تابعين للمترشّحين وبحوزتهم قائمة الناخبين المرسمين بالمكتب. كما ويسود جوًّا من الوئام والإحترام والتعاون بينهم وبين أعضاء المكتب وكأنّهم جمِيعاً شركاء في تأمّل سلامة العملية الإنتخابية وليسوا متنافسين.

- **التصويت :** كان رئيس المكتب يعلن عن هوية الناخب الذي يدخل بصوت مرتفع مسموع لجميع المراقبين، فيتوّلى هؤلاء التثبت من الاسم في القوائم الموجودة بحوزتهم، ثمّ ضعوا علامة فوق إسمه حتّى لا يمكن له التصويت أكثر من مرّة واحدة، أو الإعتراض عليه إن لم يكن إسمه موجوداً بالقائمة.

لفت نظرنا الحرص المبالغ فيه أحياناً من طرف المتواجدين بمكتب الإقتراع على منع أيّ تلاعب أو تزوير. من ذلك أنه يقع التثبت في هوية الناخب من خلال بطاقة الإنتخاب، ثمّ يتم اقطاع ورقة التصويت من دفتر رقم تسلّم الناخب ويطلب منه الإنزال في الخلوة. بعدها يضع الناخب ورقة التصويت مطوية في صندوق شفاف مغلّف ويقوم بغمس السبّابة في حبر أسود قبل أن يتم وضع ختم في بطاقة ليسترجعها وينصرف. مما لاحظناه أنّ نسبة الإقبال كانت هاماً، بدليل وجود الطوابير الطويلة أمام مكاتب الإقتراع، بل وحدوث بعض الخلافات بين الواقفين في الطابور بخصوص أولويّة الدخول إلى المكاتب.

- **فرز الأصوات :** ما لمسناه من خلال مكاتب الإقتراع يوم الإنتخاب يجيز لنا الإشادة بطريقة العمل الشفافة والتزيّهـة التي توختـها. وما يؤكّد ذلك أنّ فرز الأصوات من طرف المكتب كما عايشناها كانت علنيّة وفي غاية النزاهة. لقد شارك فيها جميع المتواجدين إذ وقع أولاً إفراغ الصندوق وإحصاء عدد الأوراق الإنتخابية الموجودة به. ثُمّ جرت مراقبة هذا العدد مع عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم والمعلم عليهم بالقائمة الإنتخابية للمكتب. بعدها قرأ رئيس المكتب بصوت عال إسم المترشّح ثمّ عرض الورقة على الجميع حيث توّلى كلّ مراقب تسجيـلـها لديه. قد يحدث أن تكون ورقة ما غير واضحة كأن يضع الناخب الختم أو حرف بـفيـ غير المكان المخصص لهـما، عندـئـذـ يـقـعـ عـرـضـهاـ عـلـىـ الـحـاضـرـيـنـ لـلـإـلـفـاقـ جـمـاعـيـاـ حـوـلـ مـاـلـهـاـ.

بعد إنتهاء الفرز يتم تحرير محضر أصلي يمضي عليه أعضاء المكتب وممثّلي المترشّحين وممثّل اللجنة المستقلة للإنتخابات، ثمّ يسلم كلّ واحد منهم نسخة موقعة من رئيس المكتب. يوجّه بعدها المحضر الأصلي مع صندوق الإقتراع إلى الولاية ومنها إلى وزارة الداخلية لفرز الأصوات على المستوى الوطني.

واجب التجربـةـ والمـوضـوعـةـ يـمـليـانـ عـلـيـنـاـ الجـزـمـ بـأـعـمـالـ مـكـتبـ الإـقـتـرـاعـ كـانـتـ عـلـىـ درـجـةـ كـبـيرـةـ منـ الـحـيـادـ المـطـلـقـ وـمـنـ النـزـاهـةـ القـصـوـىـ المـشـفـوـعـةـ بـالـتـعـاوـنـ الواـضـحـ بـيـنـ جـمـيعـ الـأـطـرـافـ القـائـمـةـ عـلـيـهـ. والـخـلـاصـةـ أـنـهـ بـنـاءـاـ عـلـىـ ماـ عـاـيـنـاـ مـيدـانـيـاـ وـمـاـ لـمـسـنـاـ فـطـلـيـاـ، يـمـكـنـ القـوـلـ أـنـ الإـنـتـخـابـاتـ الرـئـاسـيـةـ المـوـرـيـتـانـيـةـ كـانـتـ فيـ مـراـحـلـهاـ الفـنـيـةـ وـالـإـلـادـيـةـ وـالـتـنـظـيمـيـةـ اـنـتـخـابـاتـ سـلـيـمةـ، مـمـاـ يـفـسـرـ عدمـ وـجـودـ أيـ إـعـتـراـضـ أوـ طـعـنـ فـيـهـاـ، كـمـاـ أـعـلـنـ عـنـ ذـلـكـ المـجـلـسـ الدـسـتـورـيـ المـوـرـيـتـانـيـ يـوـمـ 29ـ مـارـسـ 2007ـ.

هذه النتيجة ما كان بالإمكان التوصل إليها لو لا التدابير المتخذة من طرف السلطة القائمة لضمان شفافية وحياد العملية الانتخابية. فقد تم في 14 نوفمبر 2005 إنشاء لجنة وطنية مستقلة للانتخابات، وهي مطلب قديم لأحزاب المعارضة. وقد أنشئت بمقتضى الأمر القانوني رقم 12/2005، وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلالية المالية وتسرّع على احترام القانون الانتخابي وتتضمن الناخبين والمرشحين حرية ممارسة حقوقهم وتومن الإعلام والتهذيب المدني للمواطنين. بالتشاور مع الإدارة تتأكد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من صحة وشفافية ونزاهة العمليات الانتخابية بدءاً من التسجيل في اللوائح وصولاً إلى فرز الأصوات والإعلان عن النتائج.

تتمتع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بسلطة تعليق كل الإجراءات التي من شأنها المساس بنزاهة وانتظام الانتخابات. إنها لجنة جماعية تتكون من 15 عضو على المستوى الوطني ويتوفر لها على المستوى الجهوي والمحلّي 97 لجنة (13 لجنة انتخابية جهوية و 53 لجنة انتخابية مقاطعية و 31 لجنة انتخابية بالمناطق الإدارية). تمتلك اللجنة وسائل بشرية ومادية وضعتها الدولة تحت تصرفها، وستفيد فضلاً عن ذلك من الدعم المالي المقدم من الشركاء في التنمية. كل هذه الموارد تخضع للتدقيق والمحاسبة.

يؤدي أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات يميناً للعمل على إنجاز الأهداف الأساسية للتنافس الانتخابي بكل حياديّة وتجرّد، كما أنّ طاقمها الالامركزي يقع تعينه من قبلها حسب معايير النزاهة والتجربة والحياد. لاحظنا حضوراً واضحاً لممثلي اللجنة في مكاتب الإقتراع حيث كانوا مكلفين بمراقبة الإقتراع فيها، كما بفرز الأصوات وإعداد تقرير خاص للجنة الوطنية. وقد حرصت وزارة الداخلية الموريتانية من جهتها على ضمان الحياد، حيث وضعت على ذمة أعضاء مكاتب الإقتراع دليلاً يتضمّن بصفة تفصيلية جميع الجزئيات الخاصة بعملهم، كما مكنت جميع المرافقين والملاحظين من الوقوف على الشفافية الكبيرة لعمل المكاتب.

## ثانياً : الجانب السياسي ضمور الخطاب السياسي في الحملة وحضور العصبية والمال في الإقتراع

لا شك أن العملية الانتخابية لتن كانت في حد ذاتها ذات طابع تقني فإنّها في مضمونها وجوهرها ذات مدلول سياسي مكثف. خاصة في بلد يخطو أول خطواته في التداول السلمي على السلطة وقد خرج لتوه من نظام دكتاتوري عسكري جثم على صدره منذ حقبة طويلة.

هذه الوضعية الإنقلالية للشعب الموريتاني لا شك أنها ستلقي بظلالها وستتحكم إلى حد كبير في المحتوى السياسي للعملية الانتخابية الأخيرة التي كانت مثالية في جانبها المؤسسي الإداري كما أسلفنا. وفعلاً عندما نحوال إهتماماً للمحتوى السياسي للعملية الانتخابية ليس بوسعنا إلا تسجيل ضمور هذا المحتوى ومحدوديته على أكثر من صعيد ليس أقلها الحملة الانتخابية. كما أنّ اتجاهات التصويت كانت محكومة أكثر بتأثير العصبية والمال.

## الحملة الانتخابية :

لقد عايشنا هذه الحملة طيلة أسبوع كامل ولاحظنا نسبة الحرية التي يتمتع بها الموريتانيون في التعبير عن آرائهم، سواء تعلق الأمر بالملصقات أو بتنظيم المجتمعات والمهرجانات. نذكر أن التلفزيون الموريتاني أفسح المجال للمرشحين لعرض وجهات نظرهم ولم نسمع بأي شکوى بخصوص توزيع الحصص. كما لمسنا الجوّ المتسام الذي كان سائداً، حيث لم نشاهد أو نسمع عن أيّة عملية تبادل عنف جسدي أو لفظي بين أنصار المرشحين. العكس هو الذي كان واضحاً. الأمر الذي أدهشنا كثيراً حيث بدا الجوّ أقرب منه إلى جوّ اعراس متظاهرة منه إلى حملة انتخابية ستقرر مصير البلاد. وطوال الأسبوع، خاصة عند زيارتنا مختلف الخيام، استمعنا إلى النقاشات

التي كانت تدور بين الموريتانيين والتي كانت خالية من كل تشنج، (بل وأحياناً تميل للمزاح والهزل وكان المواطنين لا يحملون على محمل الجد حتى تجندهم لهذا المرشح أو ذاك). وكان مجرد التقدم للاقتراع والترشح خلق أجواء احتفالية لم يعتد عليها الموريتانيون.

ما يسترعي الانتباه أيضاً المكانة المتميزة للمرأة، وإن كان من المؤسف عدم وجود ولو مرشحة واحدة بين التسعة عشر مرشحاً. حضورها كان كبيراً في الحملة وليس فقط للأداء الغنائي داخل الخيام. لكن بالمقابل، اعتمدت الحملة الانتخابية كثيراً على الإشهار الشخص المترشح وليس ل برنامجه السياسي. وكان الموضوع ليس اختيار الرجل الأنسب لقيادة البلاد وإنما الأكثر أبهة وثراء وكرما وقدرة للوصول بأساطيل السيارات إلى المناطق النائية. فقد تنافس المرشحون في تقديم الخدمات الترفيهية أكثر مما تنافسوا في الدفاع عن برامجهم.

لا يتوفّر لدينا معطيات حول تكلفة الحملة بالنسبة للمرشحين التسعة عشر، لكن من البديهي أن بعض المترشحين كانوا أكثر تواجاً من غيرهم وبالتالي أكثر حظاً. ويشار هنا لدور رجال الأعمال الذين كونوا ثروات طائلة تحت حكم ولد الطابع ولعبوا حسب مخاطبينا من الموريتانيين دوراً هاماً في تمويل بعض المرشحين دون غيرهم. لا شك أن مسألة تمويل الحملة الانتخابية هي قضية في غاية الأهمية خاصة في موريتانيا حيث كان المال هو عصب الانتخابات السابقة. وحضور المال كان واضحاً في الحملة الحالية. ذلك أن القانون الانتخابي الموريتاني لم يتول تحديد سقف مالي لكل مترشح، ولا يطالبه بالتصريح بأملاكه وبثروته. كما أن أي من المترشحين لم يقدّم مشروع ميزانية لحملته ولم يقع الكشف عن مصادر تمويله.

هذه المسألة نقية أساسية يتبعن الإشارة إليها بشدة لما لها من تأثير في نتائج الانتخابات. لقد اعتبر المترشح ولد مولود، رئيس حزب اتحاد قوى التقدم، أن "أموالاً طائلة استثمرت في شراء الولاءات والذمم كانت وراء ما حصل من صعود صاروخي لبعض المرشحين". إلا أننا في ذات الوقت لا يمكننا إلا تسجيل اجتماع مختلف الفرقاء السياسيين عن أن الأموال المبذولة في الحملة هي أموال خاصة وليس أموال عمومية.

هذه العوامل أدت إلى ضعف الجدل السياسي وحصر الخطاب الانتخابي في الصبغة الإشهارية فكأننا بناوا كشوط وبقية المدن والبواقي قد جدت في الحملة فرصة لقطع رتابة الحياة والتمتع بشيء من الترفيه. هكذا أصبحت المطربات الشهيرات جزءاً من "القوة الضاربة" لدى المرشحين القادرين على التعويل على خدماتهن. كذلك يخيل لمن تابع العملية أن المطلوب هو ترويج بضاعة بكل وسائل الإشهار الحديثة، وهذه البضاعة ليست أفكاراً وبرامج وإنما صورة وحصل شخص.

يضاف لهذا أن الوقت لم يكن كافياً لعموم المواطنين للتعرف على كافة المترشحين نظراً لعددهم. وهو ما يفسر أن الكثير منهم بقوا متربدين حتى آخر لحظة بخصوص الذي سيصوتون له.

إن غياب المضامين السياسية كان عموماً السمة الأبرز للحملة الانتخابية، على الأقل في دورتها الأولى. فالمرشحون أنفسهم لم يكن هاجسهم الأساسي التعريف ببرامجهم وأوجه اختلافها مع برامج منافسيهم. ناهيك عن أن غالبيهم قد استغلّ الحصة التلفزيونية المخصصة له في نقل صور عن تنقلاته داخل البلاد والخيام التي نصبتها والمطربات اللاتي قمن بتنشيط السهرات فيها. مؤشرات تدلّ كلها على ضمور العامل السياسي البرامجي للحملة الانتخابية. وكان القوم يعرفون مسبقاً أن التصويت لن يكون حسمه على ضوء خصوصية البرنامج السياسي لهذا المترشح أو ذلك بل أنه سيتحدد بعوامل أخرى.

هناك أمور أفرزتها الحملة الانتخابية تستحق الوقوف عنها ولا يمكننا إلا ان نسجلها، وهي بعض المسلكيات التي كانت حاضرة بقوّة خلال الحملة الانتخابية. من مثل إطلاق الشائعات قبل وأثناء وبعد عملية الإقتراع، والتي كانت تقف وراءها جهات تنهّم بأنها تحاول الفوز على معطيات قد تسفر عنها نتائج صناديق الإقتراع. وعلى الرغم من ذلك، ظلت الصبغة السلمية للانتخابات واقعاً ملماً. وبظهر أن اللجنة الوطنية المستقلة قد ساهمت بشكل كبير في إيجاده عبر "مدونة حسن السلوك" التي إقترحتها ووُقعت عليها يوم 07 سبتمبر 2006 كافة

الأحزاب السياسية. تضمنت هذه المدونة مجموعة من المبادئ والقيم التي تنظم مسلكيات وموافق وخطابات الفاعلين السياسيين، مثل خوضهم حملة إنتخابية هادئة وتأطير أنصارهم وقبول حكم صناديق الإقتراع مهما كان.

#### - اتجاهات الإقتراع :

يمكن القول بأن الإنتخابات الموريتانية، ورغم ما حظيت به من إشادة من كل الأطراف السياسية والمرأفيين، كانت انتخابات عرقية وجهوية بل وقبلية أيضاً. وهو ما يفسّر البعض بالنتائج الباهرة التي حققها المرشحون في مناطق ينتمون إليها قبلياً وأخرى متدينية في مناطق تصنف هي الأخرى ضمن طابور هذا المرشح أو ذاك. ففي مكتب المنطقة الخامسة بنواكشوط مثلاً - وهي منطقة بالغة الفقر يسكنها من يسمون الزنج الأفارقة - اكتسحنا عند الفرز أن الأغلبية الساحقة للأصوات ذهبت للسيد مختار ابراهيم صار، وهو من المنتسبين لهذه الأقلية العرقية. في حين أن هذا المرشح لم يحصل إلا على المرتبة الخامسة على الصعيد الوطني.

هذه الظاهرة أكدتها لنا كل من تحدثنا إليهم. فالعوامل الأساسية التي تحكمت في الخيار كانت (القبيلية والعرقية والمال وصورة الشخص التي وقع تسويقها كما رأينا حسب تقنيات الإعلان التجاري. مما أكد هذه الظاهرة النتائج الهزلية التي حصل عليها السيد ولد حنانة (7,6%) والسيد ولد مولود (4%)، وكلاهما ترشح على أساس سياسية: الأول كممثل للتيار القومي والإسلامي، والثاني كممثل للتيار اليساري.

بالإضافة لذلك لا بد أن نشير إلى ما ذكره لنا العديد من النشطاء من أن المفارقة في التجربة الموريتانية تتمثل في جدية اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وحياد الإدارة من جهة، ومن جهة أخرى التدخل السياسي المتواصل للسلطة للتأثير على مجرى الانتخابات. وكان هناك سياستان وراسان مدبران وراء العملية.

هذه العناصر تجعلنا في تفاعلها نقرّ بأن حقيقة الإنتخابات الموريتانية في مضمونها السياسي كانت بمثابة الترجمة الأمينة لتوacial حجم المال السياسي والتوظيف القبلي والدعائية الجهوية. يضاف لها توجيه السلطة القائمة للفاعلين السياسيين قبيل الإستحقاقات خصوصاً.

#### الاستنتاجات

مهما كان الأمر، من الصعب جدًا إصدار حكم نهائي على ظاهرة لم نعايش منها الا بعض ملامحها ولم نر منها الا واجهتها. لذلك حاولنا عبر ساعات طويلة من النقاش مع أصدقائنا الموريتانيين النفاد إلى ما وراء الستار. وفي حدود ما أمكننا معاينته في الدورة الأولى، وفي حدود ما استطعنا فهمه من ساعات طويلة من التحاوار مع جل الأطراف التي قابلناها، وإستنادا إلى قناعة شخصية هي نتيجة تجربتنا السياسية والحقوقية، يمكن التأكيد بأننا أمام تجربة وليدة. باعتبار أن تنظيم انتخابات نزيهة من الناحية التقنية ليس بالأمر السهل. كما أن نجاح الموريتانيين في هذا المضمار دليل على نضج كبير لدى كل الأطراف. ولا ننسى أن الواقع الذي تعرضنا له، مثل قضية التمويل، وحتى التدخل الخفي لللاعبين من وراء الستار، موجودة في كثير من البلدان العرقية في التجربة الديمقراطية. لذا فالاحتراز الكبير لأشقائنا الموريتانيين من جهة، واحترامنا الأكبر للحقيقة، هو الذي جعلنا نسجل الواقع السياسية المذكورة على أمل أن تقع معالجتها وتجاوزها في التجارب المقبلة.

#### خاتمة مؤقتة

يبقى أن نرد على السؤال الذي كان منطلق مهمتنا، أي مدى جدية العملية كلها، خاصة بعد فوز السيد سيد ولد عبد الله، المحسوب على طرف قوي داخل المؤسسة العسكرية. حيث أن المأمول من الانتخابات الديمقراطية هو التغيير الحقيقي لتجاوز مخلفات آفة الاستبداد، أي تغيير نظام الحكم السابق وليس تجديده باستبدال شخص بأخر.

فالسؤال الكبير الذي تطرحه الانتخابات الموريتانية هو إن كان بمقدور النظام الاستبدادي حماية مصالح المنتفعين من العهد السابق والمواصلة في ثوب جديد، عبر الاستعمال الذكي لآليات الديمقراطية نفسها؟

فإن كان الجواب بالإيجاب، يمكن القول بإن التجربة الموريتانية هذه لن تكون تلك التي علّق عليها الديمقراطيون العرب بعض الأمل لتصفية الاستبداد بوسائل سلمية. وإنما ستكون نموذجا قد تجد فيه الأنظمة الاستبدادية حلاً لأزمتها. ما يمكن أن يقوله النموذج الموريتاني لها هو أن هناك بديل للنموذج القديم (الانتخابات التاسعة والتشريعية وتزويدها السادس) الذي نقاتل أنظمة مختلفة للحفاظ عليه إلى نموذج أرقى يتمثل في التعويل على الأممية السياسية الواسعة الانتشار داخل الشعب والتي نماها وسهر عليها الاستبداد. كذلك الاستثمار في جوادين أو أكثر بالمال والنفوذ الخفي وخلق أكبر عدد ممكّن من الترشحات الرامية لتوزيع أصوات المعارضة. كل هذا في ظل دستور يضمن صلاحيات واسعة للقائد الجديد تمكنه من المحافظة على هيكل النظام وتواهله، أي على مصالح ونفوذ الأجهزة الأمنية والمافيات الاقتصادية.

من الثابت أن النظام السياسي الموريتاني هو الآن في مفترق طرق، ولا يمكن التنبؤ بالمسار الذي سيأخذه. فإذاً أن يتواصل نفوذ الأجهزة والمافيات في ظل حكم مدني صوري عاجز عن حل المشاكل الاقتصادية الضخمة، وسرعة العودة للتقطيع على الحريات، وأنذاك سنكون قد شاهدنا فعلاً النجاح الأول للنموذج المتتطور في تواصل الدكتاتورية... وإنما ستغتنم المعارضة مساحة الحرّيات التي حصلت عليها قبل وإبان العملية الانتخابية لجعل التراجع عنها مستحيلاً. بالتأكيد يفهم الرئيس المنتخب حجم الآمال المعلقة عليه، بحيث يمكننا من القول أن آخر حيل النظام الاستبدادي للتواصل عبر استعمال بالغ الدهاء لآليات الديمقراطية قد فشلت وأن السحر انقلب على الساحر.

## تهنئة وشكر

في نهاية المطاف، تتوجه اللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتهنئة للشعب الموريتاني على نجاحه في تنظيم انتخابات ديمقراطية وشفافة، وعلى المناخ السلمي الذي انطلقت منه وانتهت إليه. كما وتهنئ الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على هذه التجربة الرائدة في موريتانيا، آملة أن يتواصل نموها وتجذرها ونجاحها في ضمان المزيد من الحقوق والحرّيات للشعب الموريتاني، بما يؤدي بداية لزوال جيوب الفقر المذل في نواكشوط وخاصة أحياء المنطقة الخامسة أو "كبّة" وغيرها. كما تأمل تطوير الأخوة العربية الأفريقية كي تكون موريتانيا الديمقراطية همة الوصل الناجحة بين الوطن العربي وشعوب أفريقيا جنوب الصحراء.

كذلك تهنئ كل المرشحين على جهودهم والروح الرياضية التي أبدوها إبان الحملة وعند نهايتها، بمن فيهم الرئيس المنتخب سيد ولد الشيخ عبد الله الذي تنتظره مهمات صعبة وحساسة. فموريتانيا اليوم أمام منعطف مصيري، من احتمالاته التي يتأملها المجتمع، نهاية عهد الفساد وحكم الأجهزة واكتظاظ السجون بالرهائن السياسيين. الأمر الذي لا يحول دون وجود خوف من عودة آفة وعاهة الاستبداد التي كلفت الشعب والأمة غالياً. وتعرب البعثة عن بالغ شكرها للسادة صالح ولد حنن ومحمد ولد مولود ومسعود ولد بلخير وسيدي ولد الشيخ عبد الله، المرشحين الذين استقبلوا ممثليها وأفادوهما بكثير من المعلومات الهامة. كما تعبّر عن خالص امتنانها للسيد أحمد ولد بابا أمين والدكتور محمد ولد بوعليبة، وعن عميق شكرها لأعضاء المجتمع المدني لعونهم الكبير وعلى وجه الخصوص السيدة امناتو منت علي والسادة محمد محمود ولد معلوم وبدي ولد ابنو وأحمد فال ولد الدين ومحمد فال ولد اكاه ومحمد الأمين ولد الكتاب وبوبكر مسعود وممدوح مختار ص

#### تقديم

تم اليوم تنصيب الجنرال محمد ولد عبد العزيز رئيساً لموريتانيا بعد انتخابات فاز بها من الدورة الأولى بأكثر من نصف أصوات المترشحين، وذلك

وسط مقاطعة أقطاب المعارضة للحفل وحضور عربي وأفريقي وأوروبي. فهل أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي تبدو وكأنها على مفترق طرق ستتجه نحو تحول ديمقراطي فعلي وسيرونة جديدة؟ في بالاهتمام والمتابعة والتقليل، أم أنها بعد العزلة الدولية ستدخل مرحلة تأزم واحتمال انقلابات جديدة؟ في الواقع إن الاحتقان الذي امتد لعدة طويلة قبل الانتخابات الرئاسية لم يهدأ منسوبه بعد إعلان نتائجها وفوز محمد ولد عبد العزيز أمام الثنائي الآخرين، الذين بأكثر من نصفهم دخلوا حلبة السباق للمرة الأولى وتوزعوا بين مكونات الطيف السياسي والعرقي والجهوي والأيديولوجي. الخاسرون اعترضوا على النتائج وما اسموه تزويراً في سير العملية الانتخابية خلال التحضير لها، وقالوا أن رقم 52% الذي حصل عليه الجنرال عبد العزيز كان يجري تداوله خلال الحملة الانتخابية. وأكدوا بأن الغش والتلاعب وقع ولو أن المجلس الدستوري رفض كما كان متوقعاً الطعون التي قدمت خلال مدة 48 ساعة فقط من إعلان وزارة الداخلية النتائج. وفي حين قالت أطراف منها أنها قدمت أدلة دامغة لا يجوز تجاوزها، كانت أخرى قد أشارت إلى أنها لن تتوجه للمجلس كونها لا تعتبره حكماً نزيهاً بعد اتخاذها مواقف دللت على عدم حياديته عندما رفض تأجيل الانتخابات لما بعد 18 يوليول/ تموز. من هذه الطعون التي قدمت طلباً بإعادة فرز الأصوات وبفحص الأوراق التي أعدتها شركة لندنية وتم التصويت بها، حيث تبين أن الشركة تعرض خدمات "إنتاج أوراق حساسة وقابلة للتكييف والذوبان".

كانت الحملة الانتخابية قد جرت في ظل نوع من التوافق الذي كرسه اتفاقية داكار التي تم التوقيع عليها إثر التدخلات الخارجية، والتي كانت إطاراً لتسوية بين تيارات وقوى كبيرة شهدت انقسامات وتوترات شديدة على مدى عشرة أشهر إثر خلع ولد عبد العزيز لسابقه. هذه الاتفاقية جرت رعايتها من مجموعة دولية ممثلة أساساً بالرئيس عبد الله واد والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والمجموعة الأوروپية والأمم المتحدة. وبمعزل عن اهتمام ودعم الدول الجارة وبنوع خاص ليبيا والمغرب والجزائر والسنغال، فالبترول الذي اكتشف قبل سنوات، علاوة على ملفات الهجرة والإرهاب، هي أكثر ما شغل الدول الغربية، وخصوصاً فرنسا الحريصة على استباب وضع يضمن لها مصالحها وعدم ترك الساحة للاعبين آخرين قد يشكلوا تهديداً لها. وهناك من يربط بين مجموعة الانقلابات التي حصلت منذ 2000 والاهتمام الدولي بهذا البلد حديث العهد وبين ظهور البترول بكميات كبيرة داخل حدوده

فرنسا كانت في الكواليس ولا تنكر ذلك، بل تجاهر بفضلها في ترتيب الوضع. فالسيدين بلفاني وبرجي المقربين من الرئيس الفرنسي ساركوزي كانوا بنوع خاص ينشطان لتجنب عزل محمد ولد عبد العزيز دولياً، واستقباله في باريس، والضغط على المعارضة للمشاركة في الانتخابات رغم السرعة في توليب القضية وما كان لذلك من تأثير على

النتيجة، وباختصار لشرعاً عن الانقلاب على القصر. لكن الاتحاد الأوروبي اتخذ موقفاً آخر بالتشديد على تفحص ما شيع أنه تزوير، وضرورة إقرار ذلك من السلطات الموريتانية بالتوافق مع القوانين المحلية والأعراف الدولية.

أما اللجنة الانتخابية المستقلة، التي تمثل بها أطراف ثلاثة توزعوا بشكل متوازن بين موالية ومعارضة والتي شهدت تجربتها الأولى في عملية انتخابية، فقد استقال رئيسها بعد اعلان النتائج والحديث عن التزوير. لقد شهدت هذه الانتخابات تنافساً حاداً بين مرشحين غابت في الواقع برامجهم الانتخابية عن المشهد، مع غياب المرجعيات الأيديولوجية والسياسية وعدم تألف المعارضة حتى على المستوى الفكري والأيديولوجي ودور بعض أطرافها في تزويرها لقاء التقاء المصالح على أشخاص بعينهم. فالساحة السياسية تتحرك في موريتانيا كرمال الصحراء وتتسنم هي أيضاً بالترحال، على خلفية بنية قبلية مرتنة نسبياً ولا تفرض نفسها كفاعل سياسي. وذلك رغم الاصطفاف القبلي الحاد في القوى الداعمة للمرشحين هذه المرة بين قبيلة أولاد السابع من جهة وقبيلتي السماسيد وإدواعلي من جهة أخرى. وعلى الرغم من الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ انقلاب محمد ولد عبد العزيز على سيدي ولد الشيخ عبد الله، يبدو المجتمع الموريتاني متسامحاً عموماً. بما قد يفسر عدم الاصطدام الدموي الذي شهدته التموج الإيرانية على سبيل المثال إثر انتخابات مطعون أيضاً في نزاهتها .

هل سيقبل هذا المجتمع رغم كل شيء بالنتيجة، لاسيما وأن الاعتراض عليها سبق إعلانها وأن الفوز من الدورة الأولى شكل مفاجأة للكثرين وترك علامات استفهام لن تتجلى بسهولة؟ أم أن إغراءات السلطة والمناصب والامتيازات فيما لو عرضت يمكن أن تذمر التكتلات وتضعف المعارضات في مجتمع 64% من شعبه أميين وثلثه من الفقراء؟

تحت عنوان : "هل أصبح الانقلاب السادس عشر على الأبواب؟" نقرأ في يومية السراج بتاريخ 14 يوليو 2009، أنه من الأسباب غير المطمئنة بالاستقرار هو أن "نجاح ولد عبد العزيز مشكلة وخسارته للانتخابات مشكلة أخرى، وبين المشكلتين مشاكل أخرى عديدة" ..

كانت موريتانيا لسنوات قصيرة خلت قد قدمت صورة عن بلد ديمقراطي يتم فيه التداول على السلطة بشكل سلمي، لدرجة جعلت الكثيرين من المثقفين العرب يتغدون بمزايا بلد الشعراة. لكن صورتها في الخارج لا تعكس بالضرورة الواقع المعاش للكثير من أبنائها المهتمين بالحقل العام وبمستقبل أبنائهم. فالرغبات والاسقاطات تدخل في تكوين الصورة كما أحلام القابعين في بلدان تعيش أزمات متالية في جو من الاحتقان السياسي والأنظمة التسلطية وحالات الطوارئ والقوانين الاستثنائية وهلم جراً. وإلا كيف يمكن أن نفسر أنه من الدورة الأولى يأتي الرئيس السابق، علي ولد محمد فال، الذي رأى فيه الكثيرون نموذجاً يحتذى في امكانية التداول السلمي على السلطة في بلدان عالم ثالث، في مرتبة متاخرة جداً (3%) بعد محمد ولد عبد العزيز الذي لم يكن من مؤشرات على بلوغه هذه الشعبية الكاسحة في هذه الفترة القصيرة من عمر توليه الرئاسة- ولو أنه كان في الصورةخلفية وكما يقال هو من صنع الرؤساء- أو حتى بعد مسعود ولد بخاري (16%) وأحمد ولد داده (13%)؟

لتوسيع بعض ملامح الصورة التي تبدو ضبابية لحد ما عند غالبية المهتمين، لا بد من تقديم لمحة سريعة عن تشكيل هذا البلد (بالاعتماد مشكوراً على الاستاذ محمد ولد الكتاب). فنواكشوط العاصمة، والتي تزدحم فيها اليوم المباني والسيارات في أكثر من مكان، لم تكن قبل نصف قرن من الزمن سوى كناية عن بعض بيوت متباشرة على الطريق العام رقم واحد العابر لأفريقيا والممتد بين داكار والجزائر. المحطة الأبرز حينئذ كانت كاراجاً لتصليح كميات شحن البضائع التي تعبّر الخط. إلى أن اتخذ في 1959 قرار نقل عاصمة موريتانيا من سان لويس في السنغال نحو هذه القرية التي باتت نواكشوط التي نعرفها اليوم. فكان الإسراع في تشييد بعض مباني تناثرت هنا وهناك لتكون مقرات لرئاسة الجمهورية والبرلمان وبعض الوزارات، ثم أُعلن ميلاد جمهورية موريتانيا الإسلامية في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1960. وقد عقدت الجلسات الوزارية في البداية تحت قبة خيمة منصوبة بانتظار إقامة المبنى المخصص لذلك، كما وبني مطار صغير لوصل هذه الجمهورية بالعالم.

تعيش موريتانيا، المكونة من 2.8 مليون نسمة والممتدة على مساحة 1.030.700 كم<sup>2</sup> مع شواطئ يبلغ طولها 750 كيلومتراً والغنية بالنفط المكتشف حديثاً وببعض المعادن كالحديد والفوسفات ومنها الثمينة كالذهب والماض وغيره التي تتنبّع عنها شركات أجنبية، من زراعة الحبوب والخضار والفواكه. كما ومن تربية المواشي وصيد الأسماك النهري والبحري، حيث تباع وتتصدر منها مئات الآف الأطنان سنوياً. تشتهر ولاية نواذيبو بنوع خاص بثروتها السمكية التي يخشى عليها من التراجع الكبير بسبب الصيد المكثف وطرائقه المؤذنة للأسماك. كذلك بجمال شطآنها التي تستدعي فلول السياح للتمتع بمناظرها الطبيعية وروعة جزرها ومعالمها الأثرية. لكنها تشكو في نفس الوقت من ندرة ماء الشرب وارتفاع متواتر في كلفة العيش، مثلاً ما تشهد مناطق أخرى في هذا البلد الممتد الأرجاء ظاهرة الجفاف وغزو الجراد واتساع رقعة التصحر بشكل سريع ومخيف.

وبمعزل عن إرسال المهاجرين لتحويلات مالية لأهاليهم وتشييد الطرقات والمدارس والجواجم والمستوصفات، ووجود بعض التعاونيات الزراعية والصناعة الحرافية، كما ومشاريع لمحسنين ودول أجنبية ومنظمات خيرية تعمل على حفر الآبار الارتوازية ومد الكهرباء للمدن وإنشاء مشاريع اجتماعية وتنموية ومحو أمية لتحسين ظروف عيش فموريتانيا تفتقر للكثير من مقومات العيش الكريم، رغم وجود السكان، ما زال الكثير ينتظر أهل هذا البلد شديد الفقر أقلية غنية جداً تستأثر بالثروة وأحياناً بالسلطة معاً وتبدد أموالها الطائلة نسبياً في العطل بالخارج بدل استثمارها في تنمية بلدها. ورغم الاصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي أجريت منذ 1986 والتخلص من المديونية، فالكثير ما زال يلزم المزيد من الجهد والعمل. مطلوباً من أجل نهضة بلد لا يصل دخل الفرد السنوي فيه لمعدل 500 دولار أمريكي والمثابرة والاتكال على النفس لمحاربة الفقر والأمية وتشييد البنية التحتية وتطهير حياة البداؤة والترحال وتشييد أقدام الساكنة في الأرض. خاصة في القرى التي تشهد نزوحًا قوياً نحو المدن هرباً من شظف الحياة وبحثاً عن العمل ولقمة العيش. فالبطالة تجاوزت 22% حسب الأرقام الرسمية، يضاف لها مخاطر الهجرة السرية، في ظل ضعف الرقابة على الحدود وهشاشة نظام الهجرة والجنسية، والتي يخشى البعض تهديدها التوازن الديمغرافي لموريتانيا. اليوم ورغم قوانين منعها ما زالت أشكال من العبودية تتواجد في هذا البلد، كما ما زلت نجد الزواج المبكر للفتيات

وتعذر الزوجات وختان البنات واطعامهن بالقوة ليصبحن أكثر اكتئازاً واستعداداً لانتظار العريس المرتقب. وذلك على حساب تعليمهن مع تعريض أموالهن للخطر وحياتها الزوجية للتصدع والطلاق، علماً أن هذا المجتمع يبدو أمومي . أكثر منه أبي حي ثرثرة فيه وزن وسلطة وتأثير يمتد لأبعد من حدود منزلها

## الانتخابات الرئاسية

في حين تحدثت غالبية المراقبين عن نزاهة وشفافية الانتخابات، سجل بعض المراقبين مجموعة من الخروقات التي رافقت عملية الاقتراع، من مثل عدم حيادية بعض الموظفين الرسميين في العملية الانتخابية، وعدم السماح لبعض الناخبين المسجلين على القوائم الانتخابية بعد اتفاقية داكار بالتصويت وضعف الجهاز الإداري المنوط إليه تسيير العملية الانتخابية، ووجود "شوائب بقوائم الانتخاب" وعدم اطلاع الكثير من رؤساء المكاتب بشكل كاف على القانون الانتخابي الموريتاني وعلى الإجراءات المتبعة عند الانتخاب والفرز، إلا أنهم اعتبروا أن هذه الشوائب لا ترقى للطعن بها. كما وأنها أكثر شفافية على سبيل المثال، من الانتخابات اللبنانية التي سبقتها إذا ما قورنت بها. ربما لسبب أن المال الانتخابي لم يكن واضحاً وفاصحاً بنفس القدر أو لأن توادر المؤشرات التقنية لم يكن بالقدر الكبير أو لأن الأطراف الموالية والمعارضة جميعها كانت مشاركة في تسيير العملية الانتخابية.

بالمقابل، خرجت أصوات معارضة من داخل موريتانيا تتحدث عن "وأد آمال الشعب وتطلعاته وخرق روح التشاور والوئام التي سادت بعد اتفاق داكار"، وعن "ترويج الإرادات وشراء الذمم واستغلال السلطة وإنفاق المال السياسي والتلاعب بالنتائج"، كما وعن "منع الناخبين من التصويت وعدم وجود أسماء لبعض الناخبين في مراكز الاقتراع"، وعن "ظروف مراجعة اللائحة الانتخابية الضيقة جداً بحيث لم يظهر من المسجلين على اللائحة الانتخابية بعد اتفاق داكار إلا أقل من النصف"، أو عن "النتائج المتتساوية تقريباً في كل المقاطعات التي حصل عليها ولد عبد العزيز"، وبأن "حرف الباء الذي يضعه الناخب أمام من يريد التصويت له كان مكتوباً بنفس الخط وبشكل مشابه بما يؤكد أنه مع سلفاً وخارج مكاتب التصويت"، وعن "اعلان أرقام كبيرة في بعض المقاطعات والمكاتب لصالح عبد العزيز رغم أنه لم يجتاز أي صوت"، وغير ذلك من اعتراضات.

كان شريط فيديو بثه الموقع الإلكتروني لرئيس تكتلقوى الديمقراطية أحمد ولد داداه قد أظهر أن أعون محمد ولد عبد العزيز قد قاموا بعملية تزوير واسعة النطاق لبطاقات الهوية وتلاعبوا بالقوائم الانتخابية. في حين وردنا من مصوتي خارج المراكز الانتخابية في الضاحية الموريتانية شكاوى من خروقات من مثل تصويت أشخاص بإسم آخرين قبل أن يحضر المعنيون للتصويت.

لقد سجلنا وجوداً مكثفاً للمؤسسة العسكرية حتى داخل مكاتب الاقتراع يوم 18-07-09، وبحجة حفظ الأمن كان تدخل رجال الأمن أحياناً تعسفاً ووجود بعضهم لصيقاً ليس فقط مع الناخبين وإنما أيضاً المراقبين. ومن الناخبين من اقترعوا بلباس عسكري دون حيازة بطاقة انتخابية، في حين أن هذه البطاقة كان مطلوب تقديمها من غالبية المدنيين الذين اقترعوا أماناً، لحد طلب عودتهم مجدداً بعد استخراجهم لها من الانترنت كي يتم مطابقة رقمي البطاقة والهوية. وحيث كان التشدد سيد الموقف حيناً، جرى أحياناً أخرى التغاضي عن بعض الأساسيات من مثل عدم التوقيع على المحضر أو عدم تطابق الأرقام. ارتبط ذلك برؤساء

المكاتب وبشخصياتهم وانتماءاتهم، وتلوينات الأحياء التي تضم مراكز الاقتراع، وأوقات النهار وغيره من اعتبارات.

إذا كان صحيحاً أن هذه العينة لا تسمح بالتعيم على 2400 مكتب اقتراع في أرجاء البلد توازعاً فيما بينها 60% من الـ 1.183.447 المسجلين على اللوائح الانتخابية، ف صحيح أيضاً أن مكوث المراقب عدة دقائق في كل مكتب اقتراع زاره ليس كافياً لتشكيل صورة وافية عن العملية برمتها ومبركة ما آلت إليه نتيجتها أو الطعن بها. إنها صورة فوتوغرافية عن اللحظة وعن جزء من المشهد ينقصه ليكتمل كل ما جرى في الشارع وفي الكواليس وما يرقى لأسباب طويلة وربما أشهر من التحضير. كذلك يجب أن لا يغيب عن الذهن أن سلوكيات البشر تأخذ بعين الاعتبار وجود عيون ترقبها، وأن خلفيات المراقب الشخصية من ثقافية وسياسية وغيرها تلعب دوراً أساسياً في قراءته لما يدور حوله، علاوة على أنه لا يستطيع أن يتوقف عموماً إلا على بعض المؤشرات الشكلية منها إجمالاً وعلى تكرار حدوثها.

لنفتر بأن اللعبة الانتخابية "الديمقراطية" هي ليست دوماً كذلك حتى في البلدان المتقدمة والتي تتمتع بتنوع سياسية وحزبية وسيادة واستقلال وبرامج انتخابية وغيرها من مؤشرات ومتطلبات ديمقراطية التداول على السلطة. وذلك بالنظر لدور المال السياسي الموظف في العملية الانتخابية وتحضير الأرضية الذي يمتلك موازين القوة من تأثير اعلامي وترتيب الأحداث ومنها الأمنية في الواقع الأبرز بانتظار يوم الحسم. لاسيما وأن خبراء كثرون يوظفون طاقتهم في التخطيط لكسب الأصوات والتأثير النفسي على المتردّع ليزج في أتون معركة قد يكون هو نفسه الخاسر الأكبر من نتائجها على المدى الأبعد. لا نشهد في هذه البلدان تحولات الرأي العام وانخراط نسبة المتعاطفين مع الغالب بعد فترة من الزمن غالباً غير طويلة من اعلان نتائج بدّت للبعض للوهلة الأولى وكأنها انتصار مؤزر على الخصم؟

طبعاً، ليس مآلنا هنا الإشادة أو الطعن بشخص أحد الذين ترشحوا للرئاسة. ما جرى في موريتانيا يعطي المراقب صورة عن انتخابات تم تحضيرها وتمريرها على طريقة "الوجبات السريعة" وفرض نوع من الأمر الواقع. وقد دلت الحقبة الماضية على ضعف فكرة شرعية المؤسسات التشريعية والانتخابية في ذهن أصحاب القرار الفطبيين. كذلك على أن العديد من الأحزاب السياسية ومن النخب كانت ذاتية الموقف وقصيرة النظر في تقييمها للأثر العميق لإبعاد الرئيس ولد الشيخ عبد الله عن السلطة باحتلال القصر. لعل في ذلك ما ترك أثره على الشعب الذي شهد صمت شخصيات سياسية كبيرة عن عمل غير شرعي بكل التفسيرات الدستورية. الأمر الذي نجم عنه دخول الأحزاب السياسية المعركة من موقع مشتت وضعيف وبدون مرشح جامع وقدر على الاستقطاب والتصدّي لإعلام موظف لتمجيد الجنرال المرشح منذ لحظة استلامه السلطة حتى حملته الانتخابية.

## خلاصة

نخلص للقول أنه لا بد من التأكيد على أن الاقتراع لم يجر بظروف عادية وشفافية ونزاهة مشهود لها رغم كل ما قيل وما يمكن أن يقال، وأن صناديق الاقتراع لا تستهل حكم الشعب. قد يؤخذ على هذا الكلام أنه يصب الزيت على النار ويفتح جروحاً يفترض أن تلتئم لبناء المستقبل. لكنها وجهة نظر تساوي غيرها في فضاء من التعددية الفكرية والنقاش الديمقراطي الهادئ والبناء المتسم بالطابع النقدي. كما

لا يمكن الاكتفاء بلعب دور "شاهد ما شافش حاجة"، أو طمر الجمر في الرمل وإدارة الظهر لما قد يكون خميرة لضغائن واحتقانات وتوتر قد ينطلق من عقاله، وقد يقع بحد السيف وهدر الدماء.

طي الملفات قبل معالجة مضمونها ومواجهتها صريحة مع ما سبق لا يجدي نفعاً لمن يطمح لبناء المستقبل على أساس سليمة وثابتة. إن الخوف من الاتجاه المعاكس للتيار أو الرغبة بتغليب المصالح الآتية الذاتية أو الجماعية يجب أن لا يقف عائقاً أمام تكوين رأي مناهض لما يعلن على رؤوس الأشهاد. فالحقيقة هي دوماً ثورية، ولا يجوز التعتيم على جزء من المشهد في عالم تتناهشه مصالح نظام دولي همجي ومتكتلات اقتصادية عابرة للحدود تعمل أحياناً في الخفاء لتفتيت المجتمعات وتجزئه المجزأ ووضع اليد على مقدرات الشعوب ورهن ارادات البشر.

بعض النظر عن دوافع كل من أسهم بما جرى أو أدى بذله، ما يخدم البناء الديمقراطي وارساع التعددية وحقوق الإنسان في موريتانيا هو إحقاق الحق. وإذا كانت الديمقراطية تقود للتنمية التي يحتاجها هذا البلد بشدة لينهض من حالة الفقر والجهل والخلف التي هو عليها، لا يمكن أن يكون هناك من تنمية دون ديمقراطية في مجتمع ما زالت تسود فيه قيم ما قبل الدولة وضعف الوعي المدني رغم التيارات السياسية العديدة التي توازنه والأحزاب التي عرفت في السنوات الفائتة طفرة كبيرة.

وإن كنا نأمل بالتوصل لتشكيل حكومة وحدة وطنية وإيجاد أرضية لتوافق وطني عام يجنب البلد الصراعات والاهتزازات، فالخوف مشروع كون المعارضة تت وعد بأن لها شروطها للقبول بذلك ولن ترضى بمجرد محاصصة وزارية، والرئيس المعطن فوزه يرفض هو أيضاً هذا الطرح باعتبار أنه فاز بتفويضأغلبية الشعب الموريتاني. فهل سيتجدد مشهد الصدام مع الأمن والنزول للشارع والمطالبة بالتحقيق في نتائج الانتخابات وازدياد الاحتقان؟ أم أن الرئيس الفائز سيسعى للتهئة وليس للحرب على خصومه والتركيز خلال الخمس سنوات القادمة على التنمية ومكافحة الفساد والإرهاب كما أكد، كما على تنفيذ برنامجه في صون المال العام وتحسين مستوى دخل الفقراء ومكافحة البطالة ومواجهة الكثير من التحديات في ظرف محلي ودولي شديد الصعوبة؟ كثيرة هي الوعود التي تتبدل بعد الجلوس في سدة الحكم، لكن سنتحفظ بالأمل ولن نلعب دور الغربان السود قبل الآوان.

## الملحق الرابع:

تقرير موريتانيا ورئاسيات 2009 - تحرير د. فيوليت داغر

2009-08-08

الجنة العربية لحقوق الإنسان

5 آب / أغسطس 2009

ب الجنرال محمد ولد عبد العزيز رئيساً لموريتانيا بعد انتخابات فاز بها من الدورة الأولى بأكثر من نصف أرصة للحفل وحضور عربي وأفريقي وأوروبي. فهل أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي تبدو وكأنها هي وسيطرة جديرة بالاهتمام والمتابعة والتقليد، أم أنها بعد العزلة الدولية ستدخل مرحلة تأزم واحتمال انقلاب

الاحتقان الذي امتد لمدة طويلة قبل الانتخابات الرئاسية لم يهدأ منسوبيه بعد إعلان نتائجها وفوز محمد ولد، نصفهم دخلوا حلبة السباق للمرة الأولى وتوزعوا بين مكونات الطيف السياسي والعرقي والجهوي ما اسموه تزويراً في سير العملية الانتخابية خلال التحضير لها، وقالوا أن رقم 52% الذي حصل عليه نسبة الانتخابية. وأكدوا بأن الغش والتلاعب وقع ولو أن المجلس الدستوري رفض كما كان متوقعاً الطعون على الداخلية النتائج. وفي حين قالت أطراف منها أنها قدمت أدلة دامغة لا يجوز تجاوزها، كانت أخرى قد أحكمت نزيهاً بعد اتخاذها مواقف دلت على عدم حياديته عندما رفض تأجيل الانتخابات لما بعد 18 يوليو / تموز وبحصص الأوراق التي أعدتها شركة لندنية وتم التصويت بها، حيث تبين أن الشركة تعرض خدم

الانتخابية قد جرت في ظل نوع من التوافق الذي كرسه اتفاقية داكار التي تم التوقيع عليها إثر التدخل القوى كبرى شهدت انقسامات وتوترات شديدة على مدى عشرة أشهر إثر خلع ولد عبد العزيز لسلفة. هذه أساساً بالرئيس عبد الله واد والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة. إن ليبيا والمغرب والجزائر والسنغال، فالبترول الذي اكتشف قبل سنوات، علاوة على ملفات الهجرة والإنسانا الحرية على استتباب وضع يضمن لها مصالحها وعدم ترك الساحة للاعبين آخرين قد يشكلوا لهم حصلت منذ 2000 والاهتمام الدولي بهذا البلد حديث العهد وبين ظهور البترول بكميات كبيرة داخل حدود

الكواليس ولا تنكر ذلك، بل تُجاهر بفضلها في ترتيب الوضع. فالسيدين بلقاني وبرجي المقربين من الرئيس لتجنب عزل محمد ولد عبد العزيز دولياً، واستقباله في باريس، والضغط على المعارضة للمشاركة في الانقلاب من تأثير على النتيجة، وباختصار لشرعنة الانقلاب على القصر. لكن الاتحاد الأوروبي اتخذ موقفاً آخر، اقرار ذلك من السلطات الموريتانية بالتوافق مع القوانين المحلية والأعراف الدولية.

انتخابية المستقلة، التي تمثل بها أطراف ثلاثة توزعوا بشكل متوازن بين موالية ومعارضة والتي شهدت تسعها بعد إعلان النتائج والحديث عن التزوير. لقد شهدت هذه الانتخابات تنافساً حاداً بين مرشحين ذ

## الملحق الرابع:

انتخابية عن المشهد، مع غياب المرجعيات الأيديولوجية والسياسية وعدم تاليف المعارضة حتى على المستوى الفكري والأيديولوجي ودور بعض أطراف تزويرها لقاء التقاء المصالح على أشخاص بعينهم. فالساحة السياسية تتحرك في موريتانيا كرمال الصحراء وتتسم هي أيضاً بالترحال، على خلفية بنية مرتنة نسبياً ولا تفرض نفسها كفاعل سياسي. وذلك رغم الاصطفاف القبلي الحاد في القوى الداعمة للمرشحين هذه المرة بين قبيلة أولاد السبعاء وقبيلتي السماسيد وإدوعالي من جهة أخرى. وعلى الرغم من الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ انقلاب محمد ولد العزيز على سيدى وشيخ عبد الله، يبدو المجتمع الموريتاني متسامحاً عموماً. بما قد يفسر عدم الاصطدام الدموي الذي شهده النموذج الإيراني على سبيل المثال إثر انتخابات طعون أيضاً في نزاهتها.

هل سيقبل هذا المجتمع رغم كل شيء بالنتيجة، لاسيما وأن الاعتراض عليها سبق إعلانها وأن الفوز من الدورة الأولى شكل مفاجأة للكثرين وتراثات استفهام لن تتجلى بسهولة؟ أم أن إغراءات السلطة والمناصب والامتيازات فيما لو عرضت يمكن أن تذرر التكتلات وتضعف المعارضة في مجتمع 6% من شعبه أميين وثلثيه من الفقراء؟

تحت عنوان : "هل أصبح الانقلاب السادس عشر على الأبواب؟" نقرأ في يومية السراج بتاريخ 14 يونيو 2009، أنه من الأسباب غير المطمئنة لاستقرار هو أن "جاج ولد العزيز مشكلة وخسارته لانتخابات مشكلة أخرى، وبين المشكلتين مشاكل أخرى عديدة.."

كانت موريتانيا لسنوات قصيرة خلت قد قدمت صورة عن بلد ديمقراطي يتم فيه التداول على السلطة بشكل سلمي، لدرجة جعلت الكثرين من ثقفين العرب يتغدون بمزايا بلد الشعراة. لكن صورتها في الخارج لا تعكس بالضرورة الواقع المعاش للكثير من ابنائها المهتمين بالعقل العام وبمستوياتهم. فالرغبات والاسفادات تدخل في تكوين الصورة كما أحلام القابعين في بلادن تعيش أزمات متتالية في جو من الاحتقان السياسي والأنظمة السلطانية. حالات الطوارئ والقوانين الاستثنائية وهلم جراً. وإن كيف يمكن أن نفسر أنه من الدورة الأولى يأتي الرئيس السابق، اعلي ولد محمد فال، الذي رأى في ثنيون نموذجاً يحتذى في امكانية التداول السلمي على السلطة في بلادن عالم ثالث، في مرتبة متاخرة جداً (3%) بعد محمد ولد العزيز الذي لم يكن مؤشرات على بلوغه هذه الشعيبة الكاسحة في هذه الفترة القصيرة من عمر توليه الرئاسة - ولو أنه كان في الصورةخلفية وكما يقال هو من صندوقه - أو حتى بعد مسعود ولد بلخير (16%) وأحمد ولد داده (13%)؟

### لحمة سريعة

لتوضيح بعض ملامح الصورة التي تبدو ضبابية لحد ما عند غالبية المهتمين، لا بد من تقديم لمحة سريعة عن تشكيل هذا البلد (بالاعتماد مشكوك إلى الاستاذ محمد ولد الكتاب). فنواكشوط العاصمة، والتي تزدحم فيها اليوم المباني والسيارات في أكثر من مكان، لم تكن قبل نصف قرن من الزمن سوى بضع بيوت متشربة على الطريق العام رقم واحد العابر لأفريقيا والممتد بين داكار والجزائر. المحطة الأبرز حينئذ كانت كاراجاً لتصليح كميونات البضائع التي تعبر الخط. إلى أن اتخذ في 1959 قرار نقل عاصمة موريتانيا من سان لويس في السنغال نحو هذه القرية التي باتت نواكشوط رفها اليوم. فكان الإسراع في تشييد بضع مباني تناشرت هنا وهناك لتكون مقرات لرئاسة الجمهورية والبرلمان وبعض الوزارات، ثم أعلن ميلاد جمهورية موريتانيا الإسلامية في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1960. وقد عقدت الجلسات الوزارية في البداية تحت قبة خيمة منصوبة بانتظار إقامة المبني المخصص لك، كما وبني مطار صغير لوصل هذه الجمهورية بالعالم.

تعيش موريتانيا، المكونة من 2.8 مليون نسمة والممتدة على مساحة 1.030.700 كم<sup>2</sup> مع شواطئ يبلغ طولها 750 كيلومتراً والغنية بالثروات حديثاً وببعض المعادن كالحديد والفوسفات ومنها الثمينة كالذهب والemas وغيرها التي تتفق عنها شركات أجنبية، من زراعة الحبوب والخضروات والفاكهه. كما ومن تربية الماشي وصيد الأسماك النهري والبحري، حيث تباع وتتصدر منها مئات الآلاف الأطنان سنوياً. تشتهر ولاية نواذيبو بنوع خاص روثها السمكية التي يخشى عليها من التراجع الكبير بسبب الصيد المكثف وطرائقه المؤذية للأسماك. كذلك بجمال شطآنها التي تستدعي فلول السياح للتنمية ناظرها الطبيعية وروعتها جزرها ومعالمها الأثرية. لكنها تتشكل في نفس الوقت من ندرة ماء الشرب وارتفاع متوater في كلفة العيش، مثلاً ما تشهد مناطق

## الملحق الرابع:

برى في هذا البلد الممتد الأرجاء ظاهرة الجفاف وغزو الجنادل واتساع رقعة التصحر بشكل سريع ومخيف.

وبمعزل عن إرسال المهاجرين لتحويلات مالية لأهاليهم ولتشييد الطرقات والمدارس والجواجم والمستوصفات، ووجود بعض التعاونيات الزراعية الصناعية الحرفية، كما ومشاريع لمحسنين ودول أجنبية ومنظمات خيرية تعمل على حفر الآبار الارتوازية ومد الكهرباء للمدن وإنشاء مشاريع اجتماعية ومحو أمية لتحسين ظروف عيش السكان، ما زال الكثير ينتظر أهل هذا البلد شديد الفقر. فموريتانيا تفتقر للكثير من مقومات العيش الكريم، رغم تنموية أقلية غنية جداً تستأثر بالثروة وأحياناً بالسلطة معاً وتبدد أموالها الطائلة نسبياً في العطل بالخارج بدل استثمارها في تنمية بلدها. ورغم الاصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي أجريت منذ 1986 والتخلص من المديونية، فالكثير ما زال مطلوباً من أجل نهضة بلد لا يصل دخل الفرد السنوي فيه لمعدل 000 دولار أمريكي. يلزم المزيد من الجهد والعمل والمثابرة والاتكال على النفس لمحاربة الفقر والأمية وتشييد البنية التحتية وتطليق حياة البداوة والترحال. تشتيت أقدام الساكنة في الأرض. خاصة في القرى التي تشهد نزوحًا قوياً نحو المدن هرباً من شظف الحياة وبحثاً عن العمل ولقمة العيش. فالبطالة تجاوزت 2% حسب الأرقام الرسمية، يضاف لها مخاطر الهجرة السرية، في ظل ضعف الرقابة على الحدود وهشاشة نظام الهجرة الجنسية، والتي يخشى البعض دينها التوازن الديمغرافي لموريتانيا.

اليوم ورغم قوانين منعها ما زالت أشكال من العبودية تتواجد في هذا البلد، كما ما زلنا نجد الزواج المبكر للقتيلات وتعدد الزوجات وختان البنات طعامهن بالقوة ليصبحن أكثر اكتئازاً واستعداداً لانتظار العريس المرتقب. وذلك على حساب تعليمهن مع تعريض أمومتهن للخطر وحياتهن الزوجية للتصديق على طلاق، علمًا أن هذا المجتمع يبدو أمومي أكثر منه أبيوي حيث نرى للمرأة فيه وزن وسلطة وتأثير يمتد لأبعد من حدود منزلها.

### الانتخابات الرئاسية

في حين تحدث غالبية المراقبين عن نزاهة وشفافية الانتخابات، سجل بعض المراقبين مجموعة من الخروقات التي رافقت عملية الاقتراع، مثل عدم حيادية بعض الموظفين الرسميين في العملية الانتخابية، وعدم السماح لبعض الناخبين المسجلين على القوائم الانتخابية بعد اتفاقية داكار بالتصويت ضعف الجهاز الإداري المنوط إليه تسهيل العملية الانتخابية، وجود "شوائب بقوائم الانتخاب" وعدم اطلاع الكثير من رؤساء المكاتب بشكل كاف على القانون الانتخابي الموريتاني وعلى الإجراءات المتتبعة عند الانتخاب والفرز، إلا أنهم اعتبروا أن هذه الشوائب لا ترقى للطعن بها. كما وأنها أكثر شفافية على سبيل المثال، من الانتخابات اللبنانية التي سبقتها إذا ما قورنت بها. ربما بسبب أن المال الانتخابي لم يكن واضحاً وفاضحاً بنفس القدر أو لأن توادر المؤشرات انتخابية لم يكن بالقدر الكبير أو لأن الأطراف الموالية والمعارضة جميعها كانت مشاركة في تسهيل العملية الانتخابية.

بالمقابل، خرجت أصوات معارضة من داخل موريتانيا تتحدث عن "أداء آمال الشعب وتعطشه وخرق روح التشاور والوئام التي سادت بعد اتفاق داكار"، وعن "توزيع الإرادات وشراء الذمم واستغلال السلطة وإنفاق المال السياسي والتلاعب بالنتائج"، كما وعن "منع الناخبين من التصويت وعدم وجود ماء لبعض الناخبين في مراكز الاقتراع"، وعن "ظروف مراجعة اللائحة الانتخابية الضيقة جداً بحيث لم يظهر من المسجلين على اللائحة الانتخابية إلا أقل من النصف"، أو عن "النتائج المتساوية تقريباً في كل المقاطعات التي حصل عليها ولد عبد العزيز"، وبأن "حرف الباء الذي يضعه الناخبون من ي يريد التصويت له كان مكتوباً بنفس الخط وبشكل متشابه بما يؤكد أنه معد سلفاً وخارج مكاتب التصويت"، وعن "إعلان أرقام كبيرة في بعض المقاطعات والمكاتب لصالح عبد العزيز رغم أنه لم يجن فيها أي صوت"، وغير ذلك من اعترافات.

كان شريط فيديو بنه الموقع الإلكتروني لرئيس تكتل القوى الديمقراطية أحمد ولد داداه قد أظهر أن أعون محمد ولد عبد العزيز قد قاموا بعمل واسعة النطاق لبطاقات الهوية وتلاعبوا بالقوائم الانتخابية. في حين وردنا من مصوتي خارج المراكز الانتخابية في الضاحية الموريتانية شكاوى من مثل تصويت أشخاص باسم آخرين قبل أن يحضر المعنيون للتصويت.

لقد سجلنا وجوداً مكثفاً للمؤسسة العسكرية حتى داخل مكاتب الاقتراع يوم 09-07-18، وبحجة حفظ الأمن كان تدخل رجال الأمن أحياناً تعسف

الملحق الرابع:

وجود بعضهم لصيقاً ليس فقط مع الناخبيين وإنما أيضاً المرافقين. ومن الناخبيين من اقترب بلباس عسكري دون حيازة بطاقة انتخابية، في حين أن هذه بطاقة كان مطلوب تقديمها من غالبية المدنيين الذين اقترعوا أمامنا، لحد طلب عودتهم مجدداً بعد استخراجهم لها من الانترنت كي يتم مطابقة رقمي البطاقات الهوية. وحيث كان التشدد سيد الموقف حيناً، جرى أحياناً أخرى التغاضي عن بعض الأساسيات من مثل عدم التوقيع على المحضر أو عدم تطابق الأرقام بروءة المكاتب وبشخصياتهم وانتماماتهم، وتلوينات الأحياء التي تضم مراكز الاقتراع، وأوقات النهار وغيره من اعتبارات.

إذا كان صحيحاً أن هذه العينة لا تسمح بالعميم على 2400 مكتب اقتراع في أرجاء البلاد توازع فيما بينها 60% من الـ 183.447 سجلين على النوافذ الانتخابية، فصحيح أيضاً أن مكوث المراقب عدة دقائق في كل مكتب اقتراع زاره ليس كافياً لتشكيل صورة وافية عن العملية برمتها بباركة ما آلت إليه نتيجتها أو الطعن بها. إنها صورة فوتوغرافية عن اللحظة وعن جزء من المشهد ينقصه ليكتمل كل ما جرى في الشارع وفي الكواليس ما يرقى لأسابيع طويلة وربما أشهر من التحضير. كذلك يجب أن لا يغيب عن الذهن أن سلوكيات البشر تأخذ بعين الاعتبار وجود عيون ترقبها، وأن خلفياً يراقب الشخصية من ثقافية وسياسية وغيره تلعب دوراً أساسياً في قراءته لما يدور حوله، علاوة على أنه لا يستطيع أن يتوقف عموماً إلا على بعض مؤشرات الشكلية منها إجمالاً وعلى تكرار حدوثها.

لنقر بأن اللعبة الانتخابية "الديمقراطية" هي ليست دوماً كذلك حتى في البلدان المتقدمة والتي تتمتع بتنوع سياسية وحزبية وسيادة واستقلال برامج انتخابية وغيرها من مؤشرات ومتطلبات ديمقراطية التداول على السلطة. وذلك بالنظر لدور المال السياسي الموظف في العملية الانتخابية وتحضير أرضية للذى يمتلك موازين القوة من تأثير اعلامي وترتيب الأحجار ومنها الأمينة في الواقع الأبرز بانتظار يوم الحسم. لاسيما وأن خبراء كثر يوظفون إراداتهم في التخطيط لكسب الأصوات والتأثير النفسي على المفترع ليزج في أتون معركة قد يكون هو نفسه الخاسر الأكبر من نتائجها على المدى الأبعد.

شهد في هذه البلدان تحولات الرأي العام وانخفاض نسبة المتعاطفين مع الغالب بعد فترة من الزمن غالباً غير طويلة من اعلان نتائج بدلت البعض للوهلة الأولى وكأنها انتصار مؤزر على الخصم؟

طبعاً، ليس مآثنا هنا الإشادة أو الطعن بشخص أحد الذين ترشحوا للرئاسة. ما جرى في موريتانيا يعطي المراقب صورة عن انتخابات ضميرها وتمريرها على طريقة "الوجبات السريعة" وفرض نوع من الأمر الواقع. وقد دلت الحقبة الماضية على ضعف فكرة شرعية المؤسسات التشريعية الانتخابية في ذهن أصحاب القرار الفعليين. كذلك على أن العديد من الأحزاب السياسية ومن النخب كانت ذاتية الموقف وقصيرة النظر في تقييمها للأبعاد الرئيسية ولد الشيخ عبد الله عن السلطة باحتلال القصر. لعل في ذلك ما ترك أثره على الشعب الذي شهد صمت شخصيات سياسية كبيرة عميق لإبعاد الرئيس. الأمر الذي نجم عنه دخول الأحزاب السياسية المعركة من موقع مشتت وضعيف وبدون مرشح جامع وقدر على مل غير شرعي بكل التفسيرات الدستورية. استلامه السلطة حتى حملته الانتخابية.

## خلاصة

نخاص للقول أنه لا بد من التأكيد على أن الاقتراع لم يجر بظروف عادلة وشفافية ونزاهة مشهود لها رغم كل ما قيل وما يمكن أن يقال، ونناديق الاقتراع لا تستهل حكم الشعب. قد يؤخذ على هذا الكلام أنه يصب الزيت على النار ويفتح جروحاً يفترض أن تلتئم لبناء المستقبل. لكنها وجهة نظر غيرها في فضاء من التعديدية الفكرية والنقاش الديمقراطي الهادئ والبناء المتسنم بالطابع النقدي. كما لا يمكن الاكتفاء بلعب دور "شاهد ما شافته" أو طمر الجمر في الرمل وإدارة الظهر لما قد يكون خميزة لصفائح واحتقانات وتوتر قد ينطلق من عقاله، وقد يقمع بحد السيف وهدر الدماء.

طي الملفات قبل معالجة مضمونها ومواجهتها صريحة مع ما سبق لا يجدي نفعاً لمن يطمح لبناء المستقبل على أساس سليمة وثابتة. إن الخوف من تجاه المعاكس للتيار أو الرغبة بتغليب المصالح الآتية الذاتية أو الجماعية يجب أن لا يقف عائقاً أمام تكوين رأي مناهض لما يعلن على رؤوس الأشهاد لحقيقة هي دوماً ثورية، ولا يجوز التعتيم على جزء من المشهد في عالم تتناهشه مصالح نظام دولي همجي وتكلات اقتصادية عابرة للحدود تعمل أحبي

## الملحق الرابع:

الخفاء لتفتیت المجتمعات وتجزئه المجزأ ووضع اليد على مقدرات الشعوب ورهن ارادات البشر.

بغض النظر عن دوافع كل من أسهם بما جرى أو أدى بذله، ما يخدم البناء الديمقراطي وارساء التعديلية وحقوق الإنسان في موريتانيا هو إحقاق. وإذا كانت الديمقراطية تقود للتنمية التي يحتاجها هذا البلد بشدة لينهض من حالة الفقر والجهل والتخلف التي هو عليها، لا يمكن أن يكون هناك ممية دون ديمقراطية في مجتمع ما زالت تسود فيه قيم ما قبل الدولة وضعف الوعي المدني رغم التيارات السياسية العديدة التي تتوازعه والأحزاب التراجعت في السنوات الفائتة طفرة كبيرة.

وإن كنا نأمل بالتوصل لتشكيل حكومة وحدة وطنية وإيجاد أرضية لتوافق وطني عام يجنب البلد الصراعات والاهتزازات، فالخوف مشروع كمعارضة تت وعد بأن لها شروطها للقبول بذلك ولن ترضى بمجرد محاصلة وزارية، والرئيس المعن فوزه يرفض هو أيضاً هذا الطرح باعتبار أنه ففيه خصوصية الشعب الموريتاني. فهل سيجدد مشهد الصدام مع الأمن والنزول للشارع والمطالبة بالتحقيق في نتائج الانتخابات وارتفاع الاحتفان؟ أم رئيس الفائز سيسعى للتهدئة وليس للحرب على خصومه والتركيز خلال الخمس سنوات القادمة على التنمية ومكافحة الفساد والإرهاب كما أكد، كما عليه في برنامجه في صون المال العام وتحسين مستوى دخل الفقراء ومكافحة البطالة ومواجهة الكثير من التحديات في ظرف محلي ودولي شديد الصعوبة غيره هي الوعود التي تتبدل بعد الجلوس في سدة الحكم، لكن ستحافظ بالأمل ولن تلعب دور الغربان السود قبل الآوان.

1- الكتب:

- 1- أبو فرحة، علي ، تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، 2011 .
- 2- إبراهيم، محمد، العنف السياسي في إفريقيا، "الانقلابات في موريتانيا"، بيروت: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2010/10/01.
- 3- العقبي راشد، عبد الغفار ، "مناهج البحث العلمي في علم السياسة"، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى ، 2004.
- 4- السوفيسي ، عبد الهادي ، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، القاهرة: جامعة أسيوط ، الطبعة الأولى ، 2007.
- 5- السيد سليم، محمد ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة: مكتبة النهضة، الطبعة الثاني، 1989.
- 6- الشهوانى، هاشم حسين ، مشكلة الصحراء الغربية، الموصل: دار ابن أثير ، مركز الدراسات الإقليمية،2009.
- 7- بلقزيز، عبد الإله و آخرون، المعارضة و السلطة في الوطن العربي ، أزمة المعارضة السياسية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،طبعة الأولى،2001.
- 8- بن أشدو، محمد ، أزمة الحكم في موريتانيا، نواكشوط: دار الفكر، 2010.
- 9- ولد أباه ، سيد و آخرون، الثقافة و الدولة و المجتمع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995.
- 10- ولد السعد، محمد المختار و عبد الحي، محمد ،تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق، الواقع ، أفق المستقبل ، الإمارات :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد149، 2009.

- 11- ولد الصديق ، محمد محمود ، الخريطة السياسية و مراكز القوى في موريتانيا، نواكشوط: المركز الموريتاني للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2011، ط
- 12- ولد الصديق ، محمد محمود ، موريتانيا و التحديات الإستراتيجية الكبرى، نواكشوط: المركز الموريتاني للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2011.
- 13- ولد أحمد، محمد سعيد ، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي، دراسة في إشكالية الهوية السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، 2003.
- 14- ولد داده، مختار ، موريتانيا على درب التحديات، باريس: 2006.
- 15- ولد محمد خيرات، إسماعيل ، التيارات السياسية في موريتانيا....ادوار لم تكتمل ،نواكشوط: المطبعة العصرية، 2007.
- 16- ولد سيدى باب، محمد الأمين ،مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 2005.
- 17- ولد شيخنا، سيد أعمى ، موريتانيا المعاصرة شهادات ووثائق ، نواكشوط:دار الفكر .2009.
- 18- حسنين توفيق، مراد ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، 2005.
- 19- مفتى ، محمد بن أحمد ، محمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989
- 20- مصباح، عامر ، "المقاربة النظرية في تحليل السياسة الخارجية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- 21- مسعد، نفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1988.
- 22- عوض، جابر سعيد ، النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق، القاهرة : جامعة 6 أكتوبر، 2009.

- 23- عوض، جابر سعيد ، اقتراب تحليل النظم في علم النفس، القاهرة : جامعة القاهرة
- 24- حسن موسى صفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، بيروت: دار العربية للعلوم ، 2005.
- 25- شلبي، محمد ، "المنهجية في التحليل السياسي" ، الجزائر، دار هومة، 2002.
- 26- غليون، برهان و بشارة ، عزمي و آخرون ، حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

## 2- المجالات و الدوريات:

- 1- الكروي، محمد صالح ، "ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة" ، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 31، صيف 2011.
- 2- بوبوش، محمد ، "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية التحول الديمقراطي" ، المغرب : مدونة التجمع من أجل المملكة، 2010.
- 3- بن محمد، محمدو ، "موريتانيا ومساعي التأسيس لعهد جديد" ، بيروت: مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 339 ،مايو 2007.
- 4- هزاع ، محمد ، "أحداث موريتانيا. انقلاب ضد الديمقراطية..أم تصحيح للمسار" ، المغرب: مجلة الحوار الأكاديمي ، 17 فيفري 2009.
- 5- ولد أحمد، سالم محدثن ، "العد الاقتصادي في دستور 20 جوان 1990" ، جامعة نواكشط: المجلة الموريتانية لقانون والاقتصاد، العدد 7 ، 1993.
- 6- ولد داده، محمد ، "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية" ، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 29 ، شتاء 2009.
- 7- ولد سيدى بابا، محمد الامين ، "دواعي الانفتاح السياسي في موريتانيا" : نواكشط ، الجمعية الموريتانية للدراسات الانمائية ، 2004.

- 8- ولد سيد بابا، محمد الأمين ، "السلطة المعارضة في موريتانيا: من الصراع إلى الحوار" ، نواكشوط : الجمعية الموريتانية للدراسات الإنمائية، 2004.
- 9- زينهم، وفاء ، "موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب" ، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 119، جانفي 1995.
- 10- لعروسي، محمد عصام ، "الانقلابات العسكرية وأزمة الديمقراطية في موريتانيا" ، القاهرة: مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، العدد 32، أكتوبر 2008.
- 11- سعداوي، عبد الكريم ، "التعديدية السياسية في العالم الثالث -الجزائر نموذجاً" ، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، عدد 138، أكتوبر ، 1999.
- 12- سعودي، هالة ، "استخدام اقتراب النظم" ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية . 1992.
- 13- عثماني ، السيد عوض ، "تجربة التحول الديمقراطي المقيد في موريتانيا" ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004 .
- 14- قبي، آدم ، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر" ، جامعة ورقلة: مجلة الباحث.
- 15- شافعي، بدر حسن ، "سيناريو القادر في موريتانيا" ، القاهرة:ملف الأهرام الاستراتيجي ، مركز الأهرام، العدد 125، سبتمبر 2008.
- 16- شافعي، بدر حسن ، "انتخابات الرئاسية الموريتانية وإبعاد العملية" ، القاهرة: ملف الأهرام الاستراتيجي ، مراكز الأهرام، العدد 148 ، أبريل 2007.
- 17- شافعي، بدر حسن ، "موريتانيا.. قراءة في مبادرة التسوية" ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، القاهرة: مركز الأهرام، العدد 127 ، نوفمبر 2009.
- 18- شافعي، بدر حسن ، "موريتانيا، استمرار سيناريو الأزمة" ، القاهرة: مجلة الديمقراطية، العدد 13 ، يناير 2004.

- 19- شافع ،نادية محمود ، "مشكلة الصحراء الغربية، دراسة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991"، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2009.
- 20- شيخنا، محمد لفقيه، "موريتانيا واتفاق داكار التوافقي" ، بيروت: المستقبل العربي، العدد 365، أبريل 2009.
- 21- توفيق، راوية ، "موريتانيا: حلقة جديدة في مسلسل الانقلابات العسكرية" ، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 126 أكتوبر 2005.
- 22- خاشي، عبد اللطيف ، "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي" ، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز الدراسات الوحدة العربية، صيف 2009.

### 3- الجرائد:

- 1- أبو المعالي، محمد محمود ، "الانتخابات الرئاسية في موريتانيا.. قراءة في حظوظ المرشحين" ، نواكشوط، صحيفة البيان، 02 جوان 2009.
- 2- الأشهب، محمد ، "انقلاب موريتانيا والغطاء المغربي" ،نواكشوط: جريدة الحياة، 14 أوت 2008.
- 3- الإشراف، حسن ، "المغرب وموريتانيا... توتر دبلوماسي" ، العراق: صحيفة المواطن، 19 أكتوبر 2011.
- 4- الجمري، منصور ، "انتخابات رئيسية السبت بعدم عام على الانقلاب العسكري في موريتانيا" ، البحرين: صحيفة الوسط، العدد 2506، الجمعة 17 جوان، 2009.
- 5- الجRFI، محمد ، "المغرب سعى دائماً لحفظ على موطن قدم بموريتانيا" ، المغرب: الجريدة الأولى، عدد 78، 17 أوت 2008.
- 6- الكوري، محمود صالح ، "المشهد السياسي الموريتاني.. مشاهد مستقبلية" ، موريتانيا: صحيفة البيان، 26/05/2009.

- 7- المختار ، السالم ، "ملامح نظام قوي في موريتانيا" ، الإمارات : جريدة الخليج، الخميس 30 جوان 2009.
- 8- السايج إيمان ، "مساهم يؤكد موافق الجزائر الثابت إزاء القضايا الإفريقية" ، الجزائر: جريدة الوطن، 30-01-2009.
- 9- السيد ، عبد ، "القذافي يلقي حاكم موريتانيا العسكري لاستكشاف فرص الحل" ، لندن: جريدة القدس العربي، عدد 6137 ، بتاريخ 26/02/2009.
- 10- السالك ولد إبراهيم ، محمد ، "الحرب المستحيلة: موريتانيا ضد القاعدة" ، موريتانيا: صفحة البداية: 27 - 11 - 2010.
- 11- بلقزيز ، عبد الإله ، "السلطة الجديدة في موريتانيا والتحديات" ، الإمارات: جريدة الخليج 7 أوت 2005.
- 12- بن محمد ، حمدو ، "ظاهرة الترشح المستقل في موريتانيا: نحو فهم أعمق للظاهرة" ، لندن: جريدة القدس العربي، 14/12/2006.
- 13- بشاره ، عزمي ، "تجربة موريتانيا والأسئلة الواجبة" ، الإمارات: جريدة الخليج 2007/05/31.
- 14- درويش فسي ، صالح ، "موريتانيا في مواجهة الديمقراطية" ، لندن: جريدة الشرق الأوسط ، 04 سبتمبر 1991.
- 15- ولد أجودود ، الخليل ، "المعارضة الموريتانية ترفض وساطة القذافي" ، نواكشوط: جريدة الحياة، عدد 1601 ، بتاريخ 13/03/2009.
- 16- ولد بلخير ، مسعود ، "موريتانيا تؤكد موقفها المحايد في ملف الصحراء" ، السعودية: صحيفة الوطن، العدد 3504 ، 4 مايو 2010.
- 17- ولد سيدى ، محمد الأمين ، "العلاقات الموريتانية الأمريكية إلى أين؟" ، نواكشوط، صحيفة الرأية، 22 جوان 2003.

- 18- حيدرة، محمد ، "حاكم موريتانيا في طرابلس...تمهيدا لحوار وطني بشان الازمة في بلاده" ، لندن: جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11048 ، تاريخ 26/02/2009.
- 19- حيدرة، محمد: "مناهضوا الانقلاب يرفضون وساطة القذافي ويتهمنه بتمرير أجندات العسكري" ،لندن: جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11063 ، 13 مارس، 2009.
- 20- كريشان، محمد ، ،أزمة الحكم الجديد في موريتانيا" ،لندن: جريدة القدس العربي، 2008/09/03.
- 21- لغاري السنوسي، جيهان ، "الشراكة التونسية الموريتانية قاطرة الاقتصاد المغاربي" ، الأردن: جريدة العرب، 10 -03 -2008.
- 22- محفوظ، محمد ، "في معنى الاستقرار السياسي" ، جريدة الرياض ، العدد 13819 ، 25 أفريل 2006.
- 23- ميشان ،إبراهيم أعلاني، "الموقف الموريتاني من القضية الصحراوية بين الورطة والحياد" ، موريتانيا: جريدة الرأي، 02 نوفمبر 2010.
- 24- مناع، هيثم ، "المؤسسة العسكرية والديمقراطية في موريتانيا" ، القدس العربي ، لندن، 2008/8/11.
- 25- سوالمة، رضا، "الجزائر تقبل تعيين السفير الموريتاني الجديد" ،الجزائر: جريدة النهار الجديد، 20 -01 -2010.
- 26- سيدو، محمد، "انقلاب من القصر..أم على القصر؟" ، نواكشوط: جريدة الفاتح .2005/08/09.
- 27- جهاد عودة، "وسائل السياسة الخارجية" ، القاهرة: صحفة الموجز ، 2010
- 28- شرار ، نايف، "المبادرة المغربية للحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية" ، الكويت: جريدة الأنباء ، العدد 12886 ، 18 جانفي 2011.
- 29- خشانة، رشيد ، "بلدان المغرب العربي، تعزيز التعاون الاستخباري بعد اجتماع طرابلس" ، تونس: جريدة الحياة ، 03 -04 -2007.

30- غمراة، بوعلام ، "المغرب والجزائر موقفان متضادان إزاء انقلاب موريتانيا"،  
لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد 10853، تاريخ 15/08/2008.

**4- الوثائق الرسمية و التقارير:**

**أ - الوثائق الرسمية :**

- 1- دستور موريتانيا 1991.
- 2- دستور موريتانيا 2006.

**ب - - التقارير:**

- 1- تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان حول موريتانيا ورئاسيات 2009.
- 2- تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان حول الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2007.
- 3- تقرير عن حصيلة عمل الحكومة الانتقالية: الوزارة الأولى الموريتانية، نوفمبر 2006.
- 4- التقرير الشهري حول المغرب العربي صادر عن جامعة الدول العربية، فيفري 2010.
- 5- تقرير رئيس المفوضية الإفريقية عن تطورات الوضع في جمهورية موريتانيا الإسلامية، أديسا بابا ،أפרيل 2007.
- 6- التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2006، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

**5- المطبوعات غير المنشورة:**

**أ- الرسائل الجامعية:**

- 1- ولد الطالب جد ولد العربي، الغوث ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، القاهرة: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2001.

- 2 - ولد الفقيه، شيخنا محمد ، النظام السياسي الموريتاني في ظل دستور 1991 ، القاهرة : رسالة دبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية ، معهد البحث والدراسات العربية ، 1993.
- 3 - ولد محمد، إسماعيل ، الوحدوية والتعددية في المشروع السياسي الموريتاني ، جامعة نواكشوط: بحث دبلوم في القانون ، كلية القانون ، 1992.
- 4 - ولد سيد أحمد، المصطفى ، التعاون المغاربي في السياسة الخارجية الموريتانية (1989-2006) ، جامعة الجزائر: مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية، 2008/2009.
- 5 - ولد خليفة، المختار ، الأبعاد الإقليمية للسياسة الخارجية الموريتانية 1989-1999 ، جامعة الجزائر: مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، 2000.
- 6 - شيخنا محمد ولد الفقيه، النظام السياسي الموريتاني في ظل دستور 1991 ، القاهرة : رسالة دبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية ، معهد البحث والدراسات العربية ، 1993.

#### بـ - الندوات:

- 1- أحمد، عبد الله ، دور الاستقرار السياسي ، ندوة بمركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا ، 20 أكتوبر 2009.
- 2- السعيطي، محمد ، الاستثمارات الليبية في موريتانيا توسيع بشكل كبير ، نواكشط: ندوة حول العلاقات الموريتانية الليبية نحو مسار واعد ، 29-09-2010.
- 3- الصراري، علي محمد ، التحول الديمقراطي في موريتانيا و دور الجيش ، ندوة حول التنمية السياسية في موريتانيا ، 19 ابريل 2007.
- 4- بن منصور، محمد جميل ، الإسلاميون في الإصلاح السياسي...رؤيه من موريتانيا ، ندوة حول الإسلاميون والإصلاح السياسي في الكويت ، 4/11/2009-2010.

- 5- ولد السالك، دidi ، التجربة الديمقراطية الموريتانية بين فرص النجاح ومخاطر الإلحاد، ندوة حول الديمقراطية في إفريقيا، نواكشوط، 9/8/2007.
- 6- ولد الشيباني بن محمد، الفارغ ، المؤسسة التشريعية في موريتانيا في ضوء دستور 1991، جامعة القاهرة : أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب ، مايو 1996.
- 7- عوض، جابر سعيد ، اقتراب تحليل النظم السياسية، ندوة حول اقتراحات البحث في العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1992.
- 8- تركمانى، عبد الله ، اشكالية الصحراء الغربية وتكلفة اللا مغرب، تونس: ورقة قدمت في إطار المؤتمر الواحد والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول تكلفة اللا مغرب، 11، 13 جانفي 2007.

### ج - الواقع الإلكتروني:

- 1- أبو المعالي، محمد محمود ، "موريتانيا والقاعدة إستراتيجية جديدة في حرب مفتوحة على جبهات مختلفة" 29/09/2010، الرابط الإلكتروني:

<http://www.swissinfo.ch/ara/detil/content.htm>

- 2- أبو زكرياء يحيى ، "موريتانيا المسلمة بين الإسلام والتعرّيف" ، دار ناشري للنشر الإلكتروني، أغسطس 2003، الرابط الإلكتروني:

[http://www.nashiri.net/ebookes/doc\\_download](http://www.nashiri.net/ebookes/doc_download)

- 4 - حمد علي السوسي ، مفهوم السياسة الخارجية الموريتانية و النظريات المرتبطة بها، الأكاديمية السورية الدولية، الرابط الإلكتروني : تم تصفح الموقع يوم 17/05/2012

<http://sia-sy.het/sia/c/sia-sy.het/sia/contact.php>.

- 5- أصنيب، سكينة، "غضب موريتاني من تصريحات القذافي" ، لندن: صحفة إيلاف الإلكترونية، 06 مارس 2007.

<http://www.elaph.com/Elaphweb/politics/2007>

6- بن المختار الشنقطي، محمد ، "محاولة الانقلاب في موريتانيا.. أسباب الفشل وآفاق المستقبل" ، روما:مركز الجزيرة للدراسات و البحوث السياسية، 6/06/2003، الرابط الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/analysis/pages>

7- ولد أحمد، سالم زكرياء ، "الأزمة الموريتانية، الحل المطلوب" ، روما:مركز افريقيا للدراسات و البحوث السياسية ، 5/09/2009. الرابط الإلكتروني:

<http://www.frqiyah.com/cms/content/blogcatgry>

8- ولد السالم، حماد الله ، "الانتخابات الموريتانية. النتائج والتداعيات" ، روما:مركز إفريقيا للدراسات و البحوث السياسية، 05 سبتمبر 2009، الرابط الإلكتروني:

<http://www.frqiyah.com/cms/content/blogcatgry>

9- ولد هارون ولد الشيخ، أحمد ، "الانتخابات الموريتانية... قراءة أولى" ، روما، مركز افريقيا للدراسات و البحوث السياسية، السبت 01 أوت 2009، الرابط الإلكتروني:

<http://www.frqiyah.com/cms/content/blogcatgry>

10- ولد النو، بدوي ، "ما الذي تستهدفه موريتانيا من صراعها ضد القاعدة" ، مركز الجزيرة للدراسات السياسية، 11 جوان 2011، الرابط الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/analysis/pages>

11- ولد الشيخ، عبد الوود ، "الأزمة الدستورية والسياسية في موريتانيا" ، روما: مركز إفريقيا للدراسات و البحوث السياسية، 21/12/2008، الرابط الإلكتروني:

<http://www.frqiyah.com/cms/content/blogcatgry>

12- ولد نافع، محمد ، "فصل جديد في الاقتصاد السياسي الليبي" ، موقع حصاد الإلكتروني 28 فبراير 2010، الرابط الإلكتروني:

<http://www.saharmedias.net/smedia/index.php/2008>

13- مصطفى، جيهان ، "أسرار الانقلاب العسكري في موريتانيا" ، روما: مركز إفريقيا للدراسات و البحوث السياسية، 26/08/2008، الرابط الإلكتروني:

<http://www.frqiyah.com/cms/content/blogcatgry>

14- ناجي عزو محمد عبد القادر ، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي" ، الحوار المتمدن ، العدد 2191 ، 14 فيفري 2008.

الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع يوم 14/03/2011.

[www.ahewar.org/debat/shot.art](http://www.ahewar.org/debat/shot.art).

15- رائد حاج سليمان ، "الاستقرار السياسي ومؤشراته" ، الحوار المتمدن ، العدد 2592 ، 21 مارس 2009.

الرابط الإلكتروني : تم تصفح الموقع يوم 23/10/2011.

[www.ahewar.org/debat/shot.art](http://www.ahewar.org/debat/shot.art)

16- نعمان ، عصمان ، "موريتانيا والقاعدة...المواجهة المفروضة" ، روما: مركز إفريقية للدراسات والبحوث السياسية ، 18 ماي 2008 ، الرابط الإلكتروني:

<http://w.w.w.frqiyah.com/cms/content/blogcatgary>

17- سي يوسف ، سفيان ، "تفاوض الغربيين مع القاعدة يعصف باتفاقية الجزائر" ، لندن: إيلاف يومية إلكترونية. الرابط الإلكتروني:

<http://www.elaph.com/Elaphweb/politics/2007>

18- قنديل ، محمد مختار ، محددات السياسة الخارجية لتطبيق على الولايات المتحدة وألمانيا ، شبكة الحوار المتمدن ، العدد 3412 ، 2011 ، الرابط الإلكتروني: تصفح . 08/11/2012

<http://www.ahewar.org/debat/show>.

اللغة الفرنسية:

1- Mossadiw, la politique étranger de la Mavritanie l'harnatant éco le polytechnique : paris, 1998

2- Français CONSTATINET, et christion coulon , Relation international de la Mavritaniei Paris.Harnattan, 1998

اللغة الإنجليزية:

**Books:**

1- Anthony G. Pazzanita ،Historical Dictionary of Mauritania, 1996.

- 2- Arthur S. Banks Poilitical Handbook of the World
- 3-Poilitique Africaine N:055, La Mauritanie un tournant démocratique?  
par Collectif, Oct 1994.
- 4- E. Elgar Political Leaders in Black Africa, a bibliographical dictionary of the major politicians since independence, 1991.
- 5- Ettagale Blauer, Jason Laure, Mauritania, 2009.
- 6- Gale Group ,World Mark Encyclopedia of Nations, 2003.
- 7- Janet Fleishman, human Rights Watch Mauritania's Companion of Terror, state sponsored repression of Black Africans. H. R W /Orgnization, 1994.
- 8- Joel Kreiger, Margaret E. Graham The Oxford Companion to Politics of the World, 2001.
- 9- Laurein W. Rutayisize,Islamic Republic of Mauritania : First Review under the year Agreement under the Poverty Reduction and Growth Facility. Staff Report. Statement, excutive Director for Islamic republic of Mauritania , April 23<sup>rd</sup>, 2007.
- 10- Mark R. Lipschurtz, R. Kent Rasmussem Dictionary of African Historical Biography, 1989.

### Reports:

\*- Ibp USA Mauritania Foreign Policy and Government Guide Volume 1 , USA International Business Publications 2011.

\*-Islamic Republic of Mauritania: Staff Monitored Program( EPUB) 2006.

### Articles:

1-Democracy: Its Principles and Achievement . Publication prepared and edited by the Inter-Parlementary union, 1998. Politics of Mauritania, Nov 2010.

2-Action Plan for the Consolidation of freedom of speech in Mauritania, June, 2007.